الحلقة المفقودة في تاريخ العرب

« كتاب يتناول أبناء العالم العربي بالمشرق والمغرب ، في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من سقوط بغداد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .
وهو تاريخ عام للأمة العـــربية خلال العهد المعروف بالعهد العثماني » .

بقـــلم
محمد جميل بيهم

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

الحلقة المفقودة في تاريخ العرب

« كتاب يتناول أنباء العالم العربي بالمشرق والمغرب ، في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من سقوط بغداد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .
وهو تاريخ عام للأمة العربية خلال العهد المعروف بالعهد العثماني » .

بقلم
محمد جميل بيهم

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

الحلقة المفقودة في تاريخ العرب

« كتاب يتناول أنباء العالم العربي بالمشرق والمغرب ، في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من سقوط بغداد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .
وهو تاريخ عام للأمة العربيـــة خلال العهد المعروف بالعهد العثماني »

بقـــلم

محمد جميل بيهم

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

الطبعة الأولى

١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠ م

تحية الكتاب

بقلم حضرة صاحب العزة الأستاذ

محمود تيمور بك

عضو مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة

عرفت الثقافة العربية القديمة للتاريخ حقه ، ورعت جانبه ؛ فإن ركن التاريخ فى مكتبة العرب حافل بروائع الآثار ، وما من عصر من عصور الأمم العربية إلا تمخض عن كتب تاريخية ، تجمع بين التعدد والتنوع ، جرت بها أقلام الأعلام من العلماء والأدباء .

غير أن هذه الكتب التى يخطئها العد ، ولا يستطيع أن يستوعبها الفرد ، تتجلى فيها خصلتان على وجه عام ؛ أولاهما : أنها تعنى أكبر ماتعنى بأحداث الحرب والسياسة ؛ والأخرى : أنها تلتزم فى غالب أمرها خطة السرد والإخبار . والخصلة الأولى تجعل هذه الكتب جانبا واحدا من التاريخ ، لا التاريخ كله ؛ وأما الخصلة الأخرى فإنها تحيل هذه الكتب مادة للتاريخ ، لا كتبا فى جوهره الخالص ، وفنه الرفيع .

وإذن فقد ظلت المكتبة العربية مفتقرة إلى مؤلفات فى التاريخ العربى، تعرض حضارته وما اعتورها من عوامل التقدم والتخلف ، وتسجل أحوال شعوبه العلمية والاقتصادية والاجتماعية ، غير مقصورة على تواريخ

الملوك والدول ، على أن يكون ذلك العرض والتسجيل جاريا على المناهج المقررة فى الدراسة والبحث ، وفى استبطان الأسباب والعلل ، وفى إحسان الموازنة والاستخلاص ، حتى تستبين التيارات التى تعمل ظاهرة أو خفية فى مجرى التاريخ ، فتعلو بها الأمم أو تهبط ، وتسعد أو تشقى .

وفى هذا العهد الذى هو خليق بأن يسمى عهد الانبعاث لتجديد العلوم والفنون والآداب فى الشرق كله ، كان لزاما أن يسد ذلك النقص فى فن التاريخ العربى ، حتى يأخذ حظه من ذلك التجديد الذى تسامت إليه الهمم ، وتوجهت نحوه الآمال .

وبين الطليعة ممن حملوا لواء التجديد فى كتابة التاريخ ، صديقنا الأستاذ الجليل « محمد جميل بيهم » ، فقد وهب لهذا الفن مواهبه ، وقصر عليه جهده ، وذلك هو يزود المكتبة العربية فى نحو ثلاثين سنة — على ما أعلم — أشتاتا من المؤلفات فى جوانب التاريخ العربى والإسلامى ، تعد فى جملتها مثلا رائعا من أمثلة الجهاد فى سبيل الانتقال بذلك التاريخ من مرحلة السرد والإخبار ، والاقتصار على شئون الملوك والدول ومشهور الشخصيات ، والدخول به فى مرحلة جديدة ، من تصوير الحياة على اختلاف ألوانها ومناحيها فى عصور العروبة والإسلام ، وذلك على نحو من استيفاء التحليل والتعليل ، والربط بين النتائج والمقدمات .

ولا ريب أن هذا المؤرخ المجدد خليق بما نال من مكانة علمية كريمة ، فهو أحد أولئك القليلين الذين تعشقوا العلم ، وأخلصوا له الحب ، وأوجبوا على أنفسهم التخصص ، وصبروا على التقصى والمثابرة فى غير ملالة ولا نكوص ، وذلك كله إلى جانب مافطر عليه من قدرة على التميز والتمحيص ، ومن ألمعية فى تفهم التاريخ ، واستكناه بواطنه .

إنك لتقرأ ما يكتب من مؤلفاته التاريخية ، فيتوضح لك ماحرث من مختلف المراجع والأصول ، وما عانى من جهد فى البحث والاستقصاء ، ولكنك تراه وقد عدل بك عن المادة السطحية للتاريخ ، وتغلغل بك فى الأعماق ، يستشف لك ماوراء الظواهر ، فإذا أنت واقف على حقائق ونتائج لم يكن أمرها بالهين الميسور .

ولعلى لا أغمطه حقه إذا قلت إنه يجمع فى إهابه بين « الطبرىّ » و « ابن خلدون » . . . فنى مؤلفاته التاريخية مزاج من ثقة الراوى الأمين ، ونظرة الناقد البصير .

وإن مؤرخنا المجدد ليمتاز بخير ما يتحلى به الكاتبون فى التاريخ ، ذلك هو الاتزان . فأنت ترى فى عامة كتبه رصانة فى التدوين ؛ فلا جموح فى الحكم ، ولا ركود فى العرض ، ولكن دقة فيما يبسط من المعلومات ، واعتدال فيما ينتهى إليه من الآراء .

وهذا الاتزان الذى تمتاز به كتبه ، يجلو لك شخصيته إن كنت لم تأنس بمجلسه ؛ فهو رجل يكسوه وقار العلماء ، ويسوده هدوء الطبع ، وينم حديثه عن سماحة نفسية أصيلة .

وبين يدى القارىء كتابه الجديد « الحلقة المفقودة فى تاريخ العرب » ، يواصل به تاريخ الأمة العربية الذى بدأه فى كتابه «قوافل العروبة ومواكبها». وفى هذا الكتاب الجديد تلتقى خصائص مؤلفه فى تدوين التاريخ ، فهذه الحلقة المفقودة حسبها من ضمان التقدير أنها حلقة من تلك السلسله الذهبية التى يسديها الأستاذ « محمد جميل بيهم » إلى المكتبة العربية ، لتخلد معها ماخلدت على الزمان .

ديباجة الكتاب

لما أكببت على تأليف كتابى « قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور » لإصدار سفر جامع يصح أن يكون تاريخ أمة فى مشرقها ومغربها ، فى ماضيها وحاضرها ، لاحظت أن هناك حلقة مفقودة فى سلسلة تاريخنا القومى ، لم يوفها حقها أى مؤلف ؛ ذلك لأن ما بين أيدينا من كتب التاريخ الخاصة بالعرب ، إما أن تقف عند سقوط بغداد وظهور السلطنة العثمانية ، أو تتعدى مسرعة معظم الأجيال التى تلتها ، لمعالجة موضوع النهضة العربية الحديثة .

أما فيما بين هاتين المدتين ، فإن أحدا من المؤلفين لم يُعْنَ - على ما أعلم - بوضع تاريخ عام شامل للأمة العربية، يتناول هذه الأجيال كاملة، فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

نعم ، إن بعض المؤلفين قد تعرضوا الموضوع ، ولكنهم مع ذلك لم يملئوا الفراغ ، لأن كتبهم كانت إما إقليمية ، تحصر البحث فى قطر من الأقطار العربية ؛ وإما زمنية ، تتقيد بعصر من العصور . على انها كانت مع ذلك إذا تكلمت على السياسة أهملت الشئون الاجتماعية والاقتصادية ، وإن ألمت بالاقتصاديات أو الاجتماعيات أغفلت بحث السياسة .

لذلك وجدت الحاجة ماسة لصياغة الحلقة المفقودة ، التى تبتدىء من آخر القرن الثالث عشر ، وتنتهى بانتهاء الحرب العالمية الأولى ، وخصوصا أن هذا العهد المعروف بالعهد العثمانى، يمثل تاريخ العرب فى التمدن الحديث؛ كما أنه بالنسبة لأمتنا بمثابة فترة انتقال ،ودعت فى مبتدئها حضارتها الزاهرة ، واستقبلت فى منتهاها التمدن العالمى الحاضر .

هذا ، ولما لم أجد فى كتابى «قوافل العروبة» متسعا لتوفية هذا البحث حقه ، تجاوزت هذه الأمنية وأنا آسف ؛ ثم لم ألبث أن عقدت النية على ملء هذا الفراغ ، شاعرا بحوافز تدفعنى إلى الإقدام . ولعل إلمامى بالتاريخ العثمانى وفلسفته ، هو الذى شجعنى على ذلك ، لأن تاريخ العرب خلال هذه القرون لم يكن مرتبطا بتاريخ آل عثمان فحسب ، بل كان متشابكا بتاريخهم ، بحيث يصعب على المؤرخ أن يجيد فى تدوين أخبار العرب خلال تلك الحقبة ، إذا لم يكن مزودا معرفة تاريخ الإمبراطورية العثمانية .

تمهيد

فى ذلك العام التاريخى (٦٥٦ ﻫ = ١٢٥٨ م) الذى سقطت فيه قاعدة ملك العباسيين بأيدى المغول ، وقتل خليفتها وأهله، وفتك هلاكو بسكانها ، حتى كان عدد القتلى يتراوح بين مليون ومليونين ، على روايات المؤرخين ، وألقى هذا الطاغية كتبها فى نهر دجلة ، وكانت لا تحصى ولا تقدر بثمن ؛ فى ذلك العام الذى عاصر احتضار التمدن العربى ـ ولد فى مدينة إسكود بآسيا الصغرى ، للأمير أرطغرل عامل السلطنة السلجوقية بقونية ، ولد أسماه عثمان ، قدر له أن يكون مؤسس سلطنة عظيمة الشأن ، تحمل اسمه ، وأعنى بها دولة آل عثمان .

سقطت دار السلام ، وما سقطت فى الواقع هذه البلدة وحدها ، وإنما هوت معها الأمة العربية قاطبة ، ولم يبق لها فى الحكم أثر إلا ما كان من إمارات فى الجزيرة وغيرها محدودة النفوذ ، وعلى رأسها الدولة الرسولية باليمن (٦٢٦ — ٨٥٨ ﻫ) ، والدولة النصرية بغرناطة (٦٢٩ — ٨٩٧ﻫ) ، وكانت يتيمة وحيدة بالأندلس ، تعانى آلام الاحتضار .

أما الخلافة العربية ، التى انتقلت بعد سقوط بغداد إلى القاهرة ، فقد أصبحت بمصر ضيفا على ملوك الأعاجم ، ولا شأن لها إلا ما كان من قبيل المكانة الروحية ، وكان الخلفاء العباسيون بالعراق قد احتفظوا حتى فى عهد تقلص سلطتهم، واقتصارها على بغداد وما حولها، بنفوذ الخلافة العظيم على السلاطين المتغلبين ، وعلى جميع العالم الإسلامى .

ولقد تعرض ابن خلدون بعد مضى قرن ونصف قرن على سقوط دار السلام ، لوصف حال العرب . قال : « ولما ذهب أمر الخلافة منهم ، وامحى رسمها ، انقطع الأمر جملة من أيديهم ، وغلب عليهم العجم دونهم ،

وأقاموا بادية فى قفارهم ، لا يعرفون الملك ولا سياسته ، بل قد يجهل الكثير منهم أنهم قد كان لهم ملك فى القديم[١] » .

ونحن لا نجارى صاحب المقدمة فى هذه المبالغة ، ولكنا لا نستطيع أن ننكر مع ذلك ما قاله فى حدود انقطاع الأمر جملة من أيدى قومنا العرب ، وغلبة العجم دونهم فى المغرب والمشرق .

ففى شمالى إفريقية قام المماليك البحرية بمصر (٦٤٨ — ٧٩٢ هـ) ، وخلفهم عليها المماليك الجراكسة ، وألحقوا بها الشام وكيليكيا ، وقام بنو زيان بليبيا (٦٣٣ — ٧٩٦ هـ) وبنو حفص بتونس (٦٢٥ — ٩٤١هـ) ، وبنو مرين بمراكش (٥٩١ — ٩٧٥ هـ) ، أزمان كانت الجزائر موزعة بين أصحاب الإقطاعات ، آل مزنى فى بِسكرة ، وابن عمرو فى بجاية ، وآل عبد الواد فى نجود تلمسان ، وفرع من بنى حفص فى قسطنطينة ، وكلهم من البربر .

ولولا انصراف دولة البرتغال عن الفتح إلى جوب البحار ، فى سبيل الاتجار ، لأصبحت بلاد المغربين فريسة لها ولأسبانيا ، ومع ذلك فقد احتلت الدولتان وقتئذ طنجة وسبتة وأرزيلة ، ووضعوا يدهم بذلك على مجاز جبل طارق ، ففصلوا بين دولة بنى الأحمر بالأندلس وبين أخواتها فى عدوة المغرب ، حتى قضوا عليها أواخر القرن الخامس عشر .

وأما فى الشرقين الأوسط والأدنى ، فقد قام على أنقاض السلطنة السلجوقية التركية أتابكتها وعمالها ، وأنشأ هؤلاء حكومات لم يكن لأكثرها عمر طويل ، ولا أمر نافذ . ثم أعاد المغول الكرة على البلاد العربية بعد قرابة نصف جيل من سقوط بغداد ، وكان هدفهم فى هذه المرة غير هدفهم فى عهد هلاكو ، حينما حمل على المسلمين متآمرا مع الصليبيين ؛ كان الداعى لحملة المغول الأخيرة أن الخان غازان بن أرغو ، شاء بعد إسلامه ،

---

(١) ابن خلدون ، المقدمة : فصل فى أن العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك .

أن يبسط سلطانه على إخوانه فى الدين بالشرق الأدنى ، ولكنه إذ تهيب مماليك مصر ، تحول عنهم إلى الأناضول ، وقضى على سلطنة قونية السلجوقية ، (٦٩٩ هـ = ١٢٩٩ م) .

ويبدو هذا الحادث لأول وهلة ، كأنه حادث هين ، والواقع أنه كان من الأحداث العظيمة فى التاريخ ، لأنه فسح المجال لقيام إمبراطورية جديدة ، أعنى سلطنة آل عثمان ، التى تحكمت فى مجرى التاريخ مدة من الزمن ، فى القارات الثلاث على السواء : آسيا وأوربة وإفريقية .

فقد كان عثمان شاه جد هذه الأسرة عاملا على مقاطعة أناطولية لدولة قونية ، فما إن قضى المغول على هذه الدولة حتى أعلن استقلاله ، تاركا لأبنائه تحقيق أمانيه وآماله ، فأتيح لهم مالم يخطر فى باله ، عبور البوسفور والانتصار على جيوش أوربة المتحدة ، وفتح القسطنطينية (٨٥٧ هـ = ١٤٥٣ م) ، واستئصال شأفة الإمبراطورية البيزنطية ، التى كانت قد قامت فى وجه العرب طويلا ؛ كما تسنى لهم التقدم المطرد فى أوربة ، حتى حاصروا « وينة » قاعدة النمسا ثلاث مرات .

وهم إلى ذلك قد بسطوا سلطانهم على الشرق الإسلامى ، فدخل العرب جميعهم فى حكمهم ، سواء أكانوا بالمشرق أم بالمغرب ؛ وظلّ بعض أمصارهم عدة قرون تحت سلطتهم حتى حين قريب ، إلى معاهدة موندروى (١٩١٨) ، التى أوجبت على آل عثمان الاعتراف بالجلاء عن جميع الأقطار العربية .

وإذا كان ذلك العام الذى قامت فيه السلطنة العثمانية يعتبر عام شؤم فى نظر بعض قومنا ، لأن هؤلاء الترك دفنوا البقية الباقية من حضارتنا ،

ووطدوا أركان سلطانهم على هاماتنا بالقوة والعنف ، فهو فى نظر بعض أصحاب الفكرة الملية عام خير وبركة ؛ ذلك أن المسلمين الذين كانوا قد أمسوا عرضة لغزاة الغرب والشرق ، وهدفا لظلمهم، وجدوا فى آل عثمان المنقذ المخلص ، وخصوصا أن هؤلاء الترك تناولوا الراية من العرب عقب سقوطها ، ورفعوها عالية خفاقة ، فأعادوا إلى الأذهان ذكرى الفاتحين الأوائل ، وأعادوا مع هذه الذكريات عز الإسلام وأمجاده .

وإنه لمن دواعى سرورنا أن نحاول بهذا الكتاب رفع الستار عن تاريخ أمتنا العزيزة ، فى هذا العهد الطويل ، ونرجو أن نكون من الموفقين .

الفصل الأول

تاريخ العالم العربى السياسى فى الشرق

مقـــدمة

كيف تغلب آل عثمان على الأمصار العربية فى المشرق ؟

اعتبر المؤرخون سقوط القسطنطينية فى حوزة آل عثمان سنة ١٤٥٣ م بداية عهد التمدن الحديث . وقد دخل هذا العهد فى حيز التاريخ ، حين لم يكن باقيا للعرب أى استقلال سياسىّ ، اللهم إلا فى جزيرتهم وعند سيف البحر فى أسبانيا ، وفى بعض أنحاء إفريقية . وأما سائر الأمصار التى كانت لهم فى الشرق والغرب فقد استحالت إلى ديار للأعاجم : اللاتين فى إسبانيا، والبربر فى إفريقية ، والمغول والترك فى آسيا الصغرى .

كانت دولة المماليك البحرية قد قامت فى مصر والشام على أنقاض السلطنة الأيوبية (٦٤٨ ﻫ = ١٢٥٠ م) ، وتمكنت لأسباب فصلناها فى كتابنا فلسفة التاريخ العثمانى ، من صد هلاكو عن سورية ووادى النيل ، فاكتسبت من جراء ذلك شهرة عالمية ، لأن المغول الذين انتصرت عليهم ، كانوا قد ملئوا أفئدة العالم رعبا .

ولما تراجع المغول خف المماليك بمصر للانتقام من دولة الأرمن فى كيليكيا ، لأنها كانت للمغول عونا على المسلمين ، فاستولوا على بلادها (٧٧٦ﻫ = ١٣٧٤م)، وقد أصبحوا بذلك يجاورون دولة آل عثمان، التى صارت خطرا على بيزنطة والبلقان ، على رغم أنها كانت لا تزال فى مطلع حياتها .

ولما تبوأ عرش السلطنة العثمانية بايزيد بن مراد (٧٩٢ ﻫ = ١٣٨٨م) أخذ الشرق المنكوب يستعيد هيبته ، خصوصا بعد انتصاره العظيم على الجيوش الأوربية المتحدة ، فى واقعة نيكوبولى . ولقد كان العرب ومثلهم

مماليك مصر الجراكسة[١] يشاطرون آل عثمان شعورهم، ويعطفون عليهم، فما إن تم الانتصار للسلطان على الجيوش المتحدة، حتى بادر الخليفة العباسى فى القاهرة بتهنئته ومنحه لقب « سلطان إقليم الروم » .

لكن سرعان ماتغيرت العلاقات السياسية من بعد بين آل عثمان ومماليك مصر ، وكان سبب ذلك انتصار هؤلاء لتيمورلنك على السلطان بايزيد ، حينما حمل عليه تيمور وأسره ، وضمهم الأمصار العثمانية المجاورة لهم .

وعند مانهض آل عثمان من كبوتهم ، واستعادوا دولتهم ، أضمروا الشر للمماليك . وما إن فرغ السلطان سليم الأول العثمانى من حرب الشاه إسماعيل ، ملك الدولة الصفوية ، ودخل عاصمته تبريز منتصرا ، وفتح ديار بكر والموصل وما يليهما ، حتى ساق جيشا جرارا لقتال الملك الأشرف قانصوه الغورى ، فهزمه وفتح مملكته، وكانت تمتد من جبال طوروس إلى آخر حدود مصر (٩٢٢ — ٩٢٣ هـ = ١٥١٦ — ١٥١٧ م) .

وقد رحب العرب ، الخاضعون لدولة المماليك بمصر والشام بسلطان آل عثمان ، لأنهم كانوا ناقمين على دولة المماليك ، لإهمالها شأنهم ، ولما أصابهم من أذى من جراء الفتن التى كانت لا تنقطع بين المماليك فى سبيل العرش .

وحارب العرب فى صفوف السلطان سليم ، ولكنه لم يكافئهم خيرا على انحيازهم إليه ، كما لم يسىء معاملتهم . وقد اضطر المتوكل على الله ، آخر خلفاء العباسيين ، أن ينزل له عن حقوق الإمامة ، وأن يتخلى له عن الآثار النبوية . حتى إذا انتصر السلطان سليمان بن سليم على الفرس مرات ، ودخل عاصمتهم تبريز ، وفتح بغداد ، أصبح الشرق العربى من أقصى العراق إلى آخر الجزيرة ، خاضعا للعثمانيين ، يخطب فيه باسمهم ، وفى ذلك الحجاز وتهامة اليمن اللذان شرعا يخطبان باسم السلاطين منذ أيام السلطان سليم .

(١) خلف المماليك الجراكسة زملاءهم المماليك البحرية عام ٧٨٤ هـ الموافق ١٣٨٢ م .

١ – مصر خلال الحكم العثمانى

نهجت السلطنة العثمانية فى إدارة البلاد نهج الحكومات الإسلامية ، وذلك من حيث الاعتماد على خطة اللا مركزية . وجرت حيال الأمصار التى منحتها وكانت تتمتع بالاستقلال من قبل ، على خطة تعيين حاكمها من بين زعماء البلاد ، وتمشيا على هذه القاعدة ، أشرك السلطان سليم المماليك فى حكم مصر ، واتخذ لإدارتها ثلاث هيئات على الوجه التالى :

١) الباشا ، وهو الحاكم العام ، وواجباته إبلاغ الأوامر السلطانية ، ومراقبة تنفيذها .

٢) الوجاقات ، وهى القوة العسكرية ، وواجباتها حفظ النظام ، والدفاع عن القطر ، وجباية الخراج . ومن ضباط الوجاقات يتألف مجلس شورى الباشا .

٣) بقايا المماليك .

وأراد السلطان باستخدامهم حفظ التوازن بين الحاكم فى مصر ، والأجناد . وهم رجال شوراه وقوته المنفذة ؛ لأن المماليك فى الأصل أعداء للفريقين . وغرضه من ذلك تعزيز الأضعف، لمنع استبداد الأقوى .

ثم لما اطمأن ولده السلطان سليمان القانونى لهؤلاء المماليك ، زادهم وجاقا سابعا ، وأضاف إليهم اثنى عشر « بيكا » آخرين ، لوظائف محدثة ، ومنحهم امتيازات جديدة ، وحقا فى الترقية إلى رتبة باشا .

والواقع أن اعتمادا مثل هذا على زعماء الأمصار وإن أفاد فى بداية الأمر ، إلا أنه جر على الدولة الكوارث ، وأفضى إلى تجزئتها حينما منيت بالضعف ، وأدى إلى رجوع الحكم إلى المماليك أنفسهم فى وادى النيل .

هذا وقد اجتاز تاريخ مصر السياسى خلال العصر العثمانى عدة مراحل، نلخصها فيما يأتى :

أ — حكومة الباشوات :

من ٩٢٣ هـ = ١٥١٧ م إلى ١١١٩ هـ = ١٧٠٧ م

كانت مصر خلال هذا العهد ترزح تحت الحكم العثمانى المباشر ، وقد تعاقب عليها ولاة ، بينهم الأكفاء وغير الأكفاء . وكان السلطان هو الذى ينصب الباشا ، على أن يعاونه الكاخيا ، كما يعين قباطنة السويس ودمياط والإسكندرية . أما البكوات الآخرون فكان يسميهم الديوان المصرى ، ويترك إلى الباشا أمر تعيينهم ، وللباب العالى الكلمة الأخيرة بشأنهم ، فإما أن يثبتهم ، وإما أن يرفضهم .

أما خزانة مصر فكانت مرتبطة بخزانة السلطنة مباشرة . وبالجملة إن مصر لم تكن تتمتع وقتئذ بالاستقرار من جراء ما كان ينشب فيها بين القوى الثلاث من الفتن . كما أن الباشوات أنفسهم لم يكونوا مطمئنى النفوس ، لأن أمر تثبيتهم أو نقلهم كان يرجع إلى قدر ما لكل منهم من سند بين حاشية السلطان . وقد بلغ عددهم ٧٦ واليا فى حقبة قدرها ١٩٦ سنة فقط .

هذا ، وكانت ولاية مصر خلال هذا العهد عونا للسلطنة عند كل أزمة. وكثيرا ماسيرت مصر الحملات إلى الأقطار التى تثور على السلطنة ، كاليمن وسورية ، وكثيرا ماجندت النجدات مساعدة للدولة على أعدائها ، كما فعلت فى حرب فارس .

ولم يكد يشعر أمراء الأجناد والمماليك بضعف الدولة ، من أثر الحروب التى واصلتها مع أوربا ، حتى تجرءوا على تبديل الباشوات وفقا لأهوائهم ، وإذ كان الباب العالى مضطرا لأن يجاريهم ، أدى استمرار

تدخلهم الفعلى فى الإدارة إلى تحويل النفوذ لأيديهم دون الباشوات ، حتى انتهى الأمر بأن صار الحكم إليهم مباشرة ، ولا سيما فى عهد السلطان أحمد الثالث (١٠٧٣ هـ = ١٧٣٠) .

ب — حكومة الأمراء والمماليك :

من ١١١٩ هـ = ١٧٠٧ م إلى ١١٨٩ هـ = ١٧٧٥ م

فى عهد السلطان أحمد الثالث كان قاسم عيواظ بك شيخا للبلد ، وكان فى يده الحل والعقد . وأما الباشوات الذين تعاقبوا على الولاية فى القاهرة من قبل السلطان ، فكانوا يلزمون القلعة ، ولا همّ لهم إلا كسب الأموال . على أن المماليك كانوا وقتئذ حزبين : حزب المماليك القاسمية ، نسبة لشيخ البلد المشار إليه ، وحزب المماليك الفقارية . وقد استبد هؤلاء الأجناد بالسلطة ، وجعلوا مصر ميدان كفاح لهذين الحزبين المتنازعين ، واستمر الحال ، على هذا المنوال ، إلى أن صارت مشيخة البلد لعلى بك الكبير (من ١١٧٧ هـ = ١٧٦٣ م إلى ١١٨٧ هـ = ١٧٧٤ م) . فأتيح لهذا الرجل بحزمه وعزمه ، أن يبطش بأعدائه ، ويخضع عنوة العربان الخارجين عليه ، ويستعيد الأمن .

ثم تنازع خلفاء على بك على المشيخة ، فوجد السلطان عبد الحميد الأول الفرصة حينئذ سانحة لاسترجاع مصر ، فوجه حملة قوية ، انتصرت عليهم ، وكادت تستأصل شأفتهم، ولكن نشوب الحرب بينه وبين روسيا وقتئذ ، اضطره لسحب الحملة برغم ما أصابت من فوز . وقد عاد المملوكان إبراهيم بك ومراد بك على أثر ذلك إلى القاهرة ، وتسلما الحكم مناوبة ، وعاد مماليكهما سيرتهم الأولى ، لاسيما محمد الألفى ، وظلوا فى طغيانهم يعمهون ، لا يستثنون من ظلمهم أحدا حتى الأجانب ، إلى أن جاءت الحملة الفرنسية .

جـ — الحملة الفرنسية :

من ١٢١٣ هـ = ١٧٩٨ م إلى ١٢١٥ هـ = ١٨٠٠ م

كانت إنكلترا وفرنسا تطمعان فى الاستيلاء على مصر، وتتنافسان عليها . فلما قتل الفرنسيون ملكهم لويس السادس عشر ، وأقاموا حكومة الإدارة ، وحملوا على الممالك فاتحين ، سمت أنفسهم إلى تحقيق الأمنية القديمة بشأن مصر ، وما زال القائد العام نابليون بونابرت يغرى بها حكومته ، حتى اقتنعت ، وساقت حملة مجهزة بالعلماء والصناع ، ما كان ليعرف أحد وجهتها . وبينا كان بونابرت يطارد المماليك فى مصر ، كان الأسطول الإنكليزىّ يتبع أثر الأسطول الفرنسىّ ، حتى دمره فى وقعة أبى قير الشهيرة ، وقطع على نابليون خط الرجعة ، وحال بينه وبين فرنسا . فحاول هذا القائد الفذ أن يستعيض عن مدد الوطن ، قوة يستمدها من وادى النيل نفسه ، فأعلن إسلامه ، وجرب أن يراعى الشعائر الإسلامية . ولكن تطبيق مشروع الإصلاح الأوربى فى مصر ، أدى إلى تعرض الفرنسيين لبعض التقاليد المرعية ، فأثار النفوس عليهم. هذا إلى أن نابليون اضطر لمد يديه إلى أموال المصريين أنفسهم، يدخرها بكثرة ، ويستزيد منها ، خصوصا حينما اتصل به خبر اتفاق إنكلترا وروسيا مع تركيا على إخراجه من وادى النيل ، فازداد المصريون من جراء ذلك بغضا له ، ثم اجتمعت كلمتهم عليه عند ما ازداد عنفا فى سبيل إخماد الثورة .

أراد نابليون أن يفاجىء تركيا قبل استكمالها الاستعداد الحربى لقتاله ، فسار إلى عكا وحاصرها ، فلم ينجح ، وأخيرا غادر مصر سرا إلى فرنسا ، لما بلغه غلبة النمسا عليها ، ووقوعها فى مخالب الفوضى ، وكان يؤمل أن

يثأر لها من النمسا ، وأن يجد فى تلك المناسبات وسيلة لتحقيق مطامعه الكبرى الخاصة . على أن خلفه الجنرال كليبر ما كان ليشاركه فى الرأى فى وجوب البقاء بمصر ، بل عمد إلى فرنسا يشكو إليها سوء المصير ، وكان يدأب لاكتساب عطف الأهلين ، وذلك بإجراء الإصلاحات المدنية والعسكرية ؛ ولكن مصر منيت بثورات كان لتركيا يد فيها ، تخللتها مؤامرات أفضت إلى قتل كليبر المشار إليه . وقد خلفه فى القيادة الجنرال مينو ، وكان على رأى نابليون من حيث الاحتفاظ بمصر ، فاعتنق الإسلام ، وأسمى نفسه عبد الله ، وبسط رعايته على المسلمين . ولكنه أتى أمرا كان فيه ضياع ثقة المصريين به ، وثقة قواده أيضا ؛ ذلك أنه أعلن ـ دون استشارة فرنسا ـ حمايتها على مصر ، فباء بغضب زملائه رجال الحكم من جهة، ونفر منه الشعب المصرى ، الذى طالما سعى الجنرال لاسترضائه من جهة أخرى ، ثم اضطر أخيرا ، بعد حروب وقعت بينه وبين الحملتين الإنكليزية والعثمانية، لتوقيع معاهدة الانسحاب . فجلا الفرنسيون عن وادى النيل، بعد نحو ثلاث سنين قضوها فى مكافحة الثورات ، واستقبال الحملات الحربية .

د — أسرة محمد على :

بعد انسحاب الحملة الفرنسية ، جاءت فترة من الزمن مليئة بطمع الطامعين : فقد حاولت فيها تركيا استعادة نفوذها فى مصر ، وكانت البقية الباقية من المماليك ، وعلى رأسهم البرديسى والألفى تحاول الاستئثار بالسلطة . وكانت بريطانيا العظمى فى أثناء ذلك ، تجرب استثمار هذا التنازع القائم بين الباب العالى والمماليك ؛ فقد كان جندها يحمى الذين لجئوا إليه من المماليك ، كما أن عاصمتها رحبت بمحمد الألفى الذى عقد الآمال على مساعدتها . وفى أثناء هذا الصراع بين تركيا والمماليك ، وما تخلله من تنافس

بين الألفى والبرديسى ، أتاحت الفرصة لمحمد على أحد قادة الفرقة الألبانية ، القبض على زمام الحكم ، باسم السلطنة ، ثم إعلان استقلاله .

إن هذا القائد الباسل لم يقنع بمنصب الولاية على مصر الذى وجهه إليه الباب العالى فى سنة (١٢٢٠ هـ = ١٨٠٥ م) مكافأة له على سحق المماليك، الذين كانوا يحاولون استعادة سلطانهم المطلق ، بل سمت به همته إلى التوسع والولاية على سورية وسواها . وقد أدرك المسيو دروفاتى Drovetti قنصل فرنسا بالقاهرة ، ما يجول فى خاطره ، فكتب إلى باريس سنة ١٨١١ رسالة جاء فيها :

« إن محمد على طامع فى باشوية سورية . قال لى يوما إنه ليس من البعيد إدراكها بمال يقدمه للخزانة ، يتراوح بين سبعة وثمانية ملايين قرش . هذا ، وإن فكرة الاستقلال أخذت تتأصل فى نفسه، يوما بعد يوم ، وذلك بعد أن أتيح له النصر على أعدائه ، والقضاء على مشاغبات الجنود ، ولاسيما حينما أمن جانب الأزمات التى كانت تحيق بمالية مصر » .

ولعل هذه المطامع التى كانت تساور نفس محمد على لم تبق خافية على الباب العالى ؛ ولذلك كانت الآستانة تحاول ألا تترك له الفرصة التى تساعده على التمادى فى الاستعداد لتحقيق أمانيه ، فندبته لرد الوهابيين الذين كانوا قد انتشروا فى جزيرة العرب ، حتى استولوا على مكة والمدينة ، ثم نشطته لفتح السودان . بيد أن الانتصارات التى أحرزها فى الجزيرة العربية والسودان ، زادته تمكنا ، إذ قوت سلطته فى الأوساط العسكرية ، وضاعفت مطامحه . واستعدادا للفرصة السانحة شرع محمد على باشا ينظم الجند على الأصول الحديثة ، ويجهز الجيش ، وعنى بإنشاء الأسطول .

أما تركيا فقد ازدادت قلقا على قلق ، بسبب هذه الاستعدادات ، فأرادت جس نبض محمد على باشا ، حينما انتدبته لإنجادها فى إخماد ثورة اليونان ، فلم يتباطأ فى إجابة دعوتها .

وهناك فى مرفأ « نافارين » باليونان ، حيث احترق الأسطول المصرى إلى جانب الأسطول العثمانى (١٨٢٧ م)، انبثق أمل مفرح فى نفس محمد على بصدد تحقيق أمانيه ، وأخذت هذه الأمانى طابعا جديدا .

فقد احترق الأسطولان بنيران أسطولى إنكلترا وفرنسا، وكانت حجة الدولتين فى المساعدة التى أجزلتها لثوار اليونان على تركيا حاكمة البلاد ، أنهما تعضدان المبدأ القومى ، ذلك المبدأ الذى كان حديث العصر . فتراءى لمحمد على باشا أنه هو أيضا خليق بالاستفادة من روح العصر لبلوغ الاستقلال ، وأنه من الخير أن يجعل مساعيه فى هذا السبيل تقوم على مبدأ قومى ، هو مبدأ العروبة .

على أن نجاح اليونان فى ثورتهم كان حافزا أيضا لأهالى البلقان أن يخرجوا على تركية ، فاضطرت تركية إلى سحب قواتها من سورية وغيرها ، لإخماد تلك الفتن التى أخذ بعضها برقاب بعض، ولا سيما فى البوسنة وألبانيا وبغداد .

وكانت الدول الأوربية نفسها منصرفة أيضا إلى تسكين الاضطرابات التى تفاقمت هناك على أثر انتشار مبادئ الثورة الفرنسية .

وفى هذه الظروف المواتية شرع محمد على باشا يحقق أمانيه ، فقد أخذ يتدخل فى شئون ولاية سورية تدخلا أفضى إلى خلاف وقع بينه وبين عبدالله باشا والى عكا ، اتخذه محمد على مبررا لزحفه على سورية ، ولم يتردد مطلقا ، لأن الفرصة كانت سانحة على أثر بطش السلطان محمود بفرقة الإنكشارية (١٨٢٦ م) ، وكانت هذه الفرقة جند السلطنة ، هذا فضلا عن خروج تركيا ، وقتئذ مهزومة ، مضعضعة من حرب روسيا .

وشاء محمد على باشا وأولاده أن يكون طابع هـذه الحملة وهدفها عربيين ، فكما أراد أن يطلق عليه لقب « صارى عسكر الجيش العربى » ، أُثر عن ولده إبراهيم باشا ، قائد تلك الحملة أنه قال : « أنا لست تركيا ، فإنى جئت مصر صبيا ، ومنذ ذلك مصرتنى شمسها ، وغيرت من دمى ، وجعلته دما عربيا » . وهو إلى ذلك قد أعلن للبارون لبوالكونت على مقربة من مدينة طرسوس فى ولاية أطنة « أنه يريد دخول الآستانة ، لكى يقيم حكومة عربية صالحة ، تضطلع بحكم الأمبراطورية » .

وكان التوفيق حليف الحملة المصرية ، فإذا بها تجتاز سورية إلى الأناضول ، وإذا بها تنتصر أيضا فى موقعة فاصلة على الجيش العثمانى فى جوار قونية ، فتصبح الطريق مفتوحة لها حتى قاعدة الدولة .

وحينئذ سكت المدفع ، وترك الكلام للتنازع الدولى ، أو بعبارة ثانية ، للتوازن السياسى . ذلك أن تهديد مصر للآستانة، حمل روسيا على سوق قسم من جيشها شطر تركية ، وعلى إرسال أسطولها إلى البسفور . وقد أثار هذا الزحف الروسى قلق كل من إنكلترا وفرنسا ، فبادرتا إلى التوسط بين الفريقين المتحاربين ، واستطاعتا بالضغط عليهما ، أن تجعلهما يوقعان معاهدة كوتاهية سنة ١٨٣٢ . وبمقتضى هذه المعاهدة كان على الجيش المصرى أن يتراجع عن الأناضول، على أن يعطى محمد على باشا ولاية مصر طول حياته ، مع تعيينه واليا على بلاد الشام وجزيرة كريت ، علاوة على نصب ابنه إبراهيم باشا واليا على ولاية أطنه « كيليكيا » .

والواقع أن الفريقين الموقعين على هذه المعاهدة لم يكونا صادقى النية حين الموافقة عليها : فقد كان محمد على باشا يسعى السعى الحثيث عند الدول، بواسطة قناصلها بالقاهرة ، لأن تكون بلاد الشام ومصر وسائر جزيرة العرب له ولأولاده من بعده ، وكان السلطان محمود يعقد بينه وبين قيصر

روسيا معاهدة « خونكار إسكله سى » سنة « ١٨٣٣ » . وفيها تعهدت هذه الإمبراطورية بالدفاع عن السلطنة لو تعرضت ثانية لهجوم مصرى .

وعلى رغم أن الدول نصحت والى مصر بألا يعود لإثارة هذا الموضوع ، فإن فرنسا عملت على إغرائه ، فكر راجعا إلى ميدان الحرب ، وكان له النصر فى نصيبين (نزيب) سنة ١٨٣٩ م .

وهنا تجلى خيال الدب الروسى أمام الدول كاشرا عن أنيابه ، وهو يكاد يلتهم القسطنطينية وما حولها ، متخذا من معاهدة « خونكار إسكله سى » حافزا له ، نخفت الدول إلى الميدان لوقف القتال . ولكن اختلاف نزعاتهم أفضى إلى إخفاق مؤتمر « وينة » الذى عقدوه سنة ١٨٤٠ لتسوية الحالة ، بل أدى إلى توتر العلاقات الدولية .

وإذا بلندن تلجأ إلى طريقة أخرى تنفيذا لسياستها ؛ فقد عولت على المفاوضات الفردية ، فاستطاعت أن تستميل بذلك كلا من روسيا وبروسيا والنمسا . وأما فرنسا فقد ظلت تؤيد وجهة نظر مصر ، وليس ذلك عن حب وإخلاص لها ، وإنما قصدت النكاية بإنكلترا ، التى أخرجتها قبيل ذلك من وادى النيل . ولما أبى محمد على باشا قبول ما اتفقت عليه هذه الدول ، عمدت إنكلترا إلى استعمال القوة ضده . وحينئذ تراجعت باريس التى أغرته ، تاركة ثغور مصر وسورية عرضة لقذائف الأسطول الإنكليزى .

أما محمد على باشا فما كان بوسعه إلا الإذعان ، فقفل جيشه راجعا إلى مصر ، إذ أخذ الأسطول العثمانى الذى كان قد أسلمه إليه أمير البحر خلال الحرب يجرى عائدا إلى الآستانة . وتمت التسوية الدولية على أساس اعتراف السلطان عبد المجيد لمحمد على باشا سنة ١٨٤١ بالولاية على كل من مصر والسودان ، تحت رعاية السلطنة طول حياته .

ثم خلفه إبراهيم باشا (١٢٦٤هـ = ١٨٤٨م) فعباس باشا (١٢٦٥هـ = ١٨٤٨ م) فسعيد باشا (١٢٧٠هـ = ١٨٥٤م) فإسماعيل باشا (١٢٧٩ هـ =

١٨٦٣ م) ونال من السلطنة لقب خديو مع بعض الحقوق الممتازة . ثم محمد توفيق باشا (١٢٩٦ هـ = ١٨٧٩ م) وفى عهده أقدم الإنكليز على احتلال مصر ، مستغلين الحركة العرابية .

وتنسب الحركة العرابيـة إلى أحمد عرابى باشا زعيم الحزب الوطنى فى أيام الخديو توفيق . كان هـذا الحزب قد كبر عليـه استئثار الترك والشركس بالسلطات المصرية ، فتوخى تحرير وطنه من سيادتهم ، وطالب بإصدار دستور للبلاد ، يقوم بمقتضاه مجلس للنواب ، كما أنه وضع نظاما للجندية ، ودعا للموافقة عليه .

ولمـا أتيح لعرابى باشا أن يتقـلد نظارة الحربية (الجهادية) طبع الجيش بالطابع الوطنى فى روحه وأفراده ، وحرره من نفوذ الشراكسة . وهذه التصرفات أدت إلى وقوع أزمة بين الخديو والنظار استفحل شأنها ، حتى أقدم عرابى باشا وحزبه على طلب تنازل الخديو عن منصبه .

وكانت لندن واقفة بالمرصاد ، فاتخذت من تردد الباب العـالى فى حل هذه الأزمة مسوغا للتدخل باسم السلطان والخديو (١٢٩٩ هـ = ١٨٨٢ م) وكان ذلك مصدر حمايتها .

هـ — عهد الاحتلال :

لمـا احتلت جيوش الملكة فيكتوريا مصر ، وجه أمير الأسطول البريطانى السير بوشام سيمور إلى الخديو توفيق رسالة بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٢ أعلن فيها أن الغرض الوحيد من هذا التدخل العسكرى هو حمايته من الثائرين ، وإنقاذ الشعب المصرى ، ثم استمر ساسة الدَّوْنِنج ستريت يرسلون التصريحات التى تطمئن المصريين على استقلالهم .

والواقع أن حكومة الاحتلال عملت على توطيد قدمها فى وادى النيل، وثابرت على ذلك ، حتى استطاعت حكومة المحافظين إقناع الباب العالى بعقد

بينها وبينه ، ينص على انتداب كل منهما ممثلا ساميا، يكون له الحق بالاشتراك مع الخديو فى الإدارة العامة ؛ فكان هذا الاتفاق بمثابة الاعتراف لها بحق وجودها فى القطر المصرى .

ومنذ ذلك شرعت تستأثر بالسلطة اعتمادا على قوتها : فجردت الجيش من سلاحه ، ونقصت عدده ، واستبدت بالشئون الخارجية ، وهى إلى ذلك كانت تهتبل الفرص والأزمات لانتزاع اعتراف الدول بهذا الاحتلال، فكان لها ما أرادت .

على أنها وإن استطاعت أن تستحوذ على كل سلطة ، فقد تركت طابَع الحكم مصريا ، وظل ممثلها يلقب بقنصل إنكلترا العام ، ووكيلها فى مصر ، وبقى رجالها الموظفون فى مناصب الحكومة العليا يسمون مستشارين .

غير أن المصريين الذين استثقلوا استبداد الترك والشراكسة إبان ولاية الخديو توفيق ، لم يكن بوسعهم أن يخضعوا طويلا لتحكم ابن التيمس ، وخصوصا أن النهضة التى أسسها محمد على باشا كانت قد آتت أكلها . لذلك لم يكد مصطفى كامل باشا يحمل علم المعارضة (١٨٩٤ — ١٩٠٨ م) حتى التف حوله فتيان مصر ، وإذ وجدوا من الخديو عباس حلمى مشجعا ، نشطوا أكثر فأكثر إلى النضال، حتى أصبح صوت مصر المتألمة يدوى فى الأندية العالمية .

وخلال هذا الحماس الوطنى تألفت الأحزاب السياسية الأربعة (١٩٠٧م) وشرعت تطالب بحقوق المصريين وبالجلاء ، تشد أزرها الصحافة . أما الإنكليز فكانوا يقابلون هذا الحماس الحارّ بالدم البارد .

هذا ، وقد دخلت القضية المصرية غداة الحرب الكبرى الأولى فى دور جديد ؛ ذلك أن تركيا وجهت بتاريخ ١ شباط ١٩١٤ مذكرة إلى الدول كافة، تعلن فيها أن وجود الإنكليز فى مصر يحول دون مزاولتها سلطتها .

وفى اليوم التالى أصدر الخديو عباس ، وكان حينئذ فى عاصمة تركيا ، مذكرة يطالب فيها بريطانيا العظمى بالجلاء عن مصر .

فكان هذا حافزا لها على إعلان حمايتها على القطر المصرى ، وعلى تولية السلطان حسين مكان الخديو عباس (١٩١٤/١٢/١٨) . على أنها مانسيت قط أن تؤكد أن هذه الحماية إنما هى ضرورة من ضرورات الحرب ، وأنها ستنتهى بانتهائها .

أما السلطان حسين فقد كان أجله قصيرا ، وتوفى سنة ١٩١٧ تاركا العرش لأخيه فؤاد الأول . ثم انتهت الحرب بعد ذلك ، وانتهى معها كل حق للآستانة بالقاهرة ووادى النيل .

٢ ـ السودان فى عهد آل عثمان

ا ـ لمحة عامة :

لما ظهر الإسلام كانت السودان قبائل متفرقة ، وعلى رأس كل منها شيخ أو أمير ، فأرسل عمرو بن العاص فاتح مصر عبد الله بن سعد، فدخل النوبة ولم يتجاوزها ، ثم لم يحاول المسلمون من بعد فتح السودان .

غير أن الاتصال بين العرب والعربية وبين السودان يرجع إلى ما قبل الإسلام : يدل على ذلك التشابه بين أسماء قبائل السودان القديمة وبين قبائل جزيرة العرب . ولا يبعد أن بعض العرب هاجروا فى الجاهلية إلى ذلك القطر ، كما هاجروا فى الإسلام ، لأسباب سياسية واقتصادية . وقد نزل هؤلاء المهاجرون فى القرون الوسطى بين قبيلتين كبيرتين ، تعرف إحداهما بالفونج ، والثانية بالهمج ، ولم يلبثوا أن تسلطوا عليهم ، ونشروا بينهم الإسلام والعربية . حتى إذا كانت سنة ١٤٩٣ ظهر على قبيلة الفونج الشيخ عمارة دنكاس ، وأسس مملكة سنار . وقد خلفه على هذه المملكة أولاده وأحفاده إلى سنة ١٧١٤ ، حين ثار الأهالى على الملك أنسو الثانى ، بسبب اشتغاله باللهو عن المملكة ، وولوا مكانه أحد الأشراف السودانيين ، واسمه نور ، وانتقل الحكم منه إلى أعقابه .

ولكن قبيلة الفونج لم تلبث أن منيت بالانحلال منذ أواسط القرن الثامن عشر ، بينما كانت قبيلة الهمج تزداد قوة على قوة . وقد أفضى هذا إلى تغلب زعماء الهمج على ملوك الفونج ودولتهم، إلى حد أنهم صاروا يولون منهم من

يشاءون ، ويخلعون من يريدون . وانتهى بهم الأمر فى أوائل القرن التاسع عشر إلى خلعهم سلطة الفونج ، وعاثوا فى البلاد فسادا .

وكانت هذه الفوضى مما حمل محمد على باشا والى مصر على سوق حملة للسودان سنة ١٨٢٠ برياسة ولده إسماعيل باشا ، وقد قابلها السودانيون بالتسليم ، وما إن بلغت منطقة سنار حتى خرج ملكها محمد مسلما ومرحبا ، ودانت لمصر وقتئذ البلاد التى تتألف منها الآن مديريات دنقلا وبربر والخرطوم وسنار، وخضعت مع ذلك للسلطان خليفة المسلمين .

وكان محمد على باشا قد أنفذ صهره أحمد بك الدفتردار إلى كردوفان التابعة إذ ذاك لسلطان دارفور، ففتحها ، ولما بلغه خروج الملك النمر حاكم شندى، واحتياله على إسماعيل باشا ، وقتله إياه ، زحف أحمد بك على شندى، وفتك بأهلها وبمن والاهم ، ثم عاد إلى كردفان ، وحكم السودان تحت راية محمد على باشا ، فكان هذا بمثابة وضع التصميم الأول لدولة وادى النيل فى التاريخ الحديث .

غير أن بريطانيا العظمى سرعان ما مدت أصبعها ، فجاء السير صموئيل بيكر سنة ١٨٧٠ على رأس حملة سار بها إلى خط الاستواء ، وظلت هناك حتى سنة ١٨٧٣ تضع الخطط والرسوم تحت ستار العلم والكشف .

وفى سنة ١٨٧٥ باشرت مصر فتح دارفور مستعينة بكبير قبيلة الجميعات السودانية ، ومستنيرة بضوء معلومات حملة بيكر ، ولما تمكنت من الاستيلاء عليها بعد حروب ومشقات بلغت مساحات السودان المصرى نحو مليون من الأميال المربعة .

ب — الأصابع البريطانية :

وكانت الخطوة الثانية التى خطتها لندن فى السودان قبل نشر حمايتها على مصر ، عملها على إقناع الحكومة المصرية فى عهد إسماعيل باشا ، بلزوم استخدام الجنرال غوردون عندها ، فبعثت هـــذه تستأذن الحكومة الإنكليزية فى ذلك ، فأذنت ، ونصبه إسماعيل باشا حكمدارا على السودان لإصلاح شأنها مع رتبة باشا (١٨٧٤) . وقد مكث غوردون باشا فى تلك المهمة ثلاث سنوات ، ثم عاد إلى انكلترا ؛ فبعث إليه إسماعيل باشا أن يعود ثانية ، فامتثل . . . وما زال حاكما على السودان حتى أقيل إسماعيل باشا سنة ١٨٧٩ . وما كاد المستر غوردون باشا يعود إلى إنكلترا ، حتى شبت ثورة المهدى .

وكان سببها أنه بينما كانت حكومة السودان تدفع جباتها فى سبيل تحصيل الضرائب الكبيرة، لاستعمال العسف والإرهاق ، كان غوردون باشا نفسه حاكم السودان يبشر بالمساواة والإخاء بين الناس ، ويعلم السودانيين مبادئ تحملهم على الاعتقاد بأن جبلتهم ليست دون جبلة حكامهم ، وهو إلى ذلك كان قد أبطل تجارة الرقيق . وكانت مصدر رزق النخاسين ، وهم من عظماء السودانيين .

فاستطاع هذا البريطانى بهذه السياسة ذات الحدين ، أن يجمع فى صعيد واحد بين نقمة كل من الشعب وعظمائه على مصر ، وبين رضاء سوادهم عنه ، لأن تعاليمه هذه كانت تجمع حول شخصه قلوب الشعب المظلوم .

جـ — ثورة المهدى :

وخلال ذلك الغليان والضيق أخذ السودانيون يترقبون الفرج من الله ، وعلقوا هذا الفرج على المهدى المنتظر، حسبما أذاع بينهم زعماء دينهم ، وشيوخ طرقهم ، وخصوصا ذلك الشخص الموثوق به محمد أحمد . ولما آنس هذا الشيخ استعداد السودانيين للإيمان بهذه الدعوة ادعاها لنفسه ، وأبى أن يجيب دعوة رءوف باشا حاكم الخرطوم سنة ١٨٨١ ، فكان ذلك بمثابة إعلان القتال . وقد لاقت دعوة «المتمهدى» قبولا عند الناس فى شدتهم، على رجاء أن يأتى الفرج على يده ، فآمنوا به ، وخفوا لنصرته ؛ وما إن دخلت سنة ١٨٨٣ حتى أصبحت كردفان أيضا فى نطاق حكومته .

أما حكومة مصر فقد هالها نجاح المهدى ، فبادرت إلى إرسال هيكس باشا على رأس حملة زحفت من الخرطوم لفتح الأبيض ؛ ولكن هذه الحملة لاقت حتفها فى مكان يسمى شيكان ؛ ولم يسلم منها أحد ولا هيكس باشا نفسه . ولما علم سلاتين بك « سلاتين باشا النمسوى » حاكم دارفور بما منيت به هذه الحملة من الإخفاق ، لم ير بدا من التسليم .

وكان من نتيجة ذلك أن تقاطر الناس على المهدىّ قبائل وجماعات ينصرونه ، وكادت أحجار السودان ورماله تنطق بلسان واحد : « صدق المهدى ! » وأفضى هذا الانقلاب إلى صدور الأمر العالى بتخلية السودان فى ٨ يناير ١٨٨٤ ، بناء على إشارة الحكومة الإنكليزية ؛ وكانت هذه الحكومة تنوى إعادة الحكم للأمراء والملوك الذين كانوا يحكمون السودان عند ما فتحها محمد على باشا ، تمهيدا لبسط حمايتها عليهم مباشرة فى فرصة مناسبة . وقد أنفذت غوردون باشا إلى السودان، معلنة أن مهمته هى النظر فى أفضل الوسائل لسحب الحامية مع الرعايا الإفرنج من تلك البلاد .

وقد هبط غوردون باشا الخرطوم فى سنة ١٨٨٤ دون أن يكون مصحوبا بجيش ، وشرع يرسل الوعود للسودانيين مدرارا ، وفى جملتها إطلاق حرية تجارة الرقيق ؛ ولكن هذه المشوقات المغريات لم تجز على المهدى ، بل حمل هذا على الخرطوم، وضيق عليها الحصار، وفتحها فى سنة ١٨٨٥ ، وقتل غوردون باشا ، قتله الدراويش حين دخلوها ، وحملوا رأسه إلى المهدى بأم درمان عاصمة دولته . أما الحملة الإنكليزية التى أرسلت لإنقاذ الخرطوم، فما وسعها إلا الانسحاب من بعد ، تاركة السودان على اتساعه للمهدى وأشياعه .

وهنا مجال للسؤال : لماذا عاد غوردون باشا إلى الخرطوم دون أن يكون مشفوعا بجيش يحميه ، بعد أن أشارت بريطانيا على القاهرة بالجلاء عن السودان ؟

ولماذا لم تجد الحملة البريطانية فى السير ، فتبلغ الخرطوم قبل سقوطها ، وهى إنما سيقت لإنقاذها ، ولتخليص غوردون باشا ؟ .

أكان كل ذلك قائما على سياسة بريطانية مرسومة ، مدارها خلق حق لها مباشر فى السودان ، ينبثق عن تضحية غوردون باشا وحده ، دون تلك الحملة ، حق يخولها غزو تلك البلاد كرة أخرى باسمها ولنفسها .

د — الحكومة المهدية :

شرع المهدى بعد جلاء الجيوش المصرية والإنكليزية يرسل رجالاته إلى أطراف السودان لبث الدعوة ، وإخضاع المتمردين . فأتم محمد خالد إخضاع دارفور ؛ كما أن أبا عنقر أخضع بعض سكان الجبال الواقعة فى جنوب كردفان ، وأما السودان الغربى من النيل الأبيض إلى تخوم الوادى فقد دان كله للمهدى .

ولعل هذا التوفيق الذى حمل السودانيين على تصديق دعوته ، كان حافزا له أيضا على الاعتقاد بأنه مرسل إلهى لكبح جماح البشر ، وأنه مقدر له أن يفتح الأمصار ، وينشر فيها دعوته . ولكن الوفاة دهمته فى ٢١ يونيو سنة ١٨٨٥ ، فورث عنه خليفته عبد الله التعايشى هذا الاعتقاد .

وكان أول مظهر من مظاهر هذا الوهم طمعه فى مصر ، فما تورع عن الكتابة إلى كل من سلطان آل عثمان وخديو القاهرة وملكة بريطانيا العظمى يطالب بمصر ، ثم هو ما إن قدر له الفوز على الأحباش ، فى حرب ربما أثارتها عليه بريطانيا العظمى وقتل فيها النجاشى نفسه ، حتى حدثته نفسه أن يجرد الجيش على مصر ويفتحها . ولما دنت حملة الدراويش من حلفا ، دهمهم المصريون بقيادة وود هاوس باشا وكسروهم ، ثم انقض عليهم غرانفل باشا سردار الجيش المصرى فى توشكى ، فكانت الوقعة الفاصلة .

ويبدو أن الحظ أخذ يخون الدراويش منذ ذلك الحين : فقد دهمهم قحط شامل جعل وطأة الجوع تشتد ، حتى أكل الفقراء سيور الجلد ، ورافق الجوع جراد لم يبق ولم يذر ، فكانت مخمصة أهلكت من الدراويش أضعاف ما أهلكته الحروب منذ ظهور المهدى . ذلك إلى أن الانكسار الذى منى به الخليفة التعايشى فى توشكى أضعف هيبته ، وفسح المجال لبروز العنعنات الخاصة بين قومه ، ولا سيما ما كان منها يختص بالخلافة ، وكان على رأس المعارضين أولاد المهدى وبعض الأشراف .

على أن التعايشى أظهر كثيرا من الحكمة فى سبيل وقف القتال بينه وبين هؤلاء المعارضين ، ووقعوا على اتفاق يرضى الفريقين ، ولكن القلوب مافتئت على غلها ، والقلوب مثل الزجاجة كسرها لا يجبر .

وكانت عين الدوننج ستريت يقظة ، فإذا بأمر يصدر فى ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ للسير كتشنر سردار الجيش المصرى بتسيير حملة لاسترداد

السودان ، وسبقتها الجنود الإنكليزية إلى حلفا . وقد أظهر الدراويش من ضعف المقاومة ماحمل ساسة مصر على التساؤل : كيف ولماذا رضوا بالجلاء من قبل عن السودان ، عملا بمشورة لندن .

وفى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ دخل السير كتشنر أم درمان قاعدة الدراويش فاتحا ، على رأس جيش كثرته من مصر ، ومجهز بأموال خزانة مصر ، ولكن برغم أن عدد الجيش الإنكليزى الذى اشترك فى هذه الحملة كان لايتجاوز ألفى جندى يخفون جنسهم بلبس الطربوش ، فإن بريطانيا العظمى استطاعت استنادا إلى القوة أن تجعل لها حقا فى هذا الفتح ، اتخذته مطية للاستئثار بالسودان من بعد .

هـ — الحكم الثنائى :

عقدت بريطانيا العظمى معاهدة سنة ١٨٩٩ مع مصر ، وجاء فى فقراتها ما يلى : « وحيث إنه قد رؤى تنفيذا لحقوق حكومة جلالة الملكة التى نشأت بسبب الفتح ، إشراكها فى الإدارة . . . الخ » .

فكان هذا الاعتراف من قبل حكومة مصر أساسا للحكم الثنائى الذى قام فى السودان من ذلك التاريخ ، ولكن هناك مادة فى تلك المعاهدة جعلت السلطة الفعلية محصورة فى يد الإنكليز وحدهم ، تلك هى المادة التاسعة التى تنص على وضع السودان كله تحت الأحكام العسكرية العرفية ، إلى حين صدور أمر آخر ، وإذ لم يصدر من بعد أمر آخر يبطل مفعول هذه المادة ، ظل السودان تحت تصرف القادة الإنكليز ، الذين سيطروا دون المصريين على تلك البلاد .

وقد تنبه الوعى القومى المصرى إلى الإجحاف الواقع على سيادة مصر من جراء هذه المعاهدة ، وكان اغتيال بطرس باشا غالى الذى وقع عقب

هذه المعاهدة مظهرا من مظاهر غضب المصريين ؛ كما أن السودانيين أنفسهم لم يلبثوا أن أظهروا استثقالهم الظل البريطانى ، ومشوا إلى جانب المصريين فى المطالبة بالجلاء ، أما الإنكليز فما استتب لهم الأمر فى السودان حتى خلعوا الطربوش، وحسروا اللثام عن سياستهم الاستعمارية ، فإذا بهم يلجئون إلى سياسة قوامها :

(ا) سياسة : فرق تسد ، فاستطاعت تلك العبقرية الشيطانية أن تخلق من أسباب الشقاق مالم يكن موجودا ، وأن تغذى ما كان قائما وما كان السبيل إليه ميسورا .

(ب) قطع الصلات بين مصر والسودان ، وبث الدعاية بجميع الوسائل لنشر كراهية مصر فى نفوس السودانيين .

(ح) إثارة النعرة القبلية بين عشائر السودان ، وكان أوارها قد خمد إبان حكم المهدى .

(ى) تشجيع البعثات المسيحية ، والتمهيد لها لنشر التربية والتعليم على هواها ، مع إمدادها بالأموال من خزانة السودان .

(ه) فصل السودان شماله عن جنوبه فى الإدارة ، على أساس قيام حكم مستقل فى الجنوب عن الشمال ، قصد وقف انتشار الإسلام فيه ، واللغة العربية ؛ وفى هذه السبيل كانت حكومة السودان تحظر على أهل المناطق الشمالية الذهاب إلى الجنوب إلا بترخيص خاص ، وتقيد حريتهم هناك ؛ كما أنها كانت تحرص على بقاء تلك المناطق على حالة من التأخر والفقر تحملهم على بقاء آمالهم معلقة بلندن .

واستطاعت إنكلترا بهذه السياسة الاستعمارية أن تحول السودان إلى مستعمرة ، وإن كان فى وضعه السياسى يسمى حكما ثنائيا ، وأن تجعل تلك البلاد موضع استثمار رجالاتها الذين استأثروا ، علاوة على قبضهم على زمام التجارة والزراعة ، بجميع الوظائف العسكرية والإدارية الكبرى .

على أن المصريين استمروا يرسلون احتجاجاتهم على بريطانيا العظمى لهذا الاستئثار فى كل مناسبة ، حتى إن مذكرة الوفد المصرى الموجهة لمؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ قالت : « وإننا بطلبنا إرجاع السودان إلى مصر ، نريد أن نجعله شريكا ، له مالنا ، وعليه ماعلينا » . كما أن أهل السودان أنفسهم كانوا كالبركان الثائر حيال السياسة البريطانية فى بلادهم ، فجرد عليهم الإنكليز الحملات ، قصد إسكاتهم بقوة السلاح ؛ كما حصل فى حادثة الكتفية سنة ١٩٠٨ ودارفور سنة ١٩١٦ ، خلال العهد العثمانى ؛ فضلا عن واقعة نيالا سنة ١٩٢١ من بعده ، وظل السودانيون فى تجاوب مستمر مع دعاة التحرر فى مصر ، فكان لثورة سنة١٩١٩ صدى فى السودان تأجج حتى أصبح ثورة مسلحة سنة ١٩٢٤ . وهكذا دواليك .

٣ — بلاد الشام فى عهد آل عثمان

ا — تمهيد :

ما أكثر ما كان من اشتراك مصر والشام فى المصير ، وخصوصا خلال العهد الإسلامى : ثم فى زمن الخلفاء الراشدين ، فالأمويين . وفى بعض أيام العباسيين والفاطميين ارتبط القطران الشقيقان بحكم واحد ، كما أنه لما تغلب آل طولون على مصر ، فالأيوبيون ، فالمماليك ، استطاعوا أيضا أن يجمعوا بين القطرين ، ومثلهم آل عثمان .

فتح السلطان سليم الأول بلاد الشام ومصر ، وبعد أن نظم شئون وادى النيل عاد إلى دمشق يرافقه الخليفة العباسى المتوكل على الله الذى فرض عليه الانتقال من القاهرة إلى قسطنطينية .

وقد أقر السلطان سليم جان بردى والى دمشق على ولايته (٩٢٣ هـ = ١٥١٧م) وألحق بها القدس وغزة وصفد والكرك ، ونصب عمالا آخرين على حلب وحمص وطرابلس وغيرها ، على أساس تقسيم بلاد الشام إلى اثنتين وعشرين منطقة ، يرأس كلا منها سنجقدار ، وترجع المناطق جميعها إلى العامل بدمشق .

ثم تبدل هذا التقسيم الإدارى فأصبحت بلاد الشام تقسم إلى ثلاث إيالات : حلب فى الشمال ، ودمشق فى الجنوب ، وتشمل بعض الساحل ، وطرابلس ، وتمتد على ما بقى من الساحل . وتقسم الإيالة إلى ألوية ، وعلى رأس كل لواء سنجقدار .

وكان الحكم فى هذه الإيالات ذا لون عسكرى ، فيقوم على رأس الإيالة حاكم يدعى بكلربكى ، أو متول واسع السلطة ، وهو مفوض بنصب السناجق على الألوية التابعة له ، وإلزام الإقطاعات سنة فسنة .

وفى بداية القرن الثامن عشر أصبحت بلاد الشام خمس باشويات :

(١) الشام . (٢) صيدا . (٣) فلسطين .
(٤) طرابلس . (٥) حلب .

هذا ، عدا إيالة تدمر وإيالة عجلون ، وهى الملحقة بباشوية فلسطين ، وكان يعهد إليهما فى حفظ التخوم من عدوان البدو .

وكان لكل إيالة مجلس شورى ، يتألف من كبار العلماء والموظفين والأعيان ، ويرأسه نائب السلطنة ، وله الإشراف على الشئون المالية والإدارية . وأما القضاء فكان منوطا بالقضاة الشرعيين ، ماعدا الدعاوى الجنائية والجزائية ، فكانت من اختصاص الموظف المسمى « قاضى باشى » وهو من قادة الجند ، ويليه فى حق استماع هذه الدعاوى « التفكجى باشى » وهو كرئيس الضابطة .

وأما الجند فكان يقسم إلى ثلاثة أقسام : اثنان منها للسلطنة ، وهما الملقبان بـ « الوجاقات » ، أى وجاق الإنكشارية ووجاق القبيقول ، والقسم الثالث كان منوطا بالمتولى ، يأتى به من قبيل الحرس الخاص . وكان الإنكشارية أشد الوجاقات نفوذا ، وتخضع أحياء المدن لأغواتهم .

ولما كان مرجع هؤلاء الأغوات فى كل مدينة هو زعيم الوجاق ، كان هذا الزعيم سيد الأحياء والقرى ومرجع الجميع . وهو إلى ذلك يكاد يكون مستقلا عن نفوذ المتولى ، لأنه يصل إلى منصبه بالانتخاب ، وحق انتخابه محصور بأغوات وجاقه وحدهم .

ب — سورية الداخلية :

لما توفى السلطان سليم فاتح بلاد الشام ، وخلفه ابنه سليمان ، استضعفه جان بردى غزالى نائب دمشق ، لحداثة سنه ، فخرج عليه ، واستولى على قلعة الفيحاء ، واحتل بيروت ، وبينما كان يحاصر حلب حاول أن يستميل إليه خيرا بك نائب السلطنة بالقاهرة ، فأخفق ثم لم يلبث أن تراجع عن حلب حينما جاءته أنباء الحملة التى كان يقودها الوزير فرحات باشا ، ولجأ إلى دمشق ، ولكن أسوار دمشق لم تغنه شيئا ، فكان مصيره القتل . وخلفه فى هذا المنصب إياس باشا (٩٢٦هـ = ١٥٢٠م) ثم غيره فغيره . ويلاحظ أن مدات أكثرهم فى الحكم كانت قصيرة جدا ، وإذا أشار هذا إلى شىء ، فإنما يشير إلى عدم الاستقرار ببلاد الشام فى ذلك الزمان ، ومن جراء ماصارت عليه حالة الجند .

أجل ، فقد عانت بلاد الشام ، وخصوصا دمشق وحلب الأمرين ، من سفه الجند ، ومن الفتن التى كانت لا تنقطع بين هذه الوجاقات . واستمرت الحال على هذه الفوضى حتى تمكن السلطان محمود الثانى من إبادة الإنكشارية وتأليف الجند النظامى ، فدخلت البلاد منذ ذلك فى عهد جديد ، خصوصا عقب أن أعلن السلطان عبد المجيد الإصلاحات المعروفة بالتنظيمات ، التى قال عنها مسيو دولافلاى : « إنها لتركيا بمثابة الثورة الفرنسية لفرنسا » .

تناولت هذه التنظيمات الإدارة والجند والمالية . وبمقتضاها أصبحت ولاية سورية تؤلف من ثمانية سناجق ، وهى : دمشق ، بيروت ، طرابلس ، اللاذقية ، عكا ، حماة ، البلقاء ، حوران . أما حلب فقد صارت ولاية مستقلة أيضا . ثم انفصلت بيروت سنة ١٨٨٨ عن دمشق وصارت ولاية ثالثة ، وكانت تتألف من :

ألوية بيروت ، عكا ، طرابلس ، اللاذقية ، نابلس . أما القدس فقد اعتبرت لواء مستقلا يشمل ما حولها .

هذا ، ويلاحظ أن الساحل من بلاد الشام كان أشد حفلا بالأحداث السياسية فى عهد آل عثمان من الداخل . ومرد ذلك إلى تماسه أكثر من الداخل بالدول الأجنبية بالبحر ، ولأن عهد آل عثمان كان حافلا بالتنازع بينهم وبين أوربة ، فتعمل هذه بكيد دهاتها ، فى الساحل على إثارة الفتن ، توصلا لأهدافها الاستعمارية .

زد على ذلك أن ساحل بلاد الشام تقوم فيه جبال تمتد فى فلسطين ولبنان واللاذقية ، وهى تحكم حكما إقطاعيا ، وحكم كهذا يرافقه تنازع أشبه شىء بتنازع العشائر والقبائل .

وأما فى إيالتى دمشق وحلب فكانت الأحداث العامة فيهما تصطبغ بصبغة محلية ، ولا يسعنا أن نتبسط فى هذا الموجز بتفصيل ما وقع من هذه الأحداث ، بل نقتصر على الخطوط الكبرى منها ، وهى :

(ا) الحروب التى وقعت بين ولاة دمشق وحلب من جهة ، وبين هؤلاء والأمير فخر الدين المعنى الثانى من جهة أخرى ، وذلك من سنة ١٦١٢ إلى سنة ١٦٢٤ م .

وأهم ما فى ذلك ورود أحكام سلطانية بتولية الأمير المشار إليه ديرة «عربستان» من تخوم حلب إلى القدس ، ثم ماتلاها من حروب أخرى بين هذا الأمير وبين والى دمشق . وقد روى البارون بوڤو Beauvou P 132 الذى زار سورية سنة ١٦٠٤ أن المواصلات بين دمشق وحلب كانت عند زيارته مقطوعة ، من جراء القتال بين باشا حلب وباشا دمشق .

(ب) ثورة على باشا جنبلاط والى حلب فى عهد السلطان أحمد الأول (١٦٠٣ — ١٦١٧ م) .

(ح) الفتن بين الجند ، وخاصة بين الإنكشارية والقبيقول فى دمشق سنتى ١٧٥٥ م ، و ١٧٥٧ م وفتنة ١٨٠٦م التى أفضت إلى خراب دمشق . وكذا الفتن التى وقعت بين وجاقى الإنكشارية والسيدا فى حلب سنتى ١٨٠٤م و ١٨٠٧ م ، واستبداد الإنكشارية بالحكم .

(ى) اشتباك والى دمشق وسائر عمال الدولة فى بلاد الشام بحرب ضد الشيخ ظاهر العمر والى عكا ، وكان حليفا الملكة كاترينة الروسية ، يستمد منها قوته . وقد انتصر الشيخ ظاهر فى بدء الأمر على جند السلطنة ، ولكن روسيا تخلت عنه عند ماعقدت الصلح مع الباب العالى ، فساقت عليه السلطنة قوة كافية ، وكان جزاؤه القتل سنة ١٧٧٦ م .

(ه) حملة على بك الكبير على سورية بتحريض روسيا إبان الحرب المشتعلة بينها وبين تركية ، وقد أتيح لجيوش مصر دخول بلاد الشام ، واحتل قائدها محمد بك أبو الذهب دمشق سنة ١٧٧٦ م ، ولكنه لم يلبث أن تراجع عنها إلى مصر بإغراء السلطنة ، واشتبك مع على بك المشار إليه بالقتال .

(و) الحروب بين عبد الله باشا والى دمشق وأحمد باشا الجزار والى عكا ، وما أفضت إليه من قيام حكم الجزار على إيالة دمشق أيضا . ويقول الأمير حيدر الشهابى عن أحداث سنة ١٨٠٤ م : « فى هذه السنة زاد البلص والظلم فى الشام وحمص وحماة ، حتى إنه فى شهر واحد تغير على حماة خمسة متسلمون ، وكل متسلم يظلم الرعايا . وهرب أكثر أهل الشام إلى جبل الدروز (يعنى الشوف وكسروان فى لبنان) وطرابلس ، من كثرة الظلم من الجزار وقواده . وكانت وفاة الجزار فى ذلك العام مدعاة للاطمئنان ، فعاد الناس إلى أوطانهم» .

(ز) زحف الجيوش من دمشق وحلب وغيرها بقيادة الصدر الأعظم ، لدفع نابليون الأول الذى احتل مصر ، ثم تقدم منها إلى الشام يريد عكا سنة ١٧٩٨ م ، و ١٧٩٩ م .

(ح) تعرض الوهابيين لمشارف الشام (١٨١٧) وتوجيههم الدعوات لأهل البلاد حكومة وشعبا يدعونهم إلى الطاعة ، وقطعهم طريق الحج . وقد صدرت الأوامر إلى ولاة دمشق وصيدا لقتالهم .

(ط) ثورة دمشق على سليم باشا متولى الإيالة ، لفداحة الضرائب التى شرع يتقاضاها ، وتغلبهم عليه ، وإحراقه سنة ١٨٣١م .

(ى) زحف إبراهيم باشا على بلاد الشام سنة ١٨٣١ م ، ودخولها فى حكم مصر إلى عام ١٨٤٠ م . وقد تخلل ذلك ثورات فى حلب ولبنان وفلسطين أخذ بعضها بأعناق بعض ، أهمها : ثورة المسلمين والنصارى ، وثورة نابلس ، وثورة النصيرية ، وثورة الدروز الكبرى . وكان مصدر هذه الثورات على المملكة المصرية فرضها ضرائب لا عهد لبلاد الشام بها ، وسوقها الأهالى للخدمة فى صفوف أجنادها . ولكن البلاد شاهدت أيضا فى هذه الحقبة إصلاحات تناولت النواحى الصحية والإدارية والقضائية ، ومن الإنصاف التنويه بها .

(ك) فتنة ١٨٦٠ م ، الطائفية فى دمشق وحاصبيا كما فى لبنان ، وحضور اللجنة الدولية للتحقيق ، ونفى بعض الوجهاء ، وإعدام بعض آخر ، وتعويض المنكوبين .

هذه هى الخطوط الكبرى فى تاريخ بلاد الشام فى عهد آل عثمان ، وكلها فتن من شأنها أن تفضى إلى الخراب . وكان السبب الرئيس فيها ، وقوع تركية خلال القرن الثامن عشر فى كوارث خارجية جعلت نفوذها على أصحاب

الإقطاعات الملتزمين والولاة ضعيفا ، فأخذ هؤلاء العمال يستهينون بأوامرها ، ويمتنعون عن أداء الأموال المترتبة عليهم . وبلغ من تمردهم عليها ، أنها كانت إذا نصبت عاملا مكان آخر رفض المعزول الإذعان لأوامرها ، وانبرى لمقاتلة الوالى الجديد ، وهذه أمثلة على هذا التمرد :

١) القتال بين جنود الدولة سنة ١٨٠٤ م وبين إسماعيل باشا المتغلب على عكا بعد الجزار .

٢) القتال الذى دار بين سليمان باشا والى صيدا عند ماعهد إليه الباب العالى بولاية دمشق وبين متسلم دمشق كنج يوسف باشا سنة ١٨١٠ م ، وقد رفض الإذعان لأوامر السلطانة .

٣) القتال بين درويش باشا والى دمشق حينما عهد إليه الباب العالى بإيالة صيدا ، وبين متسلمها عبد الله باشا سنة ١٨٢١ م . وقد أبى هذا أيضا التنازل عن منصبه .

وقد انتقلت هذه العدوى إلى أصحاب الإقطاعات ؛ فكانوا كثيرا مايتمردون على أوامر أصحاب الإيالات ، ويشتبكون معهم بالقتال .

إلى هذه الخطوط الكبرى فى تاريخ سورية السياسى يمكن أن يضاف ذلك الخلاف الشديد ، الذى كان يجر الحوادث المؤلمة بين طائفتى الروم والكاثوليك ، وخصوصا سنتى ١٧٦١ م ، و١٨١٧ م فى حلب و ١٨١٣ م فى القدس. كما يمكن أن يضاف إلى هذه الخطوط الحركة الإصلاحية المباركة التى شملت البلاد العربية سنة ١٩١٣ م ، وهى الحركة القومية التى كانت تهدف إلى اللامركزية فى الحكم ، وجعل اللغة العربية لغة رسمية فى الأمصار العربية العثمانية ، وما أفضت إليه من نقاش مداره العرب والترك ، وكان هدف العرب فيه المطالبة بالاستقلال .

حـ – لبنان فى عهده الإقطاعى :

لما عاد السلطان سليم فاتح مصر والشام من القاهرة إلى دمشق ، جاء أمراء البلاد إليها يؤدون له الطاعة ، وكان فى جملتهم الأمير فخر الدين المعنى الأول ، وابنه الأمير قرقماس ؛ وتخلف عن المثول بين يدى السلطان الأمراء التنوخيون القائمون بأعمال مقاطعة الغرب بلبنان . لأنهم كانوا من حزب المماليك . وقد أقر السلطان أكثر الأمراء على مقاطعاتهم ، وأوصاهم خيرا بالرعية ، فأصبح الحكم فى ساحل بلاد الشام موزعا على الوجه التالى : آل معن على الشوف ، وآل عساف على كسروان وبلاد جبيل ، وأمراء رأس نحاش على الكورة وملحقاتها بالشمال ، وبنو سيفا على عكار ، وبنو شعيب على عرقا ، وآل الصغير وآل منكر وآل صعب على جبل عامل . وانتزع السلطان مقاطعة الغرب (فى جنوب بيروت) من التنوخيين ، وعهد بها إلى الأمير جمال الدين أحمد ، وهو من أرومة هذه الأسرة ؛ كما أنه أقر كلا من الأمراء آل شهاب على مقاطعتهم فى وادى التيم ، والأمراء آل حرفوش على البقاع ، والأمراء آل طرباى من آل حارثة ، والأمراء آل طوقان والدحاملة ، على مقاطعاتهم فى فلسطين .

وهذه العشائر العربية وغير العربية كانت قد نزلت على مقربة من سواحل بحر الشام فى أزمان مختلفة قصد المرابطة هناك ضد غزوات البيزنطيين والصليبيين البرية والبحرية ، وكان أشهرها عند الفتح العثمانى آل معن ، وآل عساف ، وآل سيفا ، وآل تنوخ . ولما كان تاريخ لبنان فى ذلك العهد متشابكا مع تاريخ هذه الأسر ، فقد اخترنا أن نأتى على موجز سيرة كل منها فى سياق الحديث عن تلك الحقبة ، وتبيان أهم الأحداث فيها :

(آل معن) :

(٥١٢ هـ = ١١١٨ م — ١١٠٩ هـ = ١٦٩٧ م)

هم بطن من ربيعة ، هبطوا الجزيرة فى شمالى سورية ، وتقدموا منها إلى حلب فالبقاع لقتال الصليبيين . واتصلت شهرة معن بطغتكين صاحب دمشق ، فأنزله جبل الشوف فى بعقلين ، وبالتعاون مع أمراء مقاطعة الغرب ، سد معن المنافذ على الصليبيين . وخلفه ابنه الأمير يونس ، ثم حفيده الأمير فخر الدين الأول ، وقد أشرنا إلى أن السلطان سليما الأول أقره على مقاطعته عند الفتح العثمانى ، وظل أميرا عليها حتى سنة ١٥٤٥ م .

وهذه أسماء خلفائه وتاريخ وفياتهم :

قرقماس سنة ١٥٨٥ م . فخر الدين الثانى ١٦٣٥ م ، وهو أوسعهم شوكة ومطمحا ، وقد بلغت حدود ولايته من تخوم حلب إلى فلسطين . ملحم بن يونس بن قرقماس سنة ١٦٥٨ . أحمد بن ملحم سنة ١٦٩٧ م .

وكانت مدة إمارتهم ٥٧٩ سنة ، وربما كانوا أعظم أمراء ديار الشام شأنا فى عهد العثمانيين .

(آل عساف) :

(٧٠٦ هـ = ١٣٠٦ م — ١٠٠٢ = ١٥٩٣ م)

بعد ثمانى حملات حملها الصليبيون على بلاد الإسلام ، أفضى بهم الأمر للاعتقاد بأن إنقاذ بيت المقدس صعب المنال ، ولما اضطروا للجلاء عن البلاد المقدسة تحولوا إلى الانتقام ، وذلك بغزوات كانوا يشنونها على بلاد الشام من الجزر القريبة التى لجئوا إليها ، ولا سيما قبرص ، فكان هذا التعدى المستمر داعيا أصحاب دمشق إلى تعزيز المرابطين فى السواحل ، وخصوصا أن البيزنطيين كانوا لايزالون يطمعون فيها . وكان ممن جاء للمرابطة فى لبنان ، عشيرة من التركمان تعرف ببنى عساف ، تشمل ولايتهم البقعة

الواقعة بين بيروت وطرابلس . ولما أقر السلطان سليم فاتح الشام الأمير عساف منصور على مقاطعتي كسروان وبلاد جبيل ، اتخذ هذا الأمير قرية غزير (أغزير) مقرا للإمارة ، ولا تزال آثار الدار الفخمة التي ابتناها قائمة حتى الآن ، بما في رحابها من مسجد وحمام ، وكذلك لا يزال جامع الأمير عساف قائما في بيروت ، ويعتبر بعض الأثريين بناء قبته معجزة هندسية . وطالت ولاية الأمير منصور بن حسن من سنة ١٥٥٢ إلى ١٥٨٠ ، وامتدت من بيروت حتى عرقا وما بينهما : البترون ، وبشراى ، والزاوية ، والكورة ، والضنية ، وقد عهد هذا الأمير لأسرة المشايخ آل حبيش ، وفوض إليهم عهدة غزير وما حولها ، مكافأة لهم على إخلاصهم في الخدمة .

ثم انبسط رواق ولاية آل عساف ، حتى امتد إلى حمص وحماة في عهد السلطان سليم الثاني ، ولكن السلطان مرادا الثالث رأى أن تعطى إيالة طرابلس إلى أسرة أخرى من الأكراد ، فولى عليها يوسف باشا سيفا ، ورفع من شأنه ، وكانت غاية السلطان تخضيد شوكة آل عساف ، فأدى هذا إلى حروب بين الأسرتين ، وخاصة بين يوسف باشا والأمير محمد عساف ، انتهت بقتل الأمير محمد ، وانقراض سلالة آل عساف ، وقد كانت مدة إمارتهم ٢٨٤ سنة .

(آل سيفا) :

أنعم السلطان على يوسف باشا بإيالة طرابلس سنة ١٥٧٩ م ، وظل مستوليا عليها ٤٥ عاما ، حتى وفاته سنة ١٦٢٤ م ، ماخلا فترات من الزمن . وكان هذا الباشا من دهاة العصر ، ومن أصحاب المطامع الواسعة . خلف بني عساف على بلادهم التي تمتد ما بين بيروت وطرابلس . وكانت جبة بشرى في جملة ولايته ، وعليها مقدم يعتبر في المرتبة الأولى بين مقدمي الموارنة الذين كانوا يحكمون جبيل والبترون وبشرى .

وما إن بلغ يوسف باشا أن الأمير موسى الحرفوش اجتاح جبة بشرى ، حتى تعقبه إلى بعلبك ، ونكبه نكبة قاسية . ولكن السلطنة التي كانت

حريصة على تقليم أظفاركل متول جبار ، أعارت التفاتها إلى الأمير فخر الدين المعنى الثانى ، مذ استفحل شأن آل سيفا ، وكانت تعاقب به ابن سيفا كلما تلكأ عن أداء المرتبات ، أو رفع رأسه متشامخا وهكذا ، فلم تلق مطامع يوسف باشا مجالا للانطلاق . ثم تقلص ظل خلفه الأمير قاسم ، حتى اقتصر حكمه على مدينة جبلة ، ولم يعد يقوى على القيام فى وجه الأمير فخر الدين ، الذى كان يحظى بمظاهرة الباب العالى ، فاستسلم مع أسرته ، وذهب شأن هذه الأسرة .

(آل تنوح) :

يرتقى نسبهم إلى النعمان بن المنذر اللخمى ملك الحيرة ، ويحملون اسم جدهم تنوخ الذى انتقل بهم إلى الجزيرة فى شمال سورية . وقد تقدمت هذه العشيرة من بعد تباعا إلى حلب ، فساحل الشام . وعهد إليها المماليك عواهل مصر وسورية ، بولاية المقاطعة المعروفة بالغرب فى جنوب بيروت ، وقد أسلفنا أن السلطان سليما عزل الأرسلانيين عن هذه الولاية ، لأنهم ظاهروا المماليك عليه ، وأقام مكانهم الأمراء آل علم الدين ، وهم من تنوخ أيضا . ولكن الأمراء الأرسلانيين ، استرجعوا من بعد مكانتهم السياسية ، بمظاهرتهم ومصاهرتهم آل معن القيسيين ، خصوم الأمراء آل علم الدين اليمنيين ، وعادوا إلى حكم المقاطعة التى كانت لأجدادهم ، ودخلت مدينة بيروت حينا من الزمن فى حكمهم . غير أن الدهر لم يصف لهم طويلا ؛ ذلك أن صهرهم الأمير على معن المعروف بالرصطونى ، انحاز إلى الحزب اليمنى ، ففتك بهم غدرا سنة ١٦٣٣ م فى قرية عبية ، وكان هذا آخر العهد بهم فى منصة الحكم خلال ذلك العهد .

على أن هناك أسرة أخرى غير الأمراء آل أرسلان والأمراء آل علم الدين ، كانت فى جملة التنوخيين الذين شاركوا فى حكم لبنان الإقطاعى ، وهم بنو فوارس ، المعروفون بالأمراء اللمعيين ؛ وكانوا أصحاب مقاطعة المتن

فى شرق بيروت ، ومن الحزب القيسى . والواقع أن تاريخ هذه البلاد كما هو متشابك مع تواريخ الأسر الحاكمة ، فإن تواريخ هذه الأسر ، وخصوصا الأمراء آل علم الدين والأمراء آل معن ، مرتبطة بالحزبين اليمنى والقيسى ؛ لذلك أصبح من المفيد الإلمام بعض الشيء بالتطورات التى أصابت هذين الحزبين ، وما كان للباب العالى من مناصرة الضعيف منهما حتى يقوى ، والتحامل على القوى حتى يضعف ، عملا بالتوازن بين السلطات ، وقصد الاحتفاظ بسلطانه على بلاد الشأم .

(القيسية واليمنية) :

انقسم العرب الفاتحون منذ عهد الأمويين إلى حزبين : قيسى ويمنى . فمثل القيسى المنتمون إلى مضر وقيس عيلان ؛ ومثل اليمنى عرب اليمن الذين باشروا الفتوح فى صدر الإسلام ، فتفاقمت الخلافات بين الحزبين فى كل جيل وكل بلد ، حتى إن هذه الحزبية انتقلت معهم إلى المغرب والأندلس . على أن هذا الانقسام وإن كان مرجعه التنافس بين العدنانيين والقحطانيين فى العهد الإسلامى — تحول مع الزمن إلى حزبية سياسـية ، فأصبح قيسيا فريق يرجع أصلهم لليمن ، كما صار يمنيا فريق من الحجازيين .

وكان يحمل علم القيسية فى عهد آل عثمان فى بلاد الشام ، آل معن من عدنان ، ومعهم آل تنوخ ، من أرسلانيين ولمعيين وآل علم الدين ، وكلهم قحطانيون . وظل الأمر على هذا الحال إلى أن تبرأ الأمير علم الدين ابن سليمان سنة ١٣٠١ م من عشيرته التنوخيين ، فرأس الحزب اليمنى ، وخلفه عليه أبناؤه . وكان آل عساف ، وهم تركمان ، وآل هرموش من أنصار هذا الحزب . وربما كان للباب العالى يد فى انسحاب هذا الأمير من الحزب القيسى ، وخصوصا أنه مشى بركاب السلطان مراد لحصار بغداد ، وأنعم عليه جلالته بولاية الشوف . ولكن الحظ كان مع ذلك خادما للأمير فخر الدين المعنى الثانى ، فانكسف به نجم الحزب اليمنى ، وبرغم أن ولاة

دمشق من عمال السلطان ، الذين كان يلجأ إليهم الأمراء آل علم الدين ، فى كل مناسبة كانوا يحرصون على تحين الفرص لأن يعيدوا إلى آل علم الدين المقاطعات التى كانت لهم ، فإن الأمير فخر الدين ما فسح المجال فى حياته لهؤلاء لأن يرفعوا رءوسهم ، ولكن ماإن قضى الأمير المعنىّ نحبه ، وذبل شأن القيسيين من بعده ، حتى خلا الجو لليمنيين وحدهم . فوطد الأمير على علم الدين سلطته ، وجار على أنصار المعنيين ، وخصوصا المشايخ آل الخازن . وكان هؤلاء احتضنوا فى كسروان الأمير فخر الدين الثانى المعنى صبيا ، إبان غضب الدولة على آل معن ، ثم أخلصوا له الخدمة كبيرا ، فقربهم وولاهم . على أن السلطنة لم يكن فى وسعها الوقوف مكتوفة اليدين كلما تفرد أمير بلبنان ، واستأثر بالسلطة ، فساقت حملة تولاها بكلربكى دمشق سنة ١٦٣٦ م ، على الأمير على ، ونكبته أشد نكبة . ثم أطلقت الحرية لآل معن وأيدتهم ، وكانت إلى ذلك تشغل الحزبين بحروب كان المال يلعب خلالها أشد من السيف ، يبذله الحزبان فى سبيل الحصول على رضا الباب العالى ونيل المناصب . أما رجال الدولة فكانوا يمثلون دور القرد الذى وقف وقفة الحكم بين هرتين اختلفتا على قسمة قطعة من الجبن ، ووكلتا إليه قسمتها . وكان القرد كلما رجحت إحدى كفتى الميزان اقتطع جزءا من الكفة الراجحة ، وهكذا حتى أكل القطعة كلها . هذا ولما توفى الأمير أحمد ملحم المعنى سنة ١٦٩٧ عن غير عقب ، خلف الأمراء الشهابيون المعنيون على بلاد الشوف ، وتناولوا باليد الثانية زعامة الحزب القيسى ، فاتبعوا سنة أسلافهم التقليدية ، وخفوا لمطاردة الحزب اليمنى .

وفى أيام الأمير حيدر شهاب أتيح للأمير يوسف علم الدين أن يسترد حكم الشوف سنة ١٧٠٩ بمعاونة بشير باشا والى صيدا ، وعهد إلى الشيخ محمود أبى هرموش فى تدبير شئون المقاطعة ، فاشتدت وطأته على القيسية ، وإذا بالأمير حيدر الشهابى يثب من مخبئه بالهرمل ، ويتمكن بمساعدة حزبه

وعلى رأسه اللمعيون ومشائخ آل عماد وآل الخازن ، من التنكيل باليمنيين في يوم عين دارة ، والفتك بهم ، وبزعمائهم الأمراء آل علم الدين . وكان ذلك اليوم آخر العهد بهم ، فصفا الجو من بعد لآل شهاب زعماء الحزب القيسي .

آل شهاب :

١١٠٩ هـ = ١٦٩٧ م — ١٢٥٧ هـ = ١٨٤١ م

الأمراء الشهابيون بطن من قريش ، يتصل نسبهم بمالك بن مرة بن كعب الملقب بشهاب . وقد ولي مالك على حوران في خلافة عمر بن الخطاب ، وتعاقب أبناؤه عليها إلى أواخر القرن الثاني عشر . ثم ارتحل الأمير منقذ إلى وادي التيم (١١٧٢ — ١١٧٣ م) بأمر من السلطان صلاح الدين الأيوبي ، وأجلى الصليبين عنها . هذا وقد صاهر الشهابيون آل معن ، وحالفوهم ضد اليمنيين ، فلما توفي الأمير أحمد المعني عقيما اختار أعيان البلاد ابن أخته الأمير بشير بن حسن الشهابي أمير راشيا خلفا له ، فانتقل الحكم في لبنان من ذلك العهد إلى الأمراء الشهابيين على الوجه التالي :

١) الأمير بشير بن حسن الشهابي أمير راشيا (١٦٩٧ — ١٧٠٦ م)
وهو ابن أخت الأمير أحمد المعني .

٢) الأمير حيدر موسى الشهابي أمير حاصبيا (١٧٠٦ — ١٧٣٢ م)
وهو ابن بنت الأمير أحمد المعني .

٣) الأمير ملحم حيدر (١٧٣٢ — ١٧٥٤ م)

٤) الأميران أحمد ومنصور (١٧٥٤ — ١٧٦٢ م)
وقد حكما معا في وقت واحد .

٥) الأمير منصور (١٧٦٢ — ١٧٧٠ م)
صار الحكم إليه منفردا .

٦) الأمير يوسف بن ملحم (١٧٧٠ — ١٧٨٨ م) .
٧) الأمير بشير بن قاسم بن عمر (١٧٨٨ — ١٨٤٠ م) .
المعروف بالمالطى ، نسبة لجزيرة مالطة التى نفى إليها .
٨) الأمير بشير بن قاسم بن ملحم (١٨٤٠ — ١٨٤١ — ١٨٦٠ م)
وبه ختمت ولاية الشهابيين .

وكانت الدولة العثمانية فى عهد أمراء آل شهاب مضعضعة الحال ، تنشد راحة البال . ذلك أن أمرين جليلين كانا يصرفانها عن الاهتمام بالشئون الداخلية : أولهما رجوع أوربة لفكرة الاتحاد عليها ، باسم التحالف المقدس . وثانيهما قيام روسيا التى دخلت فى المجتمع الأوربى حديثا بمهمة إجلاء تركية ومحاربتها دون انقطاع ، يحملها على ذلك تشبعها بالفكرة الصليبية .

هذا ، وإن الانكسار الذى منيت به السلطنة خلال هذه الحروب قد اضطرها لتوقيع معاهدتين هما أشأم المعاهدات عليها : معاهدة كارلوفتز سنة ١٦٩٩ م . ومعاهدة باساروفتز سنة ١٧١٨ م . وكلتاهما أفضتا إلى خسران الأمصار ، التى كانت افتتحتها خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر فى شرقى أوربة . ولذلك لما آنست السلطنة فى الأمراء الشهابيين الإخلاص والحرص على جباية الأموال ، وإيصالها للخزانة ، اطمأنت إليهم ، وأطلقت يدهم فى محاربة بقية أمراء البلاد الذين ظلت تخشى جانبهم ، كالأمراء الحرافشة فى البقاع ، والمشائخ آل حمادة فى شمالى لبنان ، ومشائخ بنى على الصغير ، وآل منكر ، وصعب فى جنوبه . وفضلا عن ذلك فإن الباب العالى أمد الشهابيين بالجند والمال ، حتى انبسطت رقعة نفوذهم فى بعض الأوقات ، من صيدا إلى طرابلس . ومن الأحداث التى وقعت فى عهد الشهابين قيام حزبية جديدة على أنقاض حزبى : قيس واليمن ، وهذا ما نلم به بالكلام على الجنبلاطية واليزبكية ؛ غير أن هذا الانقسام الحزبى كان موضعيا ولم يتجاوز لبنان .

الجنبلاطية واليزبكية :

كان على باشا جنبلاط (جان بولاد) صاحب حلب من قبيلة كردية تعرف بالتفكجية . وقد بلغ أيام السلطان أحمد الأول (١٦٠٣—١٦١٧م) من سعة النفوذ ماجعل سلطته فى سورية فوق كل سلطة ، وكان مرد ذلك إلى اشتغال السلطان بحروب مع الفرس والنمسا ، كانت نتيجتها وخيمة العاقبة على جيشه وأسطوله . وقد أراد على باشا اغتنام هذه الفرص للاستقلال التام ، أسوة بالأمير فخر الدين المعنى الثانى ، الذى كان يقاسمه هذا المطمع بلبنان . وإذ لم يقو يوسف باشا سيفا والى طرابلس على ردهما إلى الطاعة ، خشى السلطان مغبة تفاقم الأمر ، فأرسل وزيره مرادا باشا لتأديبهما ، فاستطاع أن ينكل بجيش على باشا ، ثم لما تقدم لإخضاع الأمير فخر الدين ، قابله ابن معن بالهدايا الثمينة والخضوع ؛ والهدايا الثمينة كانت فى ذلك العهد أبلغ شفيع عند الوزراء ، فوقف مراد باشا الزحف . وأنعم على الأمير على ابن الأمير فخر الدين بإيالة صيدا .

وفى خلال النكبة التى أصابت على باشا جنبلاط عند لقاء عسكر السلطان ، فر ولده ، واحتمى بالأمير فخر الدين بن معن صديق أبيه ، فأنزله الأمير فى المختارة بلبنان ، وهذه القرية وما يليها إلى جبل عامل كانت كهذا الجبل آهلة بالطائفة الشيعية ؛ وأقام ابن جنبلاط فى المختارة ، والثروة الواسعة التى أصبحت تتمتع بها ذريته ساعدتها على أن تلعب دورا رئيسا فى تاريخ البلاد . وفى حكم الأمير ملحم حيدر الشهابى (١٧٣٢ — ١٧٥٤ م) انقسم الناس إلى حزبين : حزب الشيخ على جنبلاط ، وسمى بالجنبلاطى ، وحزب الشيخ يزبك عماد ، وسمى باليزبكى . وبنو عماد هم إحدى الأسر السبع التى وفدت من معرة النعمان إلى لبنان ، وكانت وقتئذ من أصحاب الإقطاعات . وقد توالى الشهابيون فيما بعد على رياسة الحزب الجنبلاطى ، كما استمر العماديون

على رياسة الحزب المنتمى إليهم . ولكن لما دب الخلاف بين الأخوين الشهابيين حاكمى لبنان : الأميرين أحمد ومنصور ، وذلك فى منتصف القرن الثامن عشر ، تحولت رياسة الحزبين إلى الشهابيين ؛ ورأس الأمير منصور الحزب الجنبلاطى ، حين رأس الأمير أحمد الحزب اليزبكى . وظل هذا الانقسام الحزبى قائما طوال عهد آل عثمان . غير أن زعامة كل من هذين الحزبين انتقلت من بعد ، وخصوصا فى عهد متصرفية لبنان الممتازة ، من حوزة الأمراء آل شهاب إلى غيرهم ، وصارت زعامة الحزب اليزبكى إلى الأمراء آل أرسلان حين رأس آل جنبلاط فى دورهم الحزب الجنبلاطى .

ويمكن أن يقال إن هذا الانقسام الحزبى وإن امحى فى الظاهر ، إلا أنه لا يزال فى الحقيقة موجودا بين صفوف الطائفة الدرزية .

د — إيالة صيدا :

كانت مدينة طرابلس المقر الرئيس لعامل السلطنة ، فى ساحل الشام ، فانتزعت صيدا هذه المكانة منها ، وظلت كذلك حتى اتخذ الجزار عكا قاعدة لإيالته ، وكانت فلسطين داخلة فى نطاقها . على أن الأحداث التى جرت فى هذه الإيالة تعتبر من أهم أحداث العصر ، وخصوصا عهد الزيادنة والجزار ، ولذلك فإنا إذ نلم بأخبار هذا العهد ، نكون كأنا أرخنا أهم أحداث تلك الإيالة .

المشايخ الزيادنة :

أسرة الزيادنة ترجع فى النسب إلى الشيخ زيدان من عرب الطائف . وافى هذا الشيخ فلسطين ، ثم نزل فى بلاد الشاغور سنة (١١٠٢ هـ = ١٦٩٠ م) فاشتهر ، وزعم على تلك المنطقة ، مما حمل قبلان باشا المطرجى والى صيدا ، على أن ينصبه على هذا القضاء ، وظل الشيخ زيدان حاكما عليه مدة

عشر سنين . وخلال ذلك ترك بيوت الشعر ، وابتنى له دارا جميلة فى عرابة ، وأخرى فى دير حنا . ثم اغتنم الفرص ، فعمد إلى بسط حكمه على مايجاوره من المقاطعات ، فاستولى على ثلاث منها بالسيف ، وأربع بالإخضاع السلمى . وكان من جملتها كل من مدن صفد الناصرة ، وطبريا ويافا وحيفا .

وقد خلفه ابنه الشيخ صالح (١١٣٠ ﻫ = ١٧١٧ م) ثم عمر (١١٣٥ = ١٧٢٢ م) ثم الشيخ ظاهر العمر (١١٥٠ ﻫ = ١٧٣٧ م) فجرى هذا حتى سنة ١١٦٠ ﻫ على غرار سياسة أسلافه ، من حيث الخضوع للآستانة ، وتأدية المرتبات المفروضة عليه فى أوقاتها ، ولكن هذا العام سجل بداية التقاطع بينهما ، وكان ذلك لوحشة وقعت بينه وبين عثمان باشا والى صيدا ، فوشى به الباشا إلى الباب العالى ، ومازال يوغر صدره عليه ، حتى أفضى الأمر إلى تجريد حكومة الأستانة حملة على الشيخ ظاهر العمر ، عززتها بقوة من دمشق ، ولكن النصر كان حليف هذا الإقطاعى ، فدخل عكا فاتحا سنة ١١٦٣ ﻫ = ١٧٤٩ م . ثم جاءت الظروف السياسية مواتية له ، فاستقر له الأمر فى هذا الثغر الحصين ، وفيما حوله من الإقطاعات ، وحكم حكما مستقلا . وكان سبب ذلك أن تركية كانت فى حرب مع روسيا ، فخفت الملكة كاترينة الثانية لإمداد الشيخ ظاهر بالعتاد والذخائر ، وأرسلت إلى عكا صناعا للمدافع نقشوا عليها اسمه ، كما أنها أعدت أسطولها فى البحر المتوسط ليكون عونا له . ولما زحف الجيش العثمانى من دمشق ، لقتال الشيخ ظاهر ، أوعزت روسيا إلى على بك الكبير حاكم مصر ، الذى كان متواطئا معها أيضا على السلطنة ، أن يزحف لإنجاده ، فساق حملة استطاعت أن تطارد جيش دمشق حتى ضواحيها . كما أنه لما حاول والى صيدا السير لقتال الشيخ ظاهر ، بالاتفاق مع الأمير يوسف شهاب عامله على بيروت فى غضون سنة ١١٨٥ ﻫ = ١٧٧١م - بادرت العمارة الروسية لمناصرة الشيخ ظاهر ، وكادت تفتح بيروت عنوة ، لولا أن الأمير الشهابى تدارك الأمر

وصالح الشيخ على مال يفتدى به المدينة ، وعلى مبلغ اخر يقدم لأمير الأسطول الروسى .

وهكذا ، بعد أن تم للشيخ ظاهر القضاء على جيشى دمشق وصيدا ، أصبح سيد الموقف ، وأعظم أمراء بلاد الشام ، بل أصبح فى الواقع ، مرجعا لأولى الإقطاعات ، بعد انهيار نفوذ الباب العالى ، فلما أراد أحمد الجزار ، وكان عاملا للأمير يوسف الشهابى على بيروت ، أن يستقل دونه فى هذا الثغر . ولم يسع الأمير إلا أن يستجير بالشيخ ظاهر ، إذا بالأسطول الروسى يحتل بيروت عنوة ، وإذا به يعيدها إلى الأمير لقاء ثلاثمائة ألف قرش فدية .

وقد حكت لى المرحومة عمتى آمنة ، التى عمرت وسمعت ممن شهد هذا الاحتلال ، أن مناديا سار وقتئذ ينادى فى أسواق بيروت ، بأمر قائد الأسطول الروسى المحتل ، ويقول : « سلطان ملطان ما فى ، ما فى إلا الملكة كاترينة » . وكان ذلك فى حكم السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤=١٧٨٩).

وكأن الباب العالى أراد أن ينتزع الشيخ ظاهرا العمر من أحضان روسيا ، فاضطر لإصدار العفو عنه ، وثبته على ما فى يده سنة ١٧٧٤ م ، وكان حكمه يشمل صيدا وعكا وحيفا ويافا والرملة ونابلس وأربد وصفد وبلاد بشارة فى جبل عامل ، فضلا عن أن الباب العالى جعله قيما على إقطاع الأمراء الشهابيين أيضا ، فأمر عثمان باشا المصرى المتولى على دمشق وقتئذ ، الأمير يوسف الشهابى ، أن يؤدى من ثم الأموال السلطانية المرتبة على مقاطعته إلى الشيخ ظاهر مباشرة ، كما روى ذلك الأمير حيدر الشهابى ، ولكن الآستانة لم تكن فى الواقع حسنة النية نحو هذا الشيخ ، وما إن عقد الصلح بينها وبين روسيا ، وتم ارتفاع الأسطول الروسى من بحر الشام ، حتى سارعت لإصدار أوامرها إلى كل من أحمد باشا الجزار والى صيدا ، وحسين باشا

أمير البحر ليسيرا على الشيخ برا وبحرا حملة لاقبل له بلقائها ، ففعلا وشددا الحصارعلى عكا ، تشديدا اضطر الشيخ ظاهرا إلىالتسليم سنة ١٧٨٠ م . ولما خرج منها ليقدم الطاعة إلى الدولة قطع أحد أعوانه رأسه . فانتهت بهذه المأساة رواية المشائخ الزيادنة .

أحمد باشا الجزار :

١١٩٠ هـ = ١٧٧٦ م — ١٢١٩ هـ = ١٨٠٤ م

فى خلال النضال بين الأمراء الشهابيين والشيخ ظاهر العمر ، وفى أثناء سقوط نفوذ السلطنة فى بلاد الشام وغيرها ، وإبان تقاتل عمالها بعضهم مع بعض حتى كأنهم مستقلون ، برز إلى الميدان السياسى الرجل الذى كان للعثمانيين فى سورية كالحجاج الثقفى للأمويينّ بالعراق ، فأنقذ الموقف . وهو أرنئوطى الأصل ، دخل فى خدمة على بك الكبير بمصر ، ثم فى خدمة والى دمشق . واتصل من بعـــد بالأمير يوسف الشهابى ، فنصبه هذا متسلما على بيروت ، التى كانت مهددة من قبل الأسطول الروسى ، فطمع الجزار بهذا الثغر ، وكاد يستأثر به لولا أن جاء الأسطول الروسى نفسه بدعوة من الأميرالشهابى ، وانتزعه منه . وكان السلطان خلال الحرب القائمة بينه وبين روسيا ، يتلمس الوسيلة لإنقاذ البلاد العربية من دسائسها ، وسرعان ما وجدت الوساطات التى لجأ إليها أحمد آغا الجزار فى القسطنطينية قصد الاعتماد عليه آذانا مصغية فيها ، وإذا به ينصب متوليا على إيالة صيدا سنة ١٩٧٦ م مع لقب الوزارة والباشوية . وقد وفى الجزار فعلا بما وعد ، فكانت باكورة أعماله القضاء على الشيخ ظاهر العمر ، وعلى دولته وأسرته . ولما انتقل الجزار من صيدا إلى عكا ، ضم إلى ولايته الإقطاعات والبلاد التى كانت للشيخ المشار إليه . ثم تحول إلى بقية زعماء الإقطاعات يستخضعهم واحدا بعد واحد . وقد اغتنم

فرصة الخصام الذى كان مستحكما بين الأمير يوسف الشهابى وبين مشائخ آل صعب زعماء جبل عامل ، لضرب الفريقين وإذلالهم . وكما استعمل العنف والقسوة فى بلاد بشارة والشقيف مع أهلها ، ولا سيما الزعماء منهم والعلماء ، حتى أذلهم ، فقد تمكن أن يحول أصحاب الإقطاعات فى لبنان إلى جباة للدولة ، لا إرادة لهم غير إرادته ، وهو فى سبيل ذلك كان يعمل دائما على إثارة الحزبين اليزبكى والجنبلاطى أحدهما على الآخر ، ويسعى لتحريك النعرات الطائفية بين النصارى والدروز ؛ فضلا عن بعثه الخصومة بين الأمراء الشهابيين أنفسهم ، وتلويحه دائما لكل منهم بكرسى دير القمر. وهكذا بقى زعماؤهم شاخصين إليه يستوحون الأوامر ،

وقد قدرت السلطنة له تلك السياسة التى حفظت لها البلاد ، ولما اعتزم سنة ١٧٩٥ م أن يقوم بفريضة الحج ، ورد إليه مع الإذن بالسفر ، فرمان يؤذن بضم ولاية الشام إلى عهدته ، وكذلك مرسوم آخر بإمارة الحج ؛ فأصبح الجزار بذلك الحاكم المطلق فى ديار الشام .

هذا ، وقد عززت حملة نابليون على سورية سنة ١٧٩٩ م مكانة الجزار لا للشجاعة التى أبداها فى الدفاع عن عكا فحسب ؛ بل للظروف التى رافقت هذه الحملة ، فجعلته مطمح أنظار الإنكليز والعثمانيين جميعا . فكان الصدر الأعظم ، الذى يقود حملة السلطنة لقتال نابليون ، يتوخى رضاء الجزار وإقباله ، كما أن الأميرال سميث قائد الأسطول الإنكليزى المرابط فى السواحل السورية ، كان يحاول أيضا استرضاءه ، ذلك لأن نابليون لم يكن ينوى الوقوف عند عكا ، بل كان يطمح أن يبلغ القسطنطينية بطريق الشام . وفى عنفوان هذا العز الذى أدركه الجزار وافاه الأجل سنة ١٨٠٤م فكان نعيه قاسيا على الباب العالى ، ولكنه كان سارا للرعية ، ولا سيما أمراء المقاطعات الذين أصبحوا بين أصابعه كتماثيل « قره كوز » ، يتصرف بها كما تشاء أهواؤه .

هذا ، وكان إسماعيل باشا سجينا فى عكا ، فأطلق (كيخية) الجزار سراحه ، ونادى به متوليا ، ولكن الباب العالى لم يقره على ذلك ؛ بل ساق إليه حملة أزاحته عن الحكم ، ونصبت سليمان باشا متسلما مكانه . وكان هذا حكيما رحيما منصفا وفق لمدير للخزانة أحسن الخدمة والمشورة ، وكان يهوديا يدعى حاييم فارحى .

وفى عهد هذا المتولى تنفس الأمير بشير الشهابى الكبير الصعداء ، وأدرك عصره الذهبى . أما السلطنة فقد وجدت فى سليمان باشا خير خلف لخير سلف ، ومنحته ثقتها ، إلى حد أنه لما تعرض الوهابيون لطريق الحج ، نصبته على إيالة دمشق ، فجمع بذلك بين الإيالتين فى الساحل والداخل ، ولكن الأجل لم يمهله ، فقضى سليمان باشا نحبه سنة ١٨١٩م ، وخلفه على إيالة صيدا عبد الله باشا . وكان هذا كالجزار طمعا فى المال ، وفتكا بالرعية ، وضغط كل الضغط على الأمير بشير الشهابى وغيره . وقد نقم عليه اليهود فى قاعدة الدولة ، على أثر قتله حاييم فارحى المشار إليه ، وما زالوا يوغرون صدر السلطنة عليه ، حتى استصدروا فرمانا بعزله ، وإلحاق صيدا بإيالة دمشق . غير أن عبد الله لم يذعن ، بل خف لقتال جيش دمشق ، وحمل فى نفس الوقت محمد على باشا عزيز مصر أن يتوسط للعفو عنه ، وإبقائه فى منصبه ، فكان له ما أراد ، غير أن العلاقات لم تلبث أن تبدلت بينه وبين محمد على الكبير ، فزحف جيش مصر إلى عكا ، وفتحها عنوة ، وسيق عبد الله باشا إلى القاهرة .

هـ — الحكم العلوى المصرى فى بلاد الشام :

من ١٢٤٧ = ١٨٣١ إلى ١٢٤٩ هـ = ١٨٣٣ م

بينا فى الكلام على مصر كيف ولماذا اكتسح الجيش المصرى بقيادة إبراهيم باشا بلاد الشام ، واجتازها إلى الأناضول فى طريقه إلى الآستانة ، وما رافق ذلك من الأحداث السياسية التى حملت مصر على الانسحاب .

وكان الأمير بشير الشهابى الكبير حاكم جبل لبنان على اتفاق مع محمد على الكبير فى أثناء هذه الحملة ، تؤيدهما فرنسا تأييدا سافرا ، إلى حد أنها كانت تشترك فيها بشخص سليمان بك الفرنسى .

ولما برزت بريطانيا إلى الميدان ، شرع عمالها يحرّضون أهل البلاد على خلع طاعة عزيز مصر ، فما إن اتفق إبراهيم باشا مع الأمير بشير على جمع الأسلحة بلبنان ، حتى وقعت الواقعة فيه ، وكان على رأس الثائرين الأمراء والمشائخ الذى كانوا فى الناقمين على هذا الأمير الشهابى .

ويزعم بوجولات Poujoulat T II P.338 أن الضرائب التى فرضتها الحملة المصرية فى بلاد الشام بلغت ١٤ مثلا لما كانت عليه زمن العثمانيين ، لذلك كان عمال لندن يجدون فى فداحة هذه الضرائب ، وتذمر الشعب منها ومن النظم الحديثة التى وضعها المصريون ، مجالا رحبا لدعاياتهم ضد هؤلاء ، خصوصا حينما اضطرت الحاجة إبراهيم باشا إلى مباشرة التجنيد الجبرى . فكانت ثورات امتدت من حلب إلى نابلس ، بلغ من حدتها أن الثائرين فى السامرة حصروا إبراهيم باشا بالقدس ، واضطروه للتوقيع على عهد يتعهد به بالكف عن التجنيد ، وإعادة مستوى الضرائب إلى ما كان عليه زمن عبد الله باشا والى عكا .

ولما انتقل الخلاف الذى كان بين إنكلترا وفرنسا بشأن الحملة المصرية

إلى نطاق المؤتمرات الدولية ، رجحت كفة لندن على باريس . وإذ لم يذعن محمد على الكبير لقرارات المؤتمر ، خف بعض بوارج الدول الموقعة على تلك القرارات إلى الساحل السورى ، وأطلق النار على بيروت . وإذا بعشرة آلاف مقاتل إنكليزى وتركى ينحدرون من السفن الإنكليزية إلى البر ، ويوزعون الأسلحة على الثائرين . وحينئذ لم يسع قائد الحملة المصرية إلا الانسحاب (١٨٤٠) .

وكان أول عمل باشره القائد العثمانى بالاتفاق مع المستر فود الإنكليزى ، أن أصدر فرمانا بعزل الأمير بشير الشهابى المشار إليه ، الذى أتى طائعا إلى صيدا ، وألقى سلاحه بين يدى واليها خالد باشا ؛ وقد نفى إلى مالطة ، ثم سمح له بالمجىء إلى الآستانة ، ومات فيها سنة ١٨٥٠ ، وبقى رفاته هناك ، حتى نقل إلى لبنان أواخر سنة ١٩٤٧ .

و — لبنان ذو الكيان السياسى :

كان لبنان فى عهده الإقطاعى اسما جغرافيا يقسم إلى قسمين : يتبع أحدهما إيالة صيدا ، ويتبع الآخر إيالة طرابلس . وهما يتصلان فى المكان المعروف بالمعاملتين ، على مقربة من جونية .

وما خلا عهد الأمير فخر الدين المعنى ، الثانى الذى انبسطت فيه ولاية هذا الأمير من حلب إلى فلسطين ، ظل لبنان تابعا لهاتين المعاملتين ، ولا يتعدى استقلاله حرية الحكم الإقطاعى ضمن نطاق السلطنة .

هذا ، وما انسحب المصريون من لبنان حتى أمسى فريسة للاضطرابات الطائفية والشعبية ، وكان ذلك نتيجة لنعراك السياسى فيه بين الدول المستعمرة ، ولا سيما فرنسا الموتورة بسبب إخفاقها فى حملة مصر .

وكانت فتن بين الدروز والنصارى ، بدأت منذ سنة ١٨٤٣ وانتهت بمذبحة سنة ١٨٦٠ . وبهذه الدماء المراقة ظلما خط لبنان نظامه الجديد فى عهد المتصرفية الممتازة ، وقام كيانه الإدارى المستقل .

ز — الطائفية بلبنان مكان الحزبية السياسية :

كان السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ — ١٨٠٧م) شديد الرغبة فى التنظيم والتجدد ، كما كان معجبا بنابليون الأول . فلما أتيح لنابليون أن يتبوأ رياسة الجمهورية الفرنسية ، وقع هو والسلطان معاهدة صلح سنة ١٨٠١ ، قضت بتوسيع امتيازات فرنسا فى السلطنة . وقد اتخذت باريس هذه الامتيازات مطية لها من بعد للعمل على الدعايات فى سورية خاصة ، على أمل أن يكون لها السهم الأوفر من إرث الرجل المريض . وكان هذا المسعى من جانب فرنسا حافزا فى نفس الوقت لكل من إنكلترا وروسيا على الاهتمام بشئون تركية اهتماما أشد مما كان قبلا ، على أمل أن يكون نصيب كل منهما فى الإرث حصة الأسد . فكان نزاعا بين الدول الكبرى فى هذا الميدان ، عرف فى مصطلح السياسة بالمسألة الشرقية . وكانت تركية خلال هذا التنازع ، ترى إلى جانبها تارة هذه الدولة ، وتارة تلك ، بمقتضى المصالح الدولية المتضاربة وتطورها . وفوق ذلك كانت كل دولة من هذه الدول الكبرى تعمل على توثيق نفوذها فى أوساط بعض الرعايا العثمانيين ، واستمالتهم إلى ناحيتها . وهكذا فيما كانت فرنسا تأخذ إلى جانبها الموارنة واللاتين ، كانت بريطانيا العظمى تستميل الدروز ، كما كانت روسيا تتحبب إلى الروم الأرثوذكس . أما تركيا فإنها اضطرت حيال تدخل الأجانب فى شئونها الداخلية تحت ستار حماية المسيحية ، إلى إثارة الاتحاد الإسلامى ، والتهويل على المسلمين بمغبة الخطر الأجنبى . ومن جراء هذه الانقسامات التى قامت على أساس الطائفيات ، انقلب الرأى العام الذى كان يتمثل من قبل

فى الأحزاب السياسية : قيس ويمن ، ويزبكى وجنبلاطى ، إلى التحمس بنزعات طائفية . وسرعان ما بدا هذا التفسخ قائما بين الشعب اللبنانى على أساس الطائفيات ، وتطاير شرور الفتن .

وقد علل الدكتور مشاقة أسباب هذه الفتن بقوله : « وشرعت الدولة فى تحصيل الخراج من الأهالى ، كما كانوا يدفعون إلى الأمير بشير المالطى ، فالدروز لم يعترضوا على مطاليبها ، إنما النصارى اعترضوا وشفعوا أعتراضاتهم بالبراهين المعقولة ، وأخذوا يعقدون الجلسات ، خصوصا أهالى كسروان ومن جاورهم ، وأكثروا من الشكوى ، وادعوا الفقر والعوز وقحل الأرض ، واستشهدوا بفقراء لبنان المنتشرين بمدن سورية وقراها . وأن ثلاثة أرباع الأراضى يملك المشائخ والأمراء والأديرة ، وتسعين بالمائة من هذه الأملاك معفى من الخراج . وبلغت القحة والجهالة بهم إلى تهديد الدولة بالعصيان » . إلى أن يقول : « وأصبحت الدولة بعد مجاهرتهم علنا بعزمهم على شق عصا الطاعة عليها لا تأمن جانبهم ، وخصوصا بعد تصريحهم بأنهم ينتمون إلى دولة أجنبية إذا لم تأخذ بيدهم على رفع الجزية عنهم » .

ويظهر أن الباب العالى قدر عاجلا هذه العاقبة ، وأخذ يلجأ لدفع هذا الشر بمثله ، وذلك بإثارة المحمديين على أنصار فرنسا من المسيحيين ، وظن أنه باستبدال مصطفى عمر باشا النمسوى بالأمير بشير قاسم الشهابى حاكما على لبنان يحسن صنعا . ولكن الأيدى الأجنبية لم تترك لهذا العالم الجديد مجالا للعمل ، فازداد الشقاق استفحالا . وقد احتج ممثلو الدول لدى السلطان عبد المجيد على تعيينه ، وطلبوا إعادة الولاية إلى آل شهاب ، ولكن وزارة الخارجية بالآستانة رفضت طلبهم ، لأنها لم تعد تثق بهذه الأسرة بعد أن تآمر الأمير بشير الكبير على السلطنة ، وخصوصا أنها قد تأكد لها ارتباط آل شهاب بفرنسا التى كانت تصر على إعادتهم للحكم . ومن المؤسف أن البلاد شرعت تتجه ، منذ ذلك الحين ، اتجاها طائفيا شمل حتى التشكيلات الإدارية .

وعلى هذا الأساس نجد أسعد باشا الذى عهد إليه بمنصب ولاية صيدا وقتئذ ، قد أفضى به الدرس أن يقترح قسمة لبنان إلى قائمقاميتين : قائمقامية النصارى ، وقد ولى عليها من بعد اثنان من آل أبي اللمع ، وقائمقامية الدروز ، وقد ولى عليها ثلاثة من آل أرسلان ، وكان هذا التقسيم مما أيقظ النعرة الطائفية على وجه أكمل ، فآل الأمر إلى حدوث فتنة سنة ١٨٤٥ م . ولما كانت هذه الفتن غير حاسمة ، وكان روح التمرد لايزال يتفاقم بفعل الدسائس الأجنبية . لم تكد ثورة العامة على المشائخ آل الخازن فى كسروان تخمد ، حتى نشب القتال بين الدروز والنصارى سنة ١٨٦٠ م . وهم فى الواقع إنما كانوا يساقون إلى هذه المذابح سوق الأغنام إلى المجازر فى سبيل منفعة الأجانب .

وكان لحوادث سنة ١٨٦٠ أسوأ الأثر ، وقد شاء السلطان عبد المجيد أن يخفف من تأثيرها ، فبادر إلى إرسال الصدر الأعظم فؤاد باشا إلى سورية ، معتمدا فوق العادة ، فشنق هذا فى دمشق وبيروت من شنق ، ونفى من نفى ؛ كما أن فرنسا ساقت إليها أيضا باسم الدول الأوربية حملة عسكرية ، وأوفدت كل واحدة من الدول الكبرى : فرنسا ، وإنكلترا ، وروسيا ، وبروسيا ، والنمسا مندوبا إلى بلاد الشام . وقد تألفت منهم لجنة دولية برياسة فؤاد باشا ، وانتهى بها البحث إلى وضع نظام لبنان سنة ١٨٦١ الذى قضى على عهد الإقطاعات ، وصدرت به الإرادة السنية فى سنة ١٨٦٣م .

ح — متصرفية لبنان الممتازة :

إن هذا النظام ، وإن لم ينتزع لبنان من جهاز السلطنة العثمانية ، لأن حاكمه ظل ينصب من قبل الباب العالى ، ويرجع إليه فى مهام الأمور ، فضلا عن أن ممارسة الأحكام بقيت تحت إشراف السلطنة — لكنه مع ذلك قد جعل للدول حق الموافقة على تسمية الحاكم الذى يختاره الباب

العالى ، وحق المساهمة فى الإشراف على تطبيق النظام .

وهذه أسماء المتصرفين الذين تعاقبوا على حكم لبنان منذ سنة ١٨٦١ م إلى ١٩١٥م ، وأهم الأحداث التى جرت فى عهد كل منهم :

١) داود باشا « الأرمنى » : (١٨٦١ — ١٨٦٨ م) .

ثورة يوسف بك كرم ، التى أفضت إلى نقل يوسف بك إلى فرنسا سنة ١٨٦٨ م ، ثم صرف بقية حياته فى نابولى . اتهم المتصرف بأنه يعمل على الاستقلال بلبنان ، فأقيل من منصبه .

٢) فرنقو باشا « الحلبى » : (١٨٦٨ — ١٨٧٣ م) .

قضى لبنان فى عهده مدة تمتع فيها بشئ من الاستقرار . ويؤخذ على هذا المتصرف أنه سلخ سهل البقاع عن المتصرفية ، وسمح بانضمامه إلى سورية .

٣) رستم باشا « الحلبى » (١٨٧٣ — ١٨٨٣ م) .

شهر حربا على الإكليروس ، وحمل الباب العالى على نفى المطران البستانى . كافأته الدولة على إخلاصه بانتدابه سفيرا لها فى لندن .

٤) واصه باشا « الألبانى » : (١٨٨٣ — ١٨٩٢ م) .

اختلت أحوال المتصرفية فى عهده ، فازدادت الهجرة من لبنان ، وخصوصا إلى أميركا .

٥) نعوم باشا « الحلبى » : (١٨٩٢ — ١٩٠٢ م) .

تصرف تصرف الحكيم ، خصوصا خلال حوادث كسروان ، وعين بعد انتهاء مدته من المتصرفية سفيرا فى باريس للأمبراطورية العثمانية .

٦) مظفر باشا « البولونى » : (١٩٠٢ — ١٩٠٧م) .

كان نزيها عادلا ، أراد أن يضعف نفوذ الإكليروس ، وذلك بتأييد الماسونية وجمعياتها ، فحدث من جراء تصادم القوتين بعض الاضطرابات .

٧) يوسف باشا فرنقو « الحلبى » : (١٩٠٧ — ١٩١٢ م) .

أعلن الاتحاديون الدستور العثمانى خلال وجوده متصرفا على لبنان ، فاشترك لبنان فى المجلس النيابى بإستامبول ، وكان له أعضاء فيه . وقد تألفت بلبنان خلال ذلك الجمعيات الكثيرة، للمطالبة بالإصلاح ، فأظهر هذا المتصرف رغبة صادقة فى تحقيق أمانيها .

٨) أوهاهس قيومجيان : (١٩١٢ — ١٩١٥ م) .

جنح إلى معاضدة الجمعيات اللبنانية فى المطالبة بالإصلاح ، وفى طليعتها جمعية الاتحاد اللبنانى بمصر وفروعها فى أوربة وأمريكا ، وكان الاتحاديون يعتبرون أن هذه الجمعيات إنما تتحرك بأيد غريبة ، فأوغر عطف المتصرف عليها صدرهم ، فعزلوه .

ط – لبنان خلال الحرب العالمية :

(من ١٣٣٣ = ١٩١٤ إلى ١٣٣٧ = ١٩١٨ م)

أعلنت الحرب العامة فى أثناء ما كان قيومجيان باشا متصرفا على لبنان ، فلم يتعرض له الاتحاديون فى بداية الأمر ، لأن سياستهم فى السنة الأولى من الحرب كانت سياسة مصانعة بالبلاد العربية ؛ كما أنهم لم يتعرضوا لنظام لبنان ، ولكنهم قلبوا ظهر المجن للعرب حينما اطمأنوا لعاقبة الحرب ، فوضعوا يدهم على جهاز الحكم فى لبنان ، وتصرفوا فى شئونه تصرفهم المطلق فى سائر أقسام السلطنة ، ومع ذلك حاولوا أن يتظاهروا بمراعاة نظام لبنان الخاص فى بعض النواحى ، فلم يجندوا أبناءه ، ولم يستوفوا منهم الضرائب إلا ماتقرر فى ذلك النظام .

وأما من حيث نصب المتصرفين، ومراعاة الأوصاف الخاصة فيهم، وهى التى نص عليها نظام لبنان ، فما تقيدوا بشىء من ذلك ، بل كانوا ينصبون المتصرفين مباشرة وعلى حسب اختيارهم ، وهذه أسماء الذين تعاقبوا منهم على الحكم خلال الحرب العالمية الأولى :

١) على منيف بك (١٩١٥ — ١٩١٧ م) .
٢) إسماعيل حقى بك (١٩١٧ — ١٩١٨ م) .
٣) ممتاز بك (من تموز إلى ٣٠ أيلول سنة ١٩١٨ م) ، وكان آخرهم .

على أن الاتحاديين وإن حاولوا التظاهر بمراعاة نظام لبنان الخاص خلال الحرب العالمية الأولى، إلا أنهم عملوا ، من جهة أخرى ، على إجاعة لبنان وبيروت ، وكانت لهم فى ذلك مآرب سياسية ، على رأسها صرف الأذهان عن الإصغاء للدعايات الأجنبية ، التى كانت تجد هنا آذانا مصغية إلى تأمين المعاش والرغيف .

العراق خلال الحكم العثمانى

ا — مراحل تاريخ العراق :

العراق فى عهد المغول والترك والفرس :

استحالت بغداد فى يوم واحد ، وأعنى به يوم هلاكو من مركز للسلطة العربية الإسلامية لا مثيل له ، إلى قاعدة حقيرة من قواعد الأمبراطورية الإيلخانية المغولية ، ومنذ نكبة هلاكو هذه حتى دخول بغداد فى حوزة آل عثمان، مرت عليها ثلاثة قرون على دارالسلام، يمكن أن تقسم إلى أربع مراحل على الوجه الآتى :

١) ٨٠ تماما عاصمة لحكومة من حكومات المغول فى إيران ، وهى الحكومة الإيلخانية .

٢) ٧٠ عاما مركزا للحكومة الجلائرية ، وهى فرع من الدولة الإيلخانية ، وتنسب إلى أحد ولاتها حسن الجلائرى ، الذى أعلن استقلاله عن هذه الدولة .

٣) ١١٠ سنين أى منذ عام (٨٠٤هـ = ١٤٠١م) فى حوزة القره قويونلى من التركمان .

٤) ٢٦ سنة تحت سلطة الفرس ، فقد اكتسحتها دولة الصفويين إثر فتح الموصل سنة (٩١٤ هـ = ١٥٠٨ م) وفرضت على صاحب البصرة إتاوة سنوية .

وتمتعت العراق بربع قرن من السلم والهدوء فى المرحلة الرابعة ، وخصوصا فى عهد الشاه إسماعيل ، ولكن قدر لها أن تتأهب من جديد

لتكون ميدان عراك بين الفرس والترك ، وقدر على أهلها أن تتلاعب بهم أهواء هؤلاء المتنازعين ، فتراق دماؤهم الزكية فى معارك مذهبية ، كان أهل الشيعة والسنة على السواء برآء من إثمها . ويرى بعض المؤرخين أن مذبحة السنيين فى بغداد، التى ارتكبها الفرس فى عهد الدولة الصفوية ، أثرت تأثيرا أليما فى السلطان سليم الأول العثمانى ، فثأر للسنة بتدشين حكمه بالفتك بالشيعة حينما كانت جيوشه تزحف على الشاه ، وربما رأى السلطان سليما أن يعدل عن نهج أسلافه من حيث التوسع فى أوربا ، فتحول نحو الشرق على أمل أن يجد بفتح الأمصار الإسلامية قوة وعصبية . ولكنه وجد هناك خصما عنيدا ، وهو الشاه إسماعيل مؤسس الدولة الصفوية ، فكان لابد له من إزالة هذه العقبة ، خصوصا أن هذا الشاه كان قد استطاع أن يضم إلى بلاده كلا من ولاية شروان ، والعراق العربى ، وخراسان وديار بكر ؛ وكانت الحرب التى وقعت فى وادى جال دبران (٩٢٠ هـ = ١٥١٤ م) على مقربة من تبريز حاسمة ، فدخل السلطان تبريز منتصرا ، تاركا لقواده استكمال الفتح ، فاستولوا على إقليمى ديار بكر والموصل. وأما العراق العربى فما دخل نهائيا فى حكم آل عثمان إلا فى عهد السلطان سليمان القانونى ، الذى قاد حملة على الفرس بنفسه ، ودخل تبريز منتصرا سنة ١٥٣٣ م .

وحينئذ فما وسع أمير البصرة إلا أن يرسل ولده راشدا يحمل مفاتيح البلد ، فتقبلها منه السلطان ، وتحول إلى بغداد وفتحها ، ثم نصب أمير البصرة حاكما على بلده ، على أن يكون تابعا لوالى بغداد سليمان باشا ، وأنعم على السيد أحمد من أهل جزيرة ابن عمر بحكومة الموصل ؛ وتوالى وصول الوفود إلى بغداد من أطراف البلاد ، لتأدية الطاعة ، فكان السلطان يتقبل منهم طاعتهم ، ويسوق الجيوش إلى مراكز « السنجق بكى » ، ويفرق عليهم

المناصب وزعامات الإقطاعات ، ولا سيما الجنود والقادة الذين استبسلوا فى تلك الحملة .

على أن الزمن الذى بلغت فيه تركية ذروة عظمتها ، وأعنى به أيام سليمان القانونى ، كان فى الواقع مصدرا لتأخرها . ذلك أن عوامل الفساد التى رافقت هذا العهد كانت مشفوعة بقلة الاكتراث بالمصير ، فكانت كالسوس الذى مازال يعيث فى قوائم الدولة حتى سقطت للحضيض . وكانت الولايات البعيدة كالعراق ميدانا لهذه العوامل أكثر من سواها ، لأن المتولين عليها كانوا فى منجى من المراقبة . على أن هذه العوامل تضافرت بالعراق مع أسباب أخر جعلت مهمة عمال السلطنة هناك صعبة جدا . فإلى التنازع بين أهل السنة والشيعة كانت مشكلة القبائل مشكلة غير قابلة الحل فى تلك البلاد الشاسعة ، التى لا مسالك فيها منظمة ، يضاف إلى ذلك أن إخلاص الأمراء الوطنيين للحكم الجديد لم يكن تاما . فبعد عشر سنين من دخول العراق فى حكم العثمانيين ، تمرد حاكم البصرة عليهم ، وشرع أمير الحويزة يمثل دورا من المساومة بين الترك والفرس ، هذا فضلا عن أن أمراء الجند كان ينقصهم أيضا كثير من الإخلاص : فقد كان خروج الصوباشى أحد قادة الإنكشارية على السلطنة سببا لعودة العراق إلى أحضان فارس بعد ٨٧ عاما من دخوله هذا القطر فى حوزة آل عثمان . وظل الفرس منذ ذلك الحين يحتلون العراق مدة نصف جيل ، كان هذا القطر فيها موضوع نزاع بين الدولتين ، حتى أتيح للسلطان مراد الرابع استرداده (١٠٤٨ هـ = ١٦٣٨ م) ثم أتى على العراق جيل آخر لم يحدث فيه مايستحق الذكر ، إلا ما كان من مشاكل بين القبائل ، ومن تمرد بعض العمال ، واحتلال إيران لبغداد مدة من الزمن .

ب — عهد الانتقال :

يدخل تاريخ بغداد فى دور جديد منذ أن نصب الباب العالى حسن باشا (١١١٦ هـ = ١٧٠٤ م) واليا على تلك الولاية . حكم هذا الوالى مدة تزيد على عشرين سنة كانت طافحة بالأعمال المفيدة ، ولكنه رسم خطة للاستقلال عن السلطنة ، على غرار خطة الأمراء المماليك بمصر ، فأكثر من المماليك ، ونظم شئون قصره على نمط سراى الباب العالى ، وجعل الموظفين فيه والخدم درجات ، كما عمل على تدريبهم تدريبا خاصا . وقد قدر له أن يسلم الباشوية إلى ابنه أحمد باشا ، ومن بعده إلى أختانه ، فثبتت بهم وفى أيامهم سيادة المماليك على العراق ، واستمرت مدة قرن واحد لم تعرف بلاد الرافدين خلاله غيرهم من الحكام .

كان تعيين حسن باشا المشار إليه آخر تعيين صدر عن السلطان نفسه طوال مائة وثلاثين سنة . وذلك أن ابنه وأختانه تعاقبوا على الولاية ، دون أن يكون للعاصمة دخل فى تعيينهم . وقد عرف عهد حسن باشا وولده أحمد باشا سنة ١٧٢٣ م بعصر الأبطال للحروب المتصلة التى اشتعلت فى عهدهما ، وكان يقودها من جهة حسن باشا ، ومن جهة ثانية نادر شاه عاهل فارس. وقد حذا أحمد باشا حذو أبيه ، فعمل على توحيد زمام العراق، وكان له ما أراد ، إذ أتاحت له الفرصة السيطرة على البصرة والموصل وكركوك ، وكان من نتيجة تقلده القيادة العسكرية العليا مرارا ولمدة طويلة ، اكتسابه حق الزعامة على حكام الولايات الثلاث فى العراق . على أن الباب العالى وإن لم يكن فى الواقع مرتاحا لسيطرة أحمد باشا على العراق ، إلا أنه كان مضطرا ، وقد باءت المحاولات التى قام بها ضده بالخيبة للاعتراف بالأمر الواقع ، والتغاضى عن أموال الخزانة التى كان يستقل بها هذا المسيطر .

ح — عصر المماليك :

لقد تنفس الباب العالى الصعداء حينما علم بموت أحمد باشا ، ظانا أن الفرصة أصبحت متاحة له لأن يسترد الحكم فى العراق ، ففصل كلا من ماردين والبصرة عن بغداد ، ونصب عليهما وعلى دار السلام الموظفين الموالين له .

ولم يخلف أحمد باشا ابنا ، غير أن قصره كان حافلا بالمماليك ، وكان بين الكرج الذين اشتراهم والده حسن باشا وتعهدهم بالتربية ، مملوك يدعى سليمان ، تزوج من كريمة أحمد باشا ، وارتقى فى المناصب حتى أصبح كهية الولاية سنين عديدة برتبة باشا . ولما توفى أحمد باشا ، واعتزمت الدولة تعيين وال غريب عن هذه الأسرة ، خفت لإبعاد سليمان باشا عن العراق ، بأن نصبته واليا على ولاية أطنة ، لكن الولاة الذين تعاقبوا على عاصمة الرشيد باءوا بالخيبة ، فوجد سليمان باشا هذا وسيلة لأن يلح فى المطالبة بإسناد هذه الولاية لعهدته . وكان له ما أراد، فعين أولا فى البصرة ، ثم نقل إلى بغداد ، وقد ابتدأ به عصر المماليك فى العراق .

حقا إن سليمان باشا قد استطاع تأمين الاستقرار فى البلاد ، وإخماد شوكة القبائل ، إلا أنه كان فى الواقع يعمل لنفسه،فقد حبس عن إستامبول الأموال ، وأنفقها على الجيش والمعاقل ، وضم إليه البصرة . ولما توفى سنة (١١٧٦ هـ = ١٧٦٢ م) وخلفه المملوكان على ثم عمر ، ظهر للعيان استئثار المماليك بالحكم . وأخذ عدد المهاجرين للعراق من أبناء جنسهم يتفاقم يوما بعد يوم . وضربت الفوضى أطنابها بعد سليمان باشا ، فظنت إستامبول أن الفرصة سنحت لها لحكم العراق حكما مباشرا . ولكن الولاة الذين عينتهم وقتئذ على بغداد لم يلبثوا أن اصطدموا بعصبة المماليك ، وواجهوا مشاكل داخلية معقدة ، مما اضطر الباب العالى أن يرضى بتولية

المملوك سليمان الكبير على دار السلام (١٧٩٠ — ١٨٠٢ م) فاستولى هذا على البصرة عنوة ، وبدأ به عصر المماليك الذهبي فى العراق . وقد أخذت سلطتهم من ثم تزداد وضوحا مدة تزيد على ثلاثين سنة ، حتى أصبح العراق فى حكم المستقل . ولا أدل على ذلك من بقاء المقيم الإنكليزى ببغداد خلال ذلك ، برغم اشتباك الحرب بين تركية وإنكلترة ، حتى كأن العراق ليست جزءا من الأمبراطورية العثمانية ، ثم كان من نصيب بلاد الرافدين أن تقع مدة خمسين سنة أخرى بيد الباشوات المنتمين لهذا الدم الأجنبى، وأن تتحمل استبدادهم . أما الدولة العثمانية فقد كانت فى شغل شاغل عنها من جراء انكساراتها المتوالية ، ولكن ما إن تبدل مجرى التاريخ ، وأنشأ السلطان محمود الثانى الجيش النظامى ، وعنى بربط الولايات بالعاصمة ربطا وثيقا ، حتى كان القضاء المبرم على حكم المماليك (١٢٧٤ هـ = ١٨٣١ م) ، وعادت العراق إلى حظيرة الأمبراطورية .

عصر التنظيمات العثمانية :

أصبح العراق يسترعى أنظار السلطنة إلى حد بعيد ، لوقوعه على الطريق المؤدى إلى الهند ، وللنشاط التجارى الغزير الذى شرع يتضاعف فيه ، وخصوصا أن انكلترة التى أقامت فى العراق وكيلا دبلوماسيا لها منذ عهد المماليك ، كانت تتدخل فى سياسته، وتتصل بقبائله . وكان العراق قد شرع يطبق القوانين التى وضعها السلطان محمود الثانى ، وينمشى على التنظيمات الجديدة التى أعلنها السلطان عبد المجيد ، فظهرت فى ولاياته من ثم طبقة الموظفين النظاميين « الأفندية » ، وحلت محل الباشوات والبكوات . كما أن الجند النظامى احتل مكان المماليك والإنكشارية ، وكانت ثقافة رجال الولاية مدنيين وعسكريين تركية ، ولغتهم فى الدواوين هى اللغة التركية . ويرجع تاريخ هذا التنظيم إلى عام (١٢٩٦ هـ = ١٨٦٩ م) حينما دخل مدحت باشا

بغداد مزودا السلطة المطلقة فى الناحيتين الإدارية والعسكرية . وكان القصد من تعيينه بالعراق ، ونقله من ولايات الدولة فى أوربة، تطبيق الإصلاحات المدنية والجندية التى نفذت فى تلك الولايات ، وقد عمد مدحت باشا إلى الأخذ بنظام الولايات الجديد ، وطبقه بحذافيره ، وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية ؛ كما أنه قام بكثير من التجديد فى الإدارة والعمران والاقتصاد . وفضلا عن ذلك كان له برنامج رشيد فى معاملة القبائل ، فسن لها خطة عمرانية ، مدارها توزيع الأراضى عليها ، قصد توطينها وتمدينها ، وبغية نشر الأمن فى ربوعها . كما أن هذا المصلح يعتبر واضع الحجر الأساسى لسياسة التوسع فى جزيرة العرب ، فكان يأمل ضم جميع الإمارات العربية المستقلة فى نجد وسواحل الخليج الفارسى إلى الأمبراطورية العثمانية ، وذلك قبل وقوعها فى الفخ البريطانى .

وغادر مدحت باشا العراق سنة ١٨٧٢ م ، ولكن هذا القطر استمر حتى عام ١٩١٤ ، يتمشى على النظم والمناهج الإصلاحية التى وضعها له ، ولم تتعرض ترتيباته الإدارية إلا للقليل من التبدل .

أما الأمن فكان موطد الأركان بقوات الجيش النظامية والاحتياطية ، وبالدرك ، يساعدها الأسطول المرابط فى البصرة . وفى سنة ١٩٠٠ ، أصاب قوات الجاندرمة هذه كثير من الإصلاح ، فقامت إلى جانبها قوة البادية . غير أن هذه الإصلاحات التى باشرتها السلطنة العثمانية فى هذا العهد لم تكن تخرج عن نطاق التنظيم الإدارى والعسكرى قصد تثبيت نفوذها . أما من الناحية الاجتماعية فلم يكن عهد العثمانيين على وجه عام عهد تقدم للعراق ، لا فى الفكر والروح ، ولا فى الثروة والعمران ، ولا أدل على ذلك من زهد الناس فيه ، حتى إن عدد سكانه سنة ١٨٩٨ لم يعد يتجاوز ١٣٥٠ نفسا ، وقد كانوا أيام العباسيين يناهزون ١٦ — ٢٠ مليون نفس .

الفصل الثاني

جزيرة العرب فى العهد العثمانى

تاريخها السياسى

١ — خلاصة التطورات السياسية العامة :

دانت جزيرة العرب للأمويين ، بعد أن تمت الغلبة لهم على الهاشميين ، ثم خضعت للعباسيين ، وفى سنة ٢٥١ هـ ظهر فى الحجاز بنو الأخيضر ، فملكوها ، وبقيت تحت سيطرتهم إلى أن تغلب عليهم القرامطة سنة ٣١٧هـ ، ثم صارت للهواشم : وأولهم أبو هاشم محمد العلوى المتوفى سنة ٤٨٧ هـ واستقرت فى بنى قتادة ، وهم فرع منهم ، سنة ٥٩٨ هـ حتى العهد السعودى الأخير .

هذا ، ولما سقطت بغداد فى قبضة المغول ، وانتقلت منها الخلافة العباسية إلى القاهرة ، انتقلت معها إلى مصر تلك السيادة التى كانت لدار السلام على البلاد الحجازية وغيرها ، ثم أتيح للسلطان صلاح الدين الأيوبى أن يضم اليمن إلى مملكته ، وتمتع الأيوبيون من ثم بالسيادة على الجزيرة كافة . غير أن اليمن لم تثبت إلا قليلا حتى ثارت على المماليك الذين خلفوا الأيوبيين ، واستعادت استقلالها ، كما أن عدوا جديدا ظهر فى ذلك الحين ، فتغلب على بعض سواحل جزيرة العرب ، وأرهق بالظلم أهلها ؛ وأعنى به حكومة البرتغال ، وأفضى وجوده إلى تقلص ظل المماليك تدريجيا عن سواحل الجزيرة .

كان نجاح فاسقو دوجاما فى كشف رأس الرجاء الصالح قد نشطه للتقدم إلى الأمام فى المحيط الهندى ، قصد كشف الطريق المؤدية إلى الهند الشرقية . وعند مابلغ هذا البحار المغامر أمنيته سنة ١٤٩٨ م بدلالة أحد الملاحين العرب أحمد بن ماجدة ، اغتبطت البرتغال بهذا الفتح الاقتصادى ،

وأمدت هذا البحار بالقوى الكافية للقضاء على كل عقبة تحول دون تقدم هذا الكشف .

وكان كل من المماليك بمصر ودولة البندقية قد قدر سريعا ما لهذا الكشف من المضار عليهم فى الناحية الاقتصادية ، فجمعتهم المصلحة ، للتعاون على خلق المصاعب فى وجه البرتغال ، وقد رافقهم الحظ مدة قليلة ، ولكن ما إن عهدت البرتغال إلى البوقرق برياسة الحملة الشرقية حتى أفل نجمهم . فقد انقض هذا على عمارة المماليك فى البحر الهندى، فمزقها شر ممزق .

ولما خلا له البحر اتخذ جزيرة سقطرى مقرا للتحكم بمجاز باب المندب وملاحة البحر الأحمر ، هذا فضلا عن استيلائه على بعض الثغور الحصينة فى اليمن وحضرموت ، واحتلاله كلا من مدينة مسقط فى عمان وجزيرة هرمز . وقد أقام عدة قلاع على مقربة من الحسا وعلى الساحل الشرقى لخليج فارس ، فأتيح بذلك للبرتغال القبض على ناصية التجارة المتداولة بين فارس والهند وجزيرة العرب من جهة ، وبينها وبين أوربة من جهة أخرى.

هذا ، وكان وقع نجاح البرتغال فى جزيرة العرب قاسيا جدا على دولة المماليك ، وذلك من جراء تحول طرق التجارة عن البحر المتوسط ، وحرمانها موارد كانت مادة ازدهارها ، فبادر قانصوه الغورى لتجهيز حملة عظيمة سارت إلى اليمن سنة ١٥١٧ م قصد استرجاع الثغور من البرتغال، ولكن عزيز مصر فوجئ باكتساح السلطان سليم العثمانى لبلاده ، فطارت مع أحلامه روحه ودولته .

ب — الحجاز فى حكم آل عثمان :

يبدو أن آل عثمان قد أصابهم الحسد من المماليك من جراء قيام الخلافة بمصر بعد سقوط بغداد ، ولعلهم طمعوا فيها أسوة بتيمورلنك .

وآية ذلك أنهم ما إن نشئوا نشأتهم الثانية بعد الكارثة التيمورلنكية ، حتى انصرفوا لاستمالة العرب ، فكان السلطان محمد الأول ، وهو مؤسس أركان الدولة فى نشأتها الثانية ، أول عثمانى وجه « الصرة » لأمير مكة ، وهى المال المعد للتوزيع على فقراء الحرمين ، واستمرت هذه العادة جارية زمن خلفائه، إلى آخر أيامهم . ولما ولى السلطان بايزيد الثانى (٨٨٦ هـ = ١٤٨١ م) أوفد الأمير زيزما إلى الحجاز لتوثيق عرا الصداقة بينه وبين أسرة قتادة الحاكمة ، وزوده العطايا والمال لإصلاح سبل القوافل ، وتأمين الأمن والماء فى ذلك القطر ، ولا شك أن تلك السياسة تركت كبير الأثر بين المسلمين والعرب ، وكان من تأثيرها أن انضم عرب الشام ومصر إلى صفوف ابنه ياوز سليم ، حينما جاء لمحاربة دولة المماليك التى كانت تحكمهم ؛ كما أن شريف مكة حجب مساعدته وقتئذ عن هؤلاء المماليك ، وسارع لإيفاد بعثة إلى القاهرة ، حملها مع التهنئة للسلطان المنتصر مفتاح الكعبة . وقد قابل السلطان هذا العطف بالإغداق على مشايخ العرب ، وبترتيب نفقة دائمة لفقراء الحجاز ، مستبقياً عادة محمل الحج المصرى التى ابتدعها المماليك من قبله . هذا ، وكان السلطان سليم مشغوفاً بالألقاب ، فقد عرف ياوز سليم « أى القاطع » عقب انتصاراته الأولى ، ثم أطلق عليه لقب شاه، من جراء انتصاره على الفرس ، وكأنه أراد أن يتمتع بلقب أعظم مرتبة من ألقابه هذه ، فاشرأبت نفسه لأن يكون خليفة أيضا . فما إن بسط سليم سلطته على العرب، حتى أمر الخليفة أن ينزل عن الإمامة ، وحينما تسلم منه العلم النبوى عمل على نقل آثار النبى والصحابة من مكة للآستانة ، ورسم أن يخطب باسمه فى الحجاز وتهامة . وإذا به يلقب بخادم الحرمين الشريفين وخليفة المسلمين .

على أن الحكم فى الحجاز استمر كالسابق فى حوزة بنى قتادة أشراف مكة ، ومنهم انتقلت الإمارة إلى بنى بركات ، وبقيت فيهم حتى القرن

الثامن عشر حيث غلبهم عليها بنو أبى نمى ، وحافظ هؤلاء عليها حتى خرج الحجاز جميعه من يد الهواشم سنة ١٩٢٤ م . هذا وكان أشهر بنى أبى نمى هم : الشريف مدور ، فالشريف غالب ، فالشريف حسين بن على ، وهو آخرهم. على أن تركية مع تسليمها بسلطة الشريف على الحجاز ، كانت تنصب إلى جانبه هيئة حكومة كاملة ، يرأسها الوالى وقائد الجند وكبير القضاة ، وترتبط مواردها بخزانة الدولة العامة ، ولما كانت هذه الموارد غير كافية لسد عجز ميزان هذه الولاية ، ولتغطية مرتبات الأشراف والفقراء ، كانت السلطنة ترصد مبلغا من المال كل عام تعده لمساعدة الحجاز ، كما أن حكومتى مصر وتونس كانتا تسهمان معها فى تخصيص مثل هذا الجعل السنوى للبلاد الحجازية .

هذا، وفى سنة (١٣٢٦ هـ = ١٩٠٨ م) نصب الباب العالى الشريف حسين ابن على أميرا على مكة . وبه كان آخر عهد العثمانيين فى الحجاز ، إذ خرج عليهم هذا الشريف ، ومشى إلى جانب الحلفاء خلال الحرب العامة الأولى ، طمعا فى استقلال الحجاز والعرب ، وهو فى ذلك يستند إلى اتفاق عقد بينه وبين إنكلترة ، كان مصيره مصير كل اتفاق يعقد بين القوى والضعيف .

حـ — اليمن فى حكم آل عثمان :

نشأت السلطنة العثمانية إبان قيام الدولة الرسولية باليمن (١٢٢٩ = ١٤٥٤ م) وترعرعت خلال الدولة الطاهرية (١٤٤٦ — ١٥١٧ م) ، وبلغت ذروة مجدها أيام السلطان سليمان القانونى ، الذى أصبح محطا لآمال العالم الإسلامى . وقد جاءه وفدان من الهند يستجيران به من طمع البرتغال وجورها، فأعد عمارة برحت السويس سنة ١٥٣٨ م متجهة إلى عدن ، فبلغتها فى بضعة أشهر ، واستولت عليها ، ثم تحولت إلى غزو المعاقل التى استولى عليها البرتغاليون فى خليج فارس ، وانتهى بها المطاف إلى بلوغ سواحل

الجوزرات فى الهند . ولما قفلت راجعة رست أمام المخا فى تهامة اليمن ، فاستسلمت لها مدينة زبيد ، وأبقت فيها حامية .

وكان النضال فى أثناء ذلك متصلا بين آل عثمان والفرس ، وصبغته السياسة بلون طائفى ، الإسلام برىء منه . وقد عز على الفرس نجاح العثمانيين فى اليمن ، فهبوا إلى مقاومتهم بالدعايات بين كثرة أهليه الزيود ، فكان ذلك بالإضافة إلى حرص اليمن على الاستقلال ، مدعاة لاتصال الحرب بين العثمانيين واليمنيين طوال أعوام ١٥٣٩م إلى ١٥٦٨ . على أن الباب العالى وإن استطاع أخيرا أن يتغلب على قواعد اليمن : كصنعاء ، وعدن ، والمخا ، وتعز ، وزبيد ، إلا أنه لم يكن يستطيع أن يحتفظ بها طويلا ، خصوصا بعد أن استتب الأمر لدولة أئمة صنعاء منذ سنة ألف للهجرة (١٥٩١ م) . فانتهى به الأمر إلى التخلى عنها ، والاعتراف بخلافة الإمام مطهر الزيدى ؛ ولكن لم يأت على ذلك إلا قليل من الزمن ، حتى سنحت الفرصة للسلطنة لأن تستعيد اليمن إلى حظيرتها ، وتجبر إمامها المشار إليه على عقد صلح يعترف فيه بسيادتها ، مكتفيا بالإمارة على كوكبان التى بقيت وحدها فى حوزته .

وفى أوائل القرن السابع عشر خرج على العثمانيين السيد قاسم أحد أقرباء الإمام مطهر ، وأعلن استقلاله ، ونودى به أميرا للمؤمنين ، وسك النقود باسمه ، وقد حاول السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ — ١٦٤٠ م) إخضاعه ، فحمل عليه برا وبحرا ، ولكن حملاته هذه ذهبت أدراج الرياح .

غير أنه قد تولى الحكم فى اليمن بعد الأئمة الأوائل المعروفين بالعقل والبسالة ، خلف كانوا ضعاف النفوس ، قساة القلوب ، أضاعوا سلطتهم ، وفسحوا المجال لقيام الثورات وانقسام البلاد ، حتى إن مدينة صنعاء نفسها ، انقسمت أيضا إلى شيع وأحزاب أخذ يقاتل بعضها بعضا ، وتستنجد القبائل الذين كانوا يعيثون فى الأرض فسادا .

وكانت تركية التى تتحين الفرص للانقضاض على اليمن تجد فى هذه الفوضى مجالا لتحقيق الأمل . فقامت خلال ذلك بجملة محاولات قصد الاستيلاء على تلك البلاد ، فكانت تفتحها مرات ثم تضيعها ، وذلك بين سنى (١٧٨٠ و ١٨٧٠ م). حتى إذا كان عام ١٨٧١ نزلت حملة تركية جديدة فى تهامة ، وسارت نحو القاعدة ، فقابلها وفد من أعيان البلاد ، وأعلن استسلام صنعاء وكافة بلاد الهضبة اليمنية .

أما الأسرة الحاكمة الزيدية فقد انسحبت إلى الأقاليم الشمالية ، حيث احتفظت بمظهر بسيط من مظاهر السلطة الروحية . وبذلك استقر الحكم التركى فى اليمن كرة أخرى .

وقد جرت عادة السادة الزيود ، حتى إبان الحكم التركى ، أن ينتخبوا الأمراء ، ويثابروا على تلقيب كل منهم « أمير المؤمنين » و « المتوكل على الله » . وفى سنة ١٨٩٠ انتخبوا فى مدينة صعدة على تخوم العسير إمامهم الجديد محمد حميد الدين، وأصبح ابنه الأكبر يحيى يتمتع بلقب سيف الإسلام . وكانت هذه البيعة نقطة انطلاق جديد، لتحرير اليمن من النير الأجنبى . وذلك أن الإمام الجديد جمع بعض الفرق العسكرية ، واخترق بهم الجبهات التركية فى حجة وعمران، وسار حتى حاصر صنعاء. وكانت فرصة للشاب الأمير يحيى، لإظهار مواهبه العظيمة وبسالته ، حتى إنه عند ما توفى والده فى عام ١٦٠٤ اتجهت أنظار قومه إليه ، وكانت باكورة أعماله إعلانه الحرب على الأتراك ، وثابر على الزحف حتى بلغ أسوار صنعاء ، ودخلها دخول الفاتحين .

ولكن الإمام يحيى اضطر مرتين لإخلائها على أثر وصول النجدات التركية ، وانتهى به الأمر إلى الانسحاب إلى « قفلة عذر »، وهو المكان الذى كان والده الإمام محمد حميد الدين اختاره من قبل مستقرا له ، عقب انتصار الجيوش التركية .

غير أن هذه الهزيمة التى منى بها الإمام يحي لم تفت فى عضده ، بل ظل يكافح الغزاة بصبر وعناد، ويوقع بهم خسائر فادحة ، حتى لقبت اليمن فى تلك الحقبة بمقبرة الترك ، والحق أنها كانت مقبرة العرب ، لأن الحملات التى كان يسوقها السلاطين لتأديب اليمن، على حد تعبيرهم، كانت تصدر فى بداية الأمر عن مصر ، ثم صارت تعبأ من الولايات العربية القريبة ، بعد انفكاك مصر عن الآستانة . ولطالما كنا نرى الأجناد الذين يعودون سالمين من اليمن على حال تثير الشفقة ، فنتساءل أكانوا لايزالون أحياء أم أمواتا .
هذا، وقدحاول حزب الاتحاد والترقى الذى تفرد بالسلطة بعد خلع السلطان عبد الحميد ، أن يضرب الإمام ضربة قاضية ، كما حاولوا أن يقيموا إماما زيديا آخر بدلا منه ، ولكنهم أخفقوا ، وما كان ذلك من جراء ثبات جلالته فحسب ، بل لأن قيام إيطاليا ودول البلقان على تركية حملهما على التراجع عن اليمن، واضطرهم لتوقيع اتفاق سنة ١٩١٢ الذى انحصر بمقتضاه نفوذ السلطنة فى مدينة صنعاء ومعظم تهامة فى الساحل .

وأما الأقاليم الزيدية ، فقد خضعت من ثم فى الناحيتين الإدارية والدينية للإمام يحي ، الذى أقام الأحكام على الشريعة الإسلامية ، متخذا مدينة خمر فى شمالى صنعاء مقرا لحكومته .

وقد نشبت الحرب العامة الأولى بعد نحو سنتين من ذلك ، ومشى شريف مكة فى صفوف الحلفاء ضد السلطنة . أما إمام اليمن فقد رفض بشمم وإباء كل محالفة اقترحها عليه الإنكليز، حتى إذا وضعت الحرب أوزارها دخل صنعاء دون مقاومة ، وكان ذلك وفقا لمعاهدة موندروس التى عقدها الترك مع الحلفاء سنة ١٩١٨ وقضت عليهم بالجلاء عن جميع الأقطار العربية.

ولما تلتها معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ، التى وقعها كل من الترك والحلفاء ، كان على الباب العالى أن يعترف بمقتضاها باستقلال اليمن ، فكان استقلالا ناجزا .

على أن بريطانيا العظمى استطاعت وحدها أن تبقى جاثمة فى جنوب اليمن . فهى قد احتلت ثغر عدن منذ سنة ١٨٣٩ ، وأدخلته من بعد فى نطاق المستعمرات الإنكليزية، واتخذته قاعدة استراتيجية لبسط حمايتها على المحميات ، بمقتضى معاهدة ربطت بها عواهل تلك السلطات والإمارات .

د — حكومة عسير :

وقامت حكومة أخرى فى أرض اليمن فى مستهل القرن الحاضر ، وهى حكومة الإدريسى بعسير ، وتنسب إلى السيد أحمد الإدريسى المغربى . جاور هذا الرجل فى مكة سنة ١٧٩٩ ، وأقام فيها مرشدا إلى طريقته . ثم هاجر إلى عسير ، وصاهر الأسرة السنوسية ، فاشتهر فيها ، وانتشر نفوذه حولها ، وأراد حفيده السيد محمد على ، خريج الأزهر وتلميذ الكفرة مقر السنوسى - استغلال هذا النفوذ، فكان له ماأراد، حتى استطاع أن يطرد الترك من متصرفية عسير سنة ١٩١٠ م ، وحاصر بها قاعدتها ، فما وسع تركية وقتئذ إلا أن تتجه نحو الشريف حسين بن على أمير مكة وكان لا يزال مواليا لها ، فحمل هو بنفسه على الإدريسى ، وأجلاه عن عسير . ولكن الفرص لم تلبث أن سنحت للإدريسى بعد قليل إبان الحرب التى وقعت بين الترك وإيطاليا سنة ١٩١١ ، لأن يعود إليها ، متفقا مع حليفته حكومة روما ، ثم اكتسب أيضا فرصة الحرب التى نشبت بين السلطنة ودول البلقان، واستعاد عسير ، وأقام فيها حكومة مستقلة . ولكن هذه الحكومة لم يقدر لها العمر الطويل ، بل سرعان ما انقسمت عسير بين دولتى اليمن والعربية السعودية ، إلى أن تفرّد فيها آل سعود .

هـ — آل الرشيد فى حكم آل عثمان :

يتصل نسب آل الرشيد بقبيلة شمر ، وقد عرفوا بحسن العلاقات التى كانت تربطهم بالباب العالى ، فحينما أتيح لمدحت باشا والى بغداد

ان يعيد سلطة الدولة على بلاد نجد ، كافأته الدولة بالولاية على إمارة حايل ، الواقعة فى القسم الشمالى منها ، ثم وجد محمد بن الرشيد فى الخصام الدموى الذى نشب بين الأخوين عبد الله وعبد الرحمن آل سعود ، مجالا للتدخل فى شئون الرياض ، لضمها إلى إمارته . وقد أراد هذا الأمير أن يظهر بمظهر السماحة والاعتماد على النفس ، بمعاملة الأميرين عبد الله وعبد الرحمن آل سعود ، فأذن لهما بالرجوع إلى الرياض، والسكنى فيها إلى جانب عامله . وقد توفى عبد الله عقب العودة إلى بلده . وأما عبد الرحمن وهو والد جلالة الملك عبد العزيز، فلم يطق صبرا على رؤية أولئك الذين كانوا بالأمس تابعين لأسرته يتحكمون اليوم فى إمارتهم ، فانقض على ابن الرشيد وقاتله ، ثم اصطلحا على أن يتولى عبدالرحمن إمارة الرياض مستقلا، ولكن عبدالرحمن أعاد الكرة على آل الرشيد ، بالاتفاق مع أمراء القصيم ، ولما لم ينل مأربا منهم اضطر للهجرة إلى الأحساء سنة ١٨٩١ م فالكويت ، واستقر فيها .

وخلا الجو منذ ذلك الوقت للأمير محمد بن الرشيد ، وأصبح زعيم نجد المطلق ، معززا بعطف تركية . وكأن نفسه الطموح راودته أن يكتسح الكويت ، فيدرك منفذا على البحر ، أو لعل تركية حملته على أن يفكر فى هذا الأمر حينما استشعرت الخطر الأجنبى يحيق بذلك القطر . ولكن إنكلترا سبقته إلى الكويت، وأعلنت عليها حمايتها، وجعلتها مركزا استراتيجيا لها فى شرق الجزيرة . ومنذ ذلك الحين أصبح النزاع بين آل الرشيد وآل سعود لا يتعدى كونه ستارا يخفى وراءه نضالا آخر، قائما بين سياسة كل من إنكلترة وتركية . فكان من الطبيعى أن تكون الغلبة للندن على الآستانة .

وقد أخذ شأن آل الرشيد ينحط من جراء الخلافات الداخلية ، وخصوصا بعد زعيمهم عبد العزيز بن متعب الذى قتل سنة ١٣٢٤ هـ . أما ابن سعود فإنه اهتبل هذه الفرصة ، وخرج على الترك فى نجد سنة ١٩٠٦ م ، وأجلاهم عنها .

ثم كانت الحرب الكبرى الأولى ميدان عراك مكشوف بين الإنكليز والعثمانيين فى سائر جزيرة العرب ، وانتهت الحرب بفوز الحلفاء ، وبالقضاء على كل نفوذ للترك فى تلك البلاد . أما إمارة آل الرشيد فقد أخذت بعد آل عثمان تحاول الاتفاق مع كل من شريف مكة وحاكم الكويت على آل سعود ، فإذا بابن سعود ينقض عليهم انقضاض النسر ، ويطوى صحيفتهم سنة ١٩٢١ . وهاهم أولاء يعيشون فى كنف جلالته طلقاء مكرمين ، كما كان والده وعمه من قبل أعزاء فى رحاب آل الرشيد ، وكما تدين تدان .

و — آل سعود فى حكم آل عثمان :

الوهابية وإمارة السعوديين الأولى :

أصاب تركية أواخر القرن السابع عشر ، فى أثناء حروبها مع روسيا وفارس خذلان إثر خذلان ، خدم العرب وغيرهم فى جهادهم القومى . ثم تعاقب على عرش السلطنة منذ مفتتح القرن التالى خمسة عواهل كانوا غير أكفاء . فاهتز البعث القومى خلال حكمهم وربا ، وانفسح المجال فى جملة ذلك إلى حركة كانت قومية فى العاطفة ، ودينية فى الغاية ، حدثت فى نجد ، وكادت تجمع شتات جزيرة العرب وتحررها ، وتنهض بها نهضة الإسلام الأولى ، وأعنى بها الوهابية .

واضع هذا المذهب رجل تميمى ، اسمه محمد بن عبد الوهاب ، طلب العلم فى بغداد والبصرة ، ولما عاد إلى نجد فى منتصف القرن الثامن عشر ، كبر عليه أن يرى وطنه وسائر الجزيرة يهيمان فى جهالة لاحد لها ، فود النهوض بها ، فدعا إلى الاعتماد على القرآن ، وإلى شريعة بيضاء نقية ، كما تركها محمد ، ونهى عن الغلو فى تقديس الأنبياء والأولياء . وكان خلال ذلك ينكر على الترك تحكمهم ، ويؤاخذهم على الأخلاق التى تعتبر فى الشرع فسادا ، وربما كان يصورهم زنادقة ، إثارة لقومه إلى الجهاد .

وكانت قبائل نجد وغيرها لا تعرف من الدين إلا أنها مسلمة ، فأقبلت على دعوته ، واستمسكت بالآداب التى يبشر بها . وكان زعيم مريديه محمد ابن سعود يجمع بين الشجاعة والحكمة ، فعقد له عبد الوهاب راية القيادة ، وزوجه من ابنته ، فاستطاع بعقله الكبير أن يؤلف بين القبائل ، وأن يوجهها إلى أطراف الجزيرة ، لتنشر الوهابيـة . وكان الأمراء البارزون فى جزيرة العرب وقتئذ هم أشراف الحجاز ، وبنو خالد فى الأحساء ، وآل خليفة فى البحرين ، وآل معمر فى العينية ، وآل السعدون فى العراق ، والإمام المتوكلى فى صنعاء ، والسادة فى نجران ، وسلطان بعمان . فأعلنت نجد عليهم حروبا دامية ، كان هدفها الإصلاح على أساس المذهب الوهابى .

توفى محمد بن سعود (١١٩٧ هـ = ١٧٦٦ م) ، وخلفه ولده البكر عبد العزيز ، وفتح الأحساء ، وقضى على إمارة بنى خالد ، وهادن شريف مكة ، وبسط حمايته على آل خليفة فى البحرين . ثم أتيح لخليفته وابنه سعود (١٢١٨ هـ = ١٨٠٣ م — ١٢٩٩ هـ = ١٨١٤ م) ما لم يتح لغيره منهم ، فدخلت فى طاعته مكة والمدينة والطائف وجدة حتى حران ما بين مكة ودمشق . هذا ، فضلا عن استيلائه على عسير وقسم من اليمن ، بالإضافة إلى الأحساء والبصرة والبحرين وتهامة . أما الدولة العثمانية فقد هالها الأمر ، وحسبت للخطر ألف حساب ، فوالت إصدار الأوامر إلى حكام البصرة وبغداد وجدة ومصر والشام ، تحضهم على إرسال الحملات لوقف تيار الوهابيين ، ووجه السلطان محمود الأول ومصطفى الثالث الهدايا الفاخرة إلى شريف مكة

هذا ، وكان نابليون بونابرت قد فسح المجال لهذا النجاح الذى أصابه الوهابيـون : فهو بحملته على مصر صرف تركية عن جزيرة العـرب برهة ، كما أنه شغلها عن كل شىء آخر ، كما شـغل سائر الدول حينما صار أمبراطورا ، وفضلا عن ذلك فقد أوفد فى تلك الأثناء المسيو لسقاريس إلى بلاد العرب ، قصد الاتفاق مع القبائل ، ليؤمن لجيشه عبور الطريق التى

سلكها الإسكندر إلى الهند وكان على هذا الرسول أن يؤيد القبائل المخاصمة لتركية لأن تركية كانت حليفة لإنكلترة، وأن يزود هذه القبائل المال والعتاد . روى المؤرخ الفرنسى سديو Lexdeillot فى تاريخه عن العرب ، قال : « إن لسقاريس هذا كان على اتصال بالأمير سعود زعيم الوهابيين .

ز — استعادة تركية جزيرة العرب واضمحلال السعوديين :

ثبت الباب العالى محمد على باشا على مصر ، بعد قضائه على المماليك ، وأضاف إليه ولاية الحجاز ، فكان عليه أن ينقذ هذه الولاية من الوهابيين . فتمكن ابنه طوسون باشا بعد حرب سجال وقعت بينه وبينهم مدة عام ، من استرداد مكة والمدينة وجدة والطائف . ولكن آل سعود عادوا فجمعوا جموعهم ، وكروا على الحجاز بقوة، ومن وراءهم اليمن تعززهم، فبلغوا الطائف وحاصروها ، وتوفى الأمير سعود بن عبد العزيز وهم على حصار الطائف ، ولم يكن بين أولاده من يخلفه فى الجدارة والإقدام ، فتسنى لمحمد على باشا الذى تولى القيادة بنفسه أن يجليهم عن الحجاز ويفوز عليهم فوزا مبينا سنة ١٨١٥م . كما أتيح لولده إبراهيم باشا الذى أخذ يطاردهم أن يدخل فى العام التالى قاعدتهم الدرعية ، وحينئذ لم يسع شيخهم عبد الله بن سعود إلا الاستسلام ، فنقل مخفورا إلى إستامبول ، وقتل فيها .

ح — الإمارة السعودية الثانية :

لقد كان قتل عبد الله بن سعود حافزا لنشاط قومه على الاستبسال فى النضال ، فاستطاع تركى بن عبد الله فى أثناء الفوضى التى عادت إلى نجد استرداد الرياض . ولما صارت الإمارة لابنه فيصل كاد يمثل دور أجداده ، ويتبسط فى الجزيرة ، ولكن الخلاف الذى وقع بين السعوديين أنفسهم كان مساعدا للحملات التى تتابعت على خضد شوكته، وسوقه مأسورا إلى مصر .

وكان خالد بن سعود يرافق الحملة الأولى التى ساقتها مصر على السعوديين، فكافأته الدولة على ذلك بنصبه حاكما على نجد ، ولكنه ما كان لينجح فى مهمته وهو يمثل الحكم الأجنبى ، إذ أن أهل نجد كانوا حريصين على استقلالهم ، لذلك أقبلوا على خصمه عبد الله بن ثنيان يعاضدونه .

وخلال ذلك تسنى لفيصل بن تركى أسير مصر الهرب منها، فأسلم له سائر الرؤساء قيادهم ، واتحدوا تحت رايته ، فاستردوا ما كان قد فتحه أجداده فى جزيرة العرب ، ماعدا الحجاز .

ويظن حافظ بك وهبة وزير الملك ابن سعود بلندن « أن قرار فيصل المشار إليه كان بعلم عباس باشا الأول حاكم مصر » . أما نجاحه فلعله يعود إلى انسحاب الجيوش المصرية من جزيرة العرب ، عملا بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠م . ومهما يكن السبب، فالواقع أن ذلك النجاح كان قصير الأمد ، من جراء الخصام الذى استفحل أمره بعد وفاته بين ولديه عبد الله وسعود ، ففسح المجال لمدحت باشا والى بغداد ، للقضاء على إمارة السعوديين مرة أخرى ، مستعينا عليهم بآل الرشيد .

ط — الإمارات السعودية الثالثة :

كان الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن « جلالة الملك الحالى » ينزل مع والده فى رحاب الشيخ مبارك أمير الكويت ، مذ قضى مدحت باشا على إمارتهم . أما نجد والرياض بلاده فقد كانت تطأطئ الرأس لآل الرشيد ، كافأتهم بها الدولة العثمانية على مساعدتهم لها على آل سعود . فكان الألم يحز فى قلب هذا الشاب ، إذ يرى نفسه مهاجرا وهو على قيد أميال من وطنه العزيز . وفى مطلع القرن العشرين وطد عبد العزيز العزم على العمل ، فإما الفوز والعز ، وإما الموت دون ندامة . وفى الواقع كان عمله شديد الخطر ، ولا يقدر نجاحه إلا بنسبة واحد فى المئة .

دخل عبد العزيز الرياض ليلا ، على رأس كتيبة قليلة العدد ، وبات فيها مستخفيا، حتى إذا تنفس الصبح ، وبكر عامل ابن الرشيد باستعراض خيله، عاجله بالقتل ، وأعلن حكم آل سعود فى قاعدة إمارتهم ، ثم قضى مايزيد على عشرين سنة يناضل الخصوم : من نجديين، وهاشميين، وترك، وهو يقابل القوة بالقوة حينا ، ويستعمل اللين حينما يراه أجدى ، حتى مكنته جدارته من ناصية نجد .

وكان العثمانيون خلال ذلك يناصرون ابن الرشيد على ابن سعود ، فكانت الحرب سجالا بين الإمارتين، إلى أن انتهى الآمر، وباء الترك بالخيبة ، وانسحبوا من نجد سنة (١٣٢٤هـ=١٩٠٦م) فتسنى لابن سعود أن يضم القصيم إليه، ذلك الإقليم المشهور بسهله الواسع الخصيب ، ثم رأى ابن سعود أن الفرصة سانحة عند خروج تركية منهوكة القوى من حربى إيطاليا والبلقان (١٩١١ — ١٩١٣ م)، فانقض على إقليم الأحساء مقام المتصرفية، واستولى عليه، فأصبح من ثم على اتصال سياسى وثيق مع بريطانيا العظمى .

ولما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ م لزم الحياد فى بادئ الأمر ، ولكن الدوننج ستريت « مقر الوزارة البريطانية » ظل يستميله ، حتى وقع معاهدة القطيف سنة ١٩١٥ م . وكانت كسائر المعاهدات التى عقدها أمراء خليج فارس، تقضى بارتباط سياسته الخارجية بسياسة بريطانيا العظمى، وبالحرى للدخول فى حمايتها . ولكن هذا البطل لم يستسلم طويلا للأمر الواقع، وإذا به ينقذ الموقف بمعاهدة جدة سنة ١٩٢٧م، تلك المعاهدة التى اعترف فيها بالاستقلال التام للدولة العربية السعودية .

ى — سواحل الجزيرة فى حكم آل عثمان :

كانت البرتغال باستيلائها على بعض الجزائر مما يلى السواحل العربية قد جعلت البحر الأحمر وخليج فارس والمحيط الهندى منطقة نفوذ لها .

ولما أتيح لتركية التغلب على بلاد العرب ، عقدت العزم على الرجوع إلى السياسة السلبية التى كان مماليك مصر اتخذوها ضد البرتغال ، وباشرت ذلك بالحملة التى أرسلها السلطان سليمان القانونى للجوزرات الهندية ، نجدة لحاكمها البرتغالى سنة ١٥٣٨ ، فكانت من قبيل الكشف ، ثم رأت أن تتبع خطة فعالة حازمة لمواجهة الخطر الأوربى هناك، فنصبت فى مرفأ السويس قبودان باشا ، وعهدت إليه منذ سنة ١٥٥١ مهام ما وراء البحر الأحمر . وفعلا تقدم أسطولها بإمرة برى باشا إلى خليج فارس ، وهدم مدينة مسقط التى كانت للبرتغال مركزا استراتيجيا تتحكم فيه بعمان ، وحاصر جزيرة هرمز، فافتداها البرتغاليون بالمال الكثير . وهكذا أصبح خليج فارس من ثم ميدان نضال بين كل من العثمانيين والفرس من جهة، وبين البرتغال من جهة ثانية . وكانت بريطانيا العظمى التى أخذت تبسط سلطتها على الهند قد أصبحت أشد حرصا من تركية وفارس ، على تحطيم نفوذ البرتغال فى الخليج الفارسى والبحر الهندى ، لذلك خفت شركة الهند الإنكليزية إلى الاشتراك مع الشاه عباس فى قتال البرتغال ، فتعاونا على طردهم من ثغر هرمز والبحرين سنة ١٦٢٢ م ، كما تولى العرب أنفسهم منذ ابتداء القرن السابع عشر مهمة إجلاء هذه الدولة اللاتينية عن سائر السواحل ، وقامت هناك إمارات عربية مستقلة ، بينها إمارة كانت تنتسب إلى أشراف مكة ، شمل حكمها كلا من هرمز والبحرين والحساء وكاوة وزنجبار .

هذا ، وقد قضى التنافس التجارى بين دول أوربة بأن تبرز للميدان دول جديدة ، فاستولى الهولنديون سنة ١٧٥٥ على جزيرة كرك ، ومد الفرنسيون والإنكليز أعناقهم إلى مسقط ، فردهم العرب واستعادوا كرك ، وقد دخلت هذه الجزيرة من بعد فى حوزة الفرس .

على أن فارس التى رضيت بمساعدة شركة الهند على البرتغال، كانت كالمستجير من الرمضاء بالنار ، لأن إنكلترة لم تلبث أن استولت على جزيرة

كرك فى خليج فارس ، متظاهرة بأنها تريد القضاء على القرصنة وتأمين الاتجار هناك .

واتجهت بأنظارها إلى مسقط وعدن ، وانتهزت الفرص لنشر معتمديها فى منى باليمن والسويس وجدة والبحرين ، ثم احتلت عدن سنة ١٨٣٩ م ، واتخذتها قاعدة بحرية قائمة بين الهند وبين الجزر البريطانية ، وضمت إليها السلطنات السبع المحمية ، على حين واصلت من جهة أخرى مساعيها للتوسع ، حتى بسطت حمايتها على حكومات إمارات خليج فارس ، كما فصلنا ذلك فى كتابنا « قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور » .

وهكذا استطاعت بريطانيا العظمى أن تطوق جزيرة العرب ، وتتمم سلطتها على أنقاض البرتغاليين ، هازمة الفرنسيين الذين خفوا لمنافستها منذ القرن السابع عشر ، ومخيبة آمال العثمانيين الذين حاولوا فى القرن التاسع عشر تمكين سيطرتهم على سواحل الجزيرة الشرقية ، وقد أصبحت الجزيرة منطقة نفوذ لها ، بفضل مستعمراتها ومحمياتها الآتى ذكرها :

المستعمرات :

١ — عدن .

٢ — باب المندب .

٣ — مشيخة قطر .

٤ — مشيخة دبى .

٥ — إمارة جزيرة البحرين .

المحميات العليا العوالق :

١) محميات عدن ، وتشمل :

ا — سلطنة لحج .

ب — مشيخة الضالع .

ح — سلطنة يافع العليا .

ى — سلطنة يافع السفلى .
هـ — سلطنة الصبيحة .
و — سلطنة الفضلى .
ز — سلطنة العوالق .
ح — سلطنة الحواشب .
ط — سلطنة الواحدى .
ى — مشيخة القطيبي .

٢) سلطنة حضرموت القعيطية .
٣) سلطنة حضرموت الكثيرية .
٤) سلطنة مسقط وعمان .
٥) سلطنة جزيرة سقطرى وبلاد المهرة .
٦) إمارات ساحل الخليج الفارسى .
٧) إمارات الكويت .

تضاف إلى كل ذلك مملكة زنجبار، التى دخلت فى نطاق الحماية الإنكليزية منذ القرن الماضى . ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن إنقاذ بريطانيا العظمى لتركية من مخالب نابليون بونابرت ، وتحريرها بلاد الشام من الاحتلال المصرى ، كانا مساعدين لها على التبسط فى سواحل جزيرة العرب، من جراء النفوذ الذى صار لها عند الباب العالى .

هذا ، ولولا أن جلالة الإمام يحى حميد الدين ملك اليمن ظل على الحياد خلال الحرب العالمية الأولى ، ولم تؤثر فيه إغراءات لندن، لكان فى وسعنا القول أن جزيرة العرب كلها أمست وقتئذ منطقة نفوذ بريطانية ، خصوصا منذ أتيح لبريطانيا العظمى عقد معاهدة القطيف سنة ١٩١٥ مع جلالة الملك ابن سعود ، ومعاهدة الملك حسين (شريف مكة) سنة ١٩١٦ .

الفصل الثالث

تاريخ العرب السياسي في المغرب

خلال عهد آل عثمان

ا — تغلب آل عثمان على شمالى إفريقية :

ظهرت السلطنة العثمانية فى أثناء العراك الذى كان ناشبا بين دول شبه جزيرة أسبانيا من جهة ، وحكومات تونس وتلمسان ومراكش من جهة أخرى ، وكان عراكا أشبه شىء بمعالجة الذئب للحمل، أغرى حكومة نابولى وأطمعها فى البلاد الإسلامية ، فخرجت إلى الميدان تسابق الطامعين فى مضمار الاستعمار . وقد وفقت الدول الأسبانية والبرتغالية لاحتلال ثغور المغرب والجزائر المهمة ، ثم لوضع الجزية على تونس، كما تمكنت حكومة نابولى من احتلال طرابلس الغرب .

إزاء هذا الخطر المتفاقم ولت حكومات تلك البلاد وجوهها شطر الدولة الإسلامية ، التى كانت قد فتحت عاصمة البيزنطيين ، وكانت أوشكت أن تجعل البحر المتوسط تحت سيادتها. وما أشد مااستولى على أوربة الجنوبية من القلق ، من جراء تسرب نفوذ العثمانيين إلى المغرب ، فتنادت لصدهم ، وتعاونت لدفعهم ، ولكنها لم تستطع إلى ذلك سبيلا . وكان النصر حتى حين حليف الترك ، على ما نبينه فيما يلى :

ب — مراكش خلال الحكم العثمانى :

قلق أهل المغرب الأقصى من جراء احتلال كل من أسبانيا والبرتغال الثغور المغربية ، وكاد يستولى عليهم اليأس ، لأن أصحاب البلادمن بنى مرين أضحوا غير أكفاء لدفع المكتسحين ، وكانت تنقصهم النعرة الدينية . وفيما هم كذلك إذ وجدوا ضالتهم المنشودة فى أسرة من الأشراف، كان الاضطهاد قد ألقى بها فى رحاب البادية ، وأعنى بهم الأشراف السعديين . وما إن ظهر هؤلاء فى المغرب حتى التف الشعب حولهم، ناظرا إليهم نظر المنقذ . وفى الواقع قد حقق السعديون الأمل المعقود عليهم ، إذ استعادوا معظم

الحصون الساحلية ، وأظهروا خلافا لأسلافهم ، حكمة فى الإدارة ، ودربة فى التنظيم العسكرى . وهكذا أقاموا دولة استطاعت أن تدفع الطامعين الأوروبيين عن البلاد ، وأن تبلغ فتوحاتها السودان فى عهد السلطان أحمد المنصور . واستعانت هذه السلطنة بالثروة التى جنتها من هذه الفتوحات، على مباشرة الإصلاح والنهوض بالعمران .

ولما حاول السلطان سليمان القانونى أن يجتاز إلى مراكش ، خف الشرفاء السعديون للوقوف فى وجهه ، فما استطاع أن يحقق أملا فى وطنهم. ولكن السلطان سليمان الثانى لم يلبث أن أدرك الغاية التى فاتت أباه ، فقد استنجد به بعض السعديين على بعض ، فأيدهم بجيش من الجزائر كان النصر حليفه ، فتقررت بذلك سيادة آل عثمان على حكومة السعديين ، واستمرت الخطبة لهم مدة من الزمن ، غير أن السعديين لم يعتبروا بما أصابهم، وكسبت أيديهم، بل ظلوا على تنازعهم، حتى خرجت البلاد جميعا من سلطتهم .

وكانت هناك أسرة أخرى حجازية الأصل، وثيقة النسب. اشتهر عميدها الشريف محمد بالكفاية والنزاهة ، فالتف المراكشيون حوله ، وبايعوه سنة (١٠٣٠ هـ = ١٦٢٠ م) . ثم اجتمعت بقية الأحزاب على ولده من بعده، ودانت له البلاد ، ولا يزال الحكم فيهم حتى الآن . وقد واظبت أسرة الشرفاء المشار إليها على الولاء لآل عثمان ، فاستنجد أحدهم، وهو السلطان محمد ابن عبد الله بالسلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ — ١٧٧٤ م) على الأفرنج ، الذين كانوا يغزون بلاده ، ووجه إليه الهدايا الثمينة ، فأنجده عاهل الترك ، وساق إليه سفينة محملة بالعتاد الحربى . على أن سلطان المغرب لم ينس لآل عثمان هذه العاطفة ، بل قابلهم بأحسن منها ، فأرسل إلى السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ — ١٧٨٩م) أربع سفن طافحة بالذخائر والهدايا ، حينما نشبت الحرب بينه وبين روسيا .

ومما يذكر لهذه الدولة الشريفة، عنايتها بالمدنية العربية، وبلغة العرب أشد عناية ، ولكنها كانت كثيرة الخوف من التجدد فى الشئون الإدارية والجندية، وظلت إلى منتصف القرن التاسع عشر تعتمد فى شئونها العسكرية على قبائل تخصها بالرواتب والأسلحة، ثم رأت الحاجة ماسة لإعداد جند منظم، فاستعانت أول الأمر بتونس، ثم تحولت إلى فرنسا .

وكانت إلى ذلك تمنع الأجانب من سكنى البلاد ماعدا الساحل، ولذلك كان قناصل الدول يقيمون فى طنجة . أما اليهود المواطنون فكانوا طلقاء يسكنون حيث يشاءون ، وإذا بهم من بعد يصبحون مطية للاستعمار . ذلك أن كثيرين منهم اكتسبوا جنسية أوربية بالهجرة إلى أوربة ، فاتخذوا بعد عودتهم إلى مراكش هذه الجنسية سلاحا ضد السلطنة . وفى الواقع كان موقفهم هذا يؤدى إلى أزمات سياسية وفتن، حتى إن مؤتمر مدريد الذى تنادت الدول لعقده (١٢٩٧ هـ = ١٨٧٩ م) كانت الغاية منه النظر فى أحوال الرعايا الأجانب بمراكش . هذا وكانت فرنسا تتحين الفرص الدولية لبسط سلطانها على مراكش ، ولكن التوازن السياسى كان يكبح جماحها ، حتى إذا ما اتفقت مع إنكلترة سنة ١٩٠٤ م على اقتسام مناطق النفوذ فى شمالى إفريقية ، وعقد مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ م كان مقتل فرنسى واحد كافيا لاستئناف فرنسا الحملة على مراكش، ومبررا لاحتلالها قسما منها . ولما حدثت فتنة سنة ١٩١١ ، اتخذتها فرنسا حجة أخرى للزحف على فاس القاعدة، تلبية لدعوة مولاى عبدالحفيظ الذى طلب حمايتها.

وقد أثار احتلالها مراكش مساومات دولية، انتهت فى ٣٠ أذار سنة ١٩١٣ بالاعتراف لها بالحماية على تلك البلاد، لقاء الاعتراف لأسبانيا ببلاد الريف المراكشى ، ولإيطاليا بليبيا، فضلا عن الاعتراف لإنكلترا باحتلال مصر .

أما ألمـانيا التى كانت قد مدت أصبعها إلى نطاق الاستعمار، فقد رشتها الدول المتآمرة، بآلاف الأميال المربعة فى جوار الـكونغو، بالإضافة إلى وعد أعطته إياها فرنسا، يتضمن المساواة بينهما بمراكش فى المصالح الاقتصادية.

حـ — باشوية إفريقية :

كان أوروج رجلا روميا ولد فى جزيرة موللى ، واستهوته منذ صباه القرصنة التى استفحل أمرها خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ؛ وقد حمله هـذا الشغف بالقرصنة على الالتحاق بخدمة باى تونس ، واعتنق الإسلام ، فذاع صيته منذ ذلك الحين ، ولاسيما بعد احتلاله ثغر جبجللى فى الجزائر سنة ١٥١٤ م .

كانت الجزائر فى ذلك الحين تابعة لحـكومة تلمسان ، وتتمتع ببعض الاستقلال، فلما ضيق الأسبان عليها الخناق، ماوسعها إلا أن تستنجد أوروج، فأنجدها ليستولى عليها، ثم ليتبع بها تلمسان نفسها. وشاء أوروج أن يجعل له حقا شرعيا غير حق القوة ، فلجأ إلى الباب العالى بالآستانة ، ونال من لدنه براءة للولاية على الجزائر .

وقد حسب الأسبان له الحساب، فانقضوا عليه بأساطيلهم سنة ١٥١٦م، ولـكنه ردهم خائبين، وانتصر عليهم، ثم عجز عن لقائهم بعد سنتين من ذلك، وحاصروه فى تلمسان وقتل . واستطاع أخوه خير الدين الملقب بيارباروس، أن يحتفظ بثغر الجزائر، ولـكنه ظل قلقا حيال خطر الأسبان الذى يتهدده ، فى حين أنه لم يكن يتمتع هناك بعصبية تحميه. بل يعتبر دخيلا، فما وسعه من جراء ذلك إلا أن يلجأ إلى السلطان سليم الأول ، ويعرض عليـه احتـلال المغرب باسمه احتلالا عسكريا، وقد وجد هذا الاقتراح قبولا عند السلطان، فأمده بالجيش والعدد، ومنحه لقب بكلر بك إفريقية ، أى أمير الأمراء ، وقد تفاقمت شهرة خير الدين منذ ذلك الحين وانتشرت ، لأنه ما استطاع أن يدفع

الأسبان ويطاردهم فحسب، بل تمكن أيضا من إخضاع خصومه المجاورين، وعلى رأسهم باى تونس . وقد قدر له السلطان جهوده ، فاختاره لقيادة الأسطول العثمانى « قبودان باشا » ، بالإضافة إلى منصبه بكلربك إفريقية .

كانت أوربة تكاد تكون متحدة فى ذلك الحين بشخص الأمبراطور شارلكان، الذى جمع بين تيجان دول هى أعظم دولها. وكان هذا الأمبراطور يجرى بقوة الاستمرار مجرى أسلافه عواهل أسبانيا ، فى صعيد مطاردة المسلمين بعد جلائهم عن الأندلس ، وقد تمكن من بسط سلطته على تونس وطرابلس الغرب ؛ ولما استفحل خطر باربروس ، كبر على الأمبراطور أن يرى العثمانيين يتعرضون لكبح جماح أمانيه فى البحر المتوسط ، فأعد العدة لقتالهم، مستثيرا عليهم أوربة ، بالدعوة إلى حرب صليبية جديدة ، ولكن الظفر كان حليف العثمانيين برا وبحرا ، فقد خفوا للقائه ، وطاردوا جيشه وجيوش حلفائه ، حتى حاصروا فينا لأول مرة سنة ١٥٢٩ م ، كما أزاحوا سلطته عن السواحل الإفريقية . واستقرت لهم سيادة البحر المتوسط عقب انتصارهم فيه على الأساطيل المتحدة سنة (٩٤٥ هـ = ١٥٤٤ م) .

وبعد وفاة خير الدين نصب السلطان مكانه على إمارة البحر وعلى ولاية أفريقية، الرئيس طورغود ، فأرغى به البحر وأزبد، وكانت بينه وبين شارلكان معارك شديدة ، عقد له فيها لواء النصر الأخير، فأصبح حاكما دون شريك على بلاد تمتد ما بين مراكش ولوبيا ، وزعيما مخيفا فى البحر المتوسط .

ولما خلفه أولوج على (١٥٦٥ — ١٥٨٧ م) أراد إنقاذ تونس من خطر أسبانيا ، التى كانت قد احتلت حلق الوادى ، فأمده السلطان بنجدة حاولت أسبانيا دفعها ، فلم تفلح، فاحتل بها تونس، وبسط السيادة العثمانية على آل حفص حكامها ، وكانت العاقبة له أيضا فى النضال المستمر الذى قام بينه وبين أسبانيا .

وبعد وفاة أولوج على ، صح عزم الباب العالى بالآستانة أن يجرى على سياسة التجزئة ، فعمد إلى تقسيم ولاية إفريقية إلى ثلاث إيالات ، وكانت تسمى بشالق ، أى باشويات ، وهى :

الجزائر ، وتونس ، وطرابلس .

على أن يكون لكل منها وال مستقل عن الآخر ، ينصب لثلاث سنين . وأرادت تركية بهذه التجزئة أن تقوى نفوذها ، ولكن الضرر جاءها من حيث أرادت المنفعة ، لأن هذا التدبير بالإضافة إلى التطورات السياسية العالمية ، كان وسيلة لانقطاع صلتها تدريجيا بالمغرب ؛ ذلك أن ممثل السلطان فى كل ولاية من تلك الولايات ، أصبح من بعد محروما النفوذ إزاء ديوان الإنكشارية ، صاحب السلطة البرية ، وحيال طائفة رؤساء البحر ، أصحاب القوة البحرية . فكان يضطر من جراء ذلك لمسايرتهم ، والعمل معهم فى استثمار البلاد استثمارا شخصيا .

د — الجزائر فى عهد آل عثمان :

منذ غرة القرن السابع عشر انحصرت السلطة فى الجزائر بفرقة الإنكشارية ، وأصبح الداى الذى تنتخبه هذه الفرقة هو الحاكم الحقيقى . أما الباشا ممثل السلطنة فقد اقتصر نفوذه على إسداء المشورة ، ثم مازالت علاقات السلطنة بالجزائر تتضاءل ، حتى لم تعد تتجاوز تبادل الهدايا فى أثناء تنصيب كل داى ، وإرسال السلطان براءة الوظيفة لكل داى جديد. غير أن تدخل الباشوات الذين كان ينصبهم الباب العالى فى التنازع الذى كان كثير الوقوع بين المرشحين لمنصب الداى ، أتاح لعلى شاويش ، الذى انتخب لهذا المقام سنة ١٧١١ م الفرصة لإيجاد حجة يحتج بها لقطع كل صلة له بالعثمانيين، فقد خف إلى منع ممثل السلطنة الجديد من دخول الجزائر ، مبررا عمله هذا بتدخل هؤلاء المندوبين بما لايعنيهم . وكانت أحوال تركية غير مواتية

وقتئذ لدفع معاذيره ، فاضطرت إلى المسايرة مكتفية بالسيادة الاسمية على الجزائر .

هذا ، وكانت فكرة الاستعمار قد اختمرت فى رءوس ساسة أوربة الحديثة ، فاتخذ هؤلاء من القرصنة التى كانت لا تزال رائجة فى الجزائر حجة لإرسال الحملات عليها . بدءوا ذلك منذ شارلكان ولويس الرابع عشر إلى حملة اللورد أكسموث سنة ١٨١٦ م . على أن الدايات حكام الجزائر لم يعتبروا بالخطر الخارجى الذى كان يهدد كيانهم ، بل استمروا يتنازعون أمرهم بينهم ، ويسيئون معاملة الرعية ، مما أفضى إلى رواج دعاية فرنسا قبل الاحتلال كل الرواج بين الشعب المظلوم ، وكان من عواقبها أنه لما همت فرنسا بالجزائر سنة ١٨٢٧ م ، ثار الجزائريون على العنصر التركى الحاكم ، وحاصروا الفرقة المسماة « كوله » ، الموكول إليها الدفاع عن الحصون . ولكن ما إن رأى الجزائريون أنفسهم قد وقعوا داخل شبكة الصياد ، حتى انقلبوا على فرنسا يناضلونها ، وثبتوا فى نضالهم حتى سنة ١٨٤٦ م .

على أن استسلام الأمير عبد القادر زعيم المعارضة فى هذا العام ، وإن كان يعتبر بالنسبة للفرنسيين بداية عهد الاستقرار ، فإنّ الواقع أن الثورات الموضعية لم تنقطع إلى سنة ١٨٦٧ م ، ولا سيما فى جبال الأطلس.

ثم لما بلغ الجزائريين خبر اندحار فرنسا فى موقعة سيدان ، ونبأ خلع نابليون الثالث ١٨٧٣ ، الذى كان يتحبب إليهم ، هبوا للثورة ، ولكن حكومة الاستعمار قابلت ثورتهم بالحديد والنار، حتى قمعتها سنة ١٨٧٥ م .

وتوالت من ثم سياسة التجارب فى صدد اختيار شكل الإدارة الفرنسية بالجزائر، إلى أن صدرت شريعة سنة ١٨٩٦ ، وهى تقضى بأن يحكمها حاكم عام ، تشمل سلطته القوتين المدنية والعسكرية ، ويقوم إلى جانبه مجلس إدارى يتولى انتخابه فرنسيو الجزائر وحدهم . وأما أهل البلاد الذين

احتفظوا بجنسيتهم، فلهم إدارة خاصة يرأسها أغا ، وهو مع القادة الوطنيين والشيوخ مكلف إدارة الشئون الإسلامية .

ثم بالإضافة لقانون ١٨٦٥ أصدرت فرنسا قانونا آخر سنة ١٩١٩ ، أدخلت به الجزائر فى الجنسية الفرنسية ، وعمدت إلى تجنيدهم ، ولكنها فى الواقع فرضت بذلك على الجزائريين واجبات المواطن الفرنسى ، دون أن تمنحهم شيئا من حقوق هذا المواطن . وقد فصلنا عواقب سياستها الاستعمارية فى تلك البلاد ، فى كتابنا « قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور » كما أنا سنلم بذلك مختصرا فى أثناء كلامنا عن الشئون الثقافية والاقتصادية ، فى فصول آتية من هذا الكتاب .

هـ — تونس فى عهد آل عثمان :

كانت تونس الخضراء قاعدة إفريقية ، ومقر ولاة العرب فى المغرب . وقد مثلت دورا زاهرا خلال حكم بنى الأغلب فالعبيديين . ثم ترامت سلطتها إلى حد بعيد بين مشرق إفريقية ومغربها، فى عهد بنى حفص (٦٢٥ = ٩١٤ هـ) الذى خطب لهم فى الحرمين . ودار الفلك دورته ، فإذا بها ملقاة فى أحضان الفوضى ، يتنازعها عدوان : أسبانيا التى استولت على أهم ثغور الجزائر ، والنابوليتان الذين كانوا يحتلون طرابلس . وخلال ذلك نشأ خير الدين باربروس ، وصارت له الولاية على إفريقية من قبل آل عثمان ، وكانت الجزائر قاعدة لها ، فانتشل الطريدة من أيدى الطامعين ، وكأنه أراد أن يقابل جميل السلطان ، وذلك بنصبه إياه أميرا للبحر ، فسارع إلى تونس ، متظاهرا بمساعدة ملكها الخليع ، واحتلها باسم جلالته . ولكن أسبانيا التى كانت قد بسطت حمايتها على تونس ، لم تقف مكتوفة الأيدى ، بل سارعت إلى نجدة آل حفص ، وأعادت العرش إليهم . فانقلبت تونس

من بعد إلى ميدان قتال بين الأسبان والترك ، وظلت كذلك إلى أن احتلها نهائيا سنان باشا سنة ١٥٧٤ م باسم الأمبراطورية العثمانية .

وقبل أن يغادرها سنان باشا ألف فيها حكومة أشبه بالحكم الذى وضعه خير الدين باشا فى الجزائر ، فكانت فرقة الإنكشارية مدار السلطة ، وزعماؤها هم أعضاء مجلس الشورى الذى يرأسه الباشا ممثل السلطنة . وعلى رأس هؤلاء الزعماء رئيس منهم ، يطلق عليه أغا أو داى ، وهو مستقل بعض الاستقلال عن الباشا . وفى أواخر القرن السادس عشر أحدثت وظيفة البيك لإدارة الخزانة والعشائر ، فأصبحت السلطة بذلك تتمثل فى ثلاثة أقانيم : الباشا ، والداى ، والبيك . ولكنها أقانيم طالما تفسخت فى سبيل السيطرة العليا ، وألقت البلاد فى الفوضى .

هذا ، ولما تولى مراد مؤسس الأسرة المرادية وظيفة البكوية ، أهلته كفايته لنيل الباشوية من السلطان مع حق توارثها فى عقبه .

وقد صفا الزمن لهذه الأسرة الحاكمة طوال القرن السابع عشر ، ثم أصابها ما أصاب أسلافها من التنازع على العرش . فاستهان بهم الدايات ، وزاحموهم على الحكم ، فقامت فى تونس من جراء ذلك فتن حالكة ، أطمعت بها حكام الجزائر وطرابلس الغرب . ولقد استطاع إبراهيم شريف أن يدفع الطرابلسيين عن تونس ، ولكنه عجز عن رد الجزائريين ، فأسر سنة ١٧٠٥ م ، وصارت القيادة العامة بعد أسره إلى حسين بن على ، وهو جد أسرة البايات الذين لايزالون يحكمون حتى الآن . وكان حسين وقتئذ أغا الإنكشارية ، فتمكن من إجلاء الجزائريين عن الولاية ، واكتسب عواطف أهلها ، فبايعوه بيكا عليهم ، وأقرت السلطنة ولايته سنة (١١١٧ هـ = ١٧٠٥ م) . وقد أنشأ البايات قوة عسكرية لا بأس بها من التونسيين والقبائل ، وألغوا الإنكشارية ، ليقيموا مقامها الجند النظامى (١٨٢٩) .

وكان النفوذ الأوربى قد شرع يتسرب إلى تونس وسائر إفريقية ، خصوصا مذ وقعت حكومة الباب العالى فى مشاغل داخلية وخارجية صرفتها عن شمالى إفريقية . وبلغ من تدخل الدول فى شئون تركية، أنها لم تقتصر على توزيع الأمصار الأوربية فى مؤتمر فينا إلى هذا وذاك فقط ، بل تطرقت فى هذا المؤتمر إلى بحث قضايا البحر المتوسط ، ثم استأنفت هذا البحث فى مؤتمر إكس لاشابل . وكانت مطامع فرنسا قد امتدت إلى تونس مذ احتلت ثغر الجزائر سنة ١٨٣٠ م .

ولما أراد السلطان محمود الثانى أن يتدارك الخطر، وعمد إلى تثبيت حقوقه على الإيالة ، تصدت له فرنسا جهارا ، وذلك بإرسالها الأميرال هوكون سنة ١٨٤٥ م ، ليقف فى وجه عمارة عثمانية كانت تقل حملة إلى تونس . ثم تفاقم هذا الخلاف بينهما أعوام ١٨٤٥ ، و١٨٥٤ ، و١٨٦٤ م ، وبلغ من عدوانها أنها حاولت منع البايات الجدد من قبول براءة التنصيب الصادرة عن دار السلطنة ، ثم شاء القدر أن تساعدها الأحوال ، فتبلغ أمنيتها ، ذلك أن فرنسا وجدت فى الباى أحمد (١٨٣٧ م) طموحا للتمثل بمحمد على الكبير عاهل مصر والتشبه به ، ففتحت له خزائنها ، وعملت على تنشيطه ، للإنفاق فى سبيل التجديد، ودعته إلى باريس، حيث استقبلته أحسن استقبال . فإذا هو بعد قليل سجين الرساميل الفرنسية، وإذا به فى الواقع يفتح باب الإيالة الموصد على مصراعيه لدائنيه . ثم شاء الباى محمد (١٨٥٥ م) أن يتدارك الأمر، فتحول إلى سياسة الجامعة الإسلامية يشد أزره بها، وولى وجهه شطر الباب العالى، وهو فضلا عن الاعتراف للسلطان بالسيادة، برهن فعلا على إخلاصه لجلالته ، وساق نجدة له فى حربه ضد روسيا . ومع ذلك فإن الباى محمدا لم يتخل عن خطة سلفه الإصلاحية، بل زاد عليها بأن أصدر القانون الأساسى . ولكن المستعمرين كانوا له بالمرصاد ، واستعانوا عليه

بالدعاية ، فتمكنوا بها من جعل الشعب التونسى يقابل تلك الإصلاحات بالتذمر والشكوى ، على أساس أن الباى يثقل عاتق المكلفين .

هـذا ، وكادت الخزانة تفلس فى عهد خلفه محمد الصادق (١٨٥٩ م) ، ومع ذلك لزم هذا الباى خطة سلفه ، من حيث توثيق العلاقات بينه وبين تركية ، والحذر من فرنسا ، متحاميا عقد القروض معها .

ورأى السلطان عبد العزيز بانكسار الجمهورية الفرنسية سنة ١٨٧١ فى الحرب بينها وبين الألمـان فرصة سانحة ، فأصدر فرمانا اعتبر به تونس ولاية عثمانية . ولـكن فرنسا لم تعترف بهذا الفرمان، وظلت تعمل فى سبيل توسيع نطاق نفوذها بتونس، حتى إذا كانت سنة ١٨٨١ بسطت حمايتها عليها.

ولم تصطدم فرنسا فى تونس بمثل ما اصطدمت به من المقاومة الشديدة بالجزائر، فشرعت ـ خلافا لمـا تعهدت به فى معاهدة « قصر سعيد » ـ تعمل على تحديد سلطة الباى وحكومته ، حتى تسنى لهـا الاستقلال فى الشئون الداخلية والخارجية . وقد حملت الباى على توقيع معاهدات تبيح لهـا هذا الاستقلال . ونذكر منها معاهدة « المرسى » سنة ١٨٨٣ . أما الباى فيظل حاكما بالإرث تحت إشراف المقيم الفرنسى ، ولا تتعدى سلطته حكومة أصبحت قاصرة ، وجندا بات لايتعدى حرسه الخاص .

وفضلا عن ذلك قطعت دولة الحماية أوصال كل تدخل أجنبى سواها ؛ فألغت المجلس الدولى المـالى ، وعطلت المحاكم القنصلية ، وأغلقت إدارات البريد الأجنبية .

وكما أنها بسطت يدها على مرافق البـلاد ، تصرفت بشبابها فساقت الجند التونسى إلى خطوط النار الأمامية فى الحربين العالميتين ١٩١٤ و ١٩٣٩ .
وفى الفصول التالية أمثلة على تصرفاتها فى الشئون الاقتصادية والثقافية، رغبة فى إصابة أهداف الاستعمار والاستثمار .

و — طرابلس الغرب فى عهد آل عثمان :

دخلت ليبيا فى حوزة العرب إبان خلافة عمر بن الخطاب ، وكان مصيرها السياسى مرتبطا أكثر الأزمان بمصير تونس : فقد خضعت لبنى الأغلب وبنى زيرى ، إلى أن استقل فيه بنو حماد (٣٩٨ — ٥٤٧ ﻫ) وهم فرع من بنى زيرى ، ثم عادت مرة أخرى للخضوع إلى تونس خلال حكم آل حفص ، ولكنها انتقلت منهم إلى الأسبان إبان التنازع الذى وقع بين هذه الأسرة ، ثم طمح بها النابوليتان ، فتدخلوا أيضا بين أولئك المتنازعين على العرش واحتلوها .

وكانت دولة آل عثمان تراقب هذه الأحداث وغيرها مما يقع فى المغرب ، ولما جهزت أسطولا بقيادة سنان باشا لفتح تونس ، أصدرت إليه الأمر بأن يعرج على طرابلس ، وكان شارلكان قد وهبها لرهبانية مالطة بعد أن أضاع هؤلاء رودس ، فاستولى سنان باشا عليها (١٥٥١ م) وأقام فيها حكومة على أساس التنظيم الإدارى الذى سنه خير الدين بارباروس للجزائر . وكانت هذه الولاية مؤلفة من برقة وغدامس وفزان، بالإضافة إلى طرابلس . وأما منطقة بنى غازى فكانت تارة تلتحق بها وأخرى تنفرد عنها . وقد وقعت فى طرابلس أحداث سياسية كثيرة الشبه بأحداث الجزائر وتونس ، استبد فيها الدايات على التوالى ، حتى انتهى بهم الأمر إلى رفض الباشا ممثل السلطنة سنة ١٧١٢ م . ومنذ ذلك استأثر آل القرمنلى بالسلطة المطلقة، على أنهم احتفظوا للباب العالى بالسيادة الاسمية فقط، ومن مظاهر هذه السيادة توجيه السلطان براءة للأمير كل ثلاثة أعوام ، إشارة لتنصيبه ، وكان الأمير يقابلها بدفع الهدايا إلى جلالته .

هذا ، وكانت القارة الإفريقية حتى ذلك الوقت مجهولة المسالك عند الأوربيين ، على حين أنها جلية معروفة عند العرب ، ولا سيما تلك الطريق

التجارية الكبرى التى تصل السودان ـ موطن العاج وريش النعام والجلود وغيرها ـ بساحل البحر المتوسط . فلما وضع آل القرمنلى يدهم على السلطة فى ليبيا مستقلين، انصرفوا إلى العناية بهذه الطريق التجارية، كما عنوا بتجديد الأسطول وتعميره . فأدركوا كثيرا من الثروة ، وجعلوا بعض مدنهم فى الساحل تحتل مكانة مرموقة فى نظر الأوربيين . وعلاوة على ذلك أصبحت عمارتهم البحرية تلقى الرعب فى البحر المتوسط . وهذه المكانة التى صارت لآل القرمنلى فى الناحيتين السياسية والاقتصادية ، كانت حافزا للدول الأوربية، لأن تتقدم إليهم، وتعقد معهم الاتفاقات . وكانت بريطانيا العظمى أسبقها إلى ذلك . فوقعت معاهدة سنة ١٧١٥ م . وتلاها البندقيون سنة ١٧٦٥ م فغيرهم .

واشتبكت لوبيا فيما بعد بحرب مع حكومة السويد ، ثم مع الولايات المتحدة ، فرجحت كفتها اعتمادا على القرصنة ، وكان ذلك مما أتاح لها أن تتقاضى جعلا من بعض الدول باسم حماية التجارة ، هو من نوع « الخوة » . وقد أثير هذا الموضوع فى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ ، فاتخذت الدول قرارا يرمى إلى مكافحة خطر البحرية اللوبية . وكان الفرنسيون قد احتلوا سنة ١٨١٣ م الجزائر ، فكان هذا الاحتلال بمثابة نقطة ارتكاز للدول، لتحقيق ما قررته فى ذلك المؤتمر . كما كان به القضاء المبرم على قوى آل القرمنلى البحرية . وعلاوة على ذلك منيت تلك الإيالة بأزمات داخلية متتابعة كانت حافزا للدولة العثمانية على إرسال أسطولها سنة ١٨٣٥ م لاحتلالها وإعادتها إلى حظيرة السلطنة . وظلت من بعد تتردى فى الفوضى وسوء الإدارة، حتى كانت إيطاليا الناشئة تشخص إليها بأنظارها، وتتحين الفرص لاحتلالها ؛ فلما كانت سنة ١٩١١ م وثبت إيطاليا عليها ، فقابلها أهل البلاد بمقاومة عنيفة، بالاشتراك مع جيوش السلطنة، وقفتها عند حدود الساحل . غير أن الحرب التى شنتها الدول البلقانية متحدة على تركية فى العام

التالى بالاتفاق مع إيطاليا، خلقت لهذه الدولة فرصة سانحة لإجبار الباب العالى على الاعتراف لها بهذا الاحتلال .

ز — القبائل العربية المستقلة فى إفريقية فى عهد آل عثمان :

كانت تركية تحكم شمالى إفريقية فى أكثر الأزمان حكما اسميا يكاد يقتصر على الأمصار الساحلية . أما فى الداخل ، فقد استمرت السلطنة فى حوزة القبائل، من بربرية مستعربة وعربية وغيرها .

وكانت القبائل من البربر التى تنتشر فى سلسلة أطلس الممتدة من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى ، كانت هذه القبائل مستقلة ، ومثلها قبائل أخرى تنزل فى جبال الريف ، على مقربة من الساحل .

وكان أهل الطرق ولا سيما آل الإدريسى وآل السنوسى يوغلون فى الداخل لنشر الإسلام ، وقد حببوا التدين لأهل تلك البيئات ، وبثوا فكرة الإخاء بينهم . هذا إلى أن إماما جديدا اسمه صالح ظهر فى بداية القرن السابع عشر فى بلاد السودان ، ينتسب إلى الخلفاء العباسيين ، وقد ساح فى الوادى مبشرا بالإسلام . فأسلم سكانه، والتفوا حوله .

وفى ذلك العصر استولى السلطان صابون حاكم السودان ، على بلاد بجيرمة، وتقدم حتى بلغ بحيرة تشاد ، وكان يحمل فى يده السيف ، وفى اليد الأخرى القرآن ، فآمن على يديه كثيرون ، وانتشر الإسلام .

وفضلا عن ذلك ، قامت سنة ١٨١٠ فى الداخل فيما بين الجزائر ومراكش ، مملكة صغيرة عرفت بمملكة سيدى هشام ، كانت مدينة طالان قاعدتها ، وكان أهل هذه المملكة من العرب وشيلوق . وقد اشتهرت هذه المملكة بأنها كانت محط رجال القوافل التى تنقل التجارة ما بين تمبكتو ومراكش .

على أن تيار الاستعمار لم يقف فى وجهه جبال ولا قفار ، بل جرف فيما جرف كل هذه البلاد التى كانت الصحراء حمى لها ومناعة .

الفصل الرابع

العرب خلال حكم آل عثمان

تاريخهم الاقتصادى :

١ — لمحة عن تطور اقتصاديات العرب قبل آل عثمان :

١) كانت البلاد العربية مركزا استراتيجيا لتبادل التجارة فيما بين الشرق والغرب ، فكان الملاحون فى البحر الهندى ينقلون إليها من الهند وما بعدها المنسوجات القطنية والحريرية والأفاويه والأبازير والعاج والماس ، على حين كانت القوافل تحمل منها الصدف واللؤلؤ والتمور من شواطئ خليج فارس، والبخور والبان والجلود والصمغ من مرافئ البحر الأحمر، فتشحن سفن البحر المتوسط هذه السلع إلى الغرب ، من ثغرى الإسكندرية والسويس، ثم تعود منه مثقلة بأحمال من الزجاج والخرز والحديد والنحاس والأنسجة المختلفة ، وتحط أثقالها فى ثغور الشام ومصر .

وكان العرب فى عصرهم الذهبى يسيطرون على منظمات القوافل ، كما كانوا يهيمنون أيضا على ملاحة المحيط الهندى والبحر المتوسط وتجارتهما . فلم يسع البلاد الأوربية التجارية إلا أن تخف للتعاقد معهم . ومنذ سنة ٨٧٥ م وقع أمراء سالون ونابلى وأمالفى معاهدات مع بلاد الشام ومصر، أفضت إلى تبادل المنافع ، وازدهار التجارة .

ولما تسنى للصليبيين أن يبسطوا حكمهم على سورية ، على الطريقة الإقطاعية التى كانت منتشرة فى أوطانهم، ساءت أحوالها مدة من الزمن، حتى إذا استتب لهم الأمر، نشطت الحالة الاقتصادية نشاطا محسوسا، وخصوصا لتبادل التجارة بينهم وبين أوطانهم الأولى .

غير أن عهد الاستقرار أيام الصليبيين لم يكن طويل الأجل . فالخطر الإسلامى لم يلبث أن عاد لتهديدهم ، وكانت حروب انتهى أمرها بأن أضاع هؤلاء بلاد الشام، ولجئوا إلى بعض ثغورها ؛ على أنهم لم يطمئنوا فيها أيضا على المصير ، فصاروا يتحولون بأنظارهم إلى من ينجدهم . وكان المغول

قوم جنكيز وهلاكو قد استفحل أمرهم وقتئذ ، فعلق الصليبيون الآمال بهم ، ووسطوا إخوانهم النسطوريين الذين كانوا عند الخانات من أهل الشورى ، لإقناع هؤلاء بمقاومة الشرق الإسلامى . وقد شجعهم على هذا الاتصال أن هلاكو أحد قادة جيش الخان منكو ، كان محاطا بالنصرانية ، ويعطف على أهلها ، وكانت أمه سركوتانى وزوجته طوقوز خاتون مسيحيتين ، مثلما كان قائد جيشه كيت بوقا نصرانيا أيضا .

وقد نجح الصليبيون فى الواقع بإغراء هلاكو فى الحملة على المسلمين . واستعدادا لذلك وجه وفدا إلى قبرص ، للاتفاق مع القديس لويس ملك فرنسا على هذه الغاية ، وإذا بهذا الملك يقابله بتوجيه راهبين إلى هلاكو ، مثقلين بالهدايا ، فضلا عن هدايا غيرها كان بابوات روما لايزالون يرسلونها إلى عواهل المغول .

وكان ما كان بعد ، من زحف هلاكو منذ عام ١٢٥٥ م على بغداد ، وما تلاه من هجوم المغول على الأمصار الإسلامية ، حتى بلغوا الشام فى سنتى ١٢٨١ ، و١٢٩٩م ، تعاونهم متطوعة من الصليبيين ، انضم أكثرهم إلى المغول من جزيرة قبرص ، وتسهل السبل لهم دولة الأرمن فى كيليكيا .

وكانت عاقبة هذا الغزو من الشرق والغرب على الشرق الأوسط الإسلامى ، الخراب والدمار . كما فصلنا ذلك فى كتابنا «فلسفة التاريخ العثمانى» .

على أن الصليبيين وإن خسروا الحرب فى النهاية ، فإنهم شاءوا ألا يتركوا السلاح ، فعملوا على استئناف القتال ضد العالم الإسلامى فى الناحية الاقتصادية . وبالاتفاق مع حلفائهم خانات المغول أصحاب أواسط آسيا ، عمدوا إلى تحويل طرق التجارة التى تصل بينهم وبين تركستان ومابعدها ، عن مصر والسودان وبلاد الشام ، إلى قبرص وإرمينية « كيليكيا » ، وبيزنطة .

وكان لهذا التدبير أثر سيىء فى اقتصاديات الشرق العربى ، وازدادت الحالة سوءا على سوء ، من جراء تلك السياسة الاقتصادية الخرقاء ، التى لجأ إليها بعض مماليك مصر ، قصد تأمين المكاسب لأنفسهم . من ذلك أن المملوك

بيبرس البندقدارى (٦٥٨ هـ = ١٢٦٠ م) الذى يرجع إليه الفضل إبان الحروب الصليبية فى استرداد كثير من بلاد الشام ، والذى اشتهر بصده المغول عن تلك الديار ، احتكر لنفسه كما قالوا ، أو لدولته كما نظن، البضائع الهندية وزارعة قصب السكر ، كما فرض الرسوم على الحجاج والسائحين ، مما أدى إلى نقص موارد البلاد .

وقد زار بعض السائحين ديار الشام أواخر القرن الخامس عشر ، فتحدثوا عن الخراب الذى كان يحيق بأمهات المدن الشامية وقتئذ ، ومن هؤلاء ده لابروكيار وبرايد نباخ وبيلون .

غير أن المؤامرة الاقتصادية التى حاكها الصليبيون بالاتفاق مع المغول، لم تؤت ثمرها إلا حينا من الدهر ، لأن ملوك المغول لم يلبثوا أن انشغلوا بخلافاتهم الداخلية ، وأسلم منهم من أسلم؛ كما أن المنافسة الاقتصادية التى كانت قائمة أبدا بين الأمصار الأوربية ، حملت الأوربيين على التخلى عن سياسة مقاطعة المسلمين ، وهكذا . وحينما كان البنادقة يحسنون علاقاتهم مع بلاد الشام ، كان الجنويون يحرصون على استمرار اتفاقاتهم مع وادى النيل.

وقد نشرت فى العصر الحاضر مخابرات رسمية ومعاهدات كانت قد تبودلت فيما بين المماليك سلاطين مصر والشام ، وبين الدويلات الإيطالية ؛ ونشرت كذلك مفاوضات أخرى كانت جرت بين هؤلاء السلاطين وبين تجار قبرص ومرسيليا . ويقول (بيكولوتى) إن أربع مرافئ بالشام وهى عكا وبيروت وطرابلس واللاذقية بالإضافة إلى خمس مدن فى الداخل ، وهى : الرملة ودمشق وحماة وأنطاكية وحلب ، استفادت كلها من هذا التبادل مع البلاد اللاتينية فوائد كثيرة .

هذا ، وكانت عدن من أغنى الأصقاع التجارية ، لمركزها الجغرافى ، ولتحصينها ، كما أن حضرموت وعمان والبحرين كانت تجنى أرباحا موفورة ، ليس من الغوص على اللؤلؤ والمرجان فحسب ، بل لما كان بينها وبين الهند

من تجارة واسعة ، ولانتشار أبناء تلك الأمصار فى شرق إفريقية وجزائر الهند وسواحل مالابار ومالقا ، حتى بلغوا الصين ؛ وكانوا قوما تجارا .

وإلى ذلك كانت ثغور العراق ، وفى مقدمتها سيراف ، والبصرة تتمتع بمركز ممتاز فى خليج فارس ، لتوسطها بين الهند وبغداد ، التى كانت نقطة ارتكاز التجارة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب . وهكذا عادت التجارة بين أوربة والشرق الأوسط إلى مجاريها ، بعد مضى برهة من الزمن على الحروب الصليبية ، فتغلبت بذلك المنافع المتبادلة بين الأمم على النعرة الدينية ، والعواطف العصبية .

٢) بينما كانت البندقية تقبض على زمام البحر المتوسط فى الناحية الاقتصادية ، وكان المماليك سلاطين مصر والشام يجنون الأرباح الوفيرة من تجارة الوساطة « الترانسيت » بين الشرق والغرب ، إذا بخطر يدهمهما جميعا ، وأعنى به كشف طريق الهند البحرى سنة ١٤٩٧ الذى حول التجارة عن مجراها القديم فى البحر المتوسط ، إلى الخطوط الجديدة بطريق رأس الرجاء الصالح .

وكان هذا الخطر حافزا للبندقية ولمصر على الاتحاد ضد البرتغال صاحبة الكشف ، اتحادا بلغ من متانته أنه لما علمت البندقية بخبر إحراق البرتغال لأسطول مصر فى أحد ثغور الهند ، خفت لتقديم ما عندها من مواد فى سبيل تجديد عمارة بحرية جديدة للمماليك . غير أن جهود الدولتين ذهبت أدراج الرياح حينما أتيح للقبطان البرتغالى البوقرق أن يحرق للمرة الثانية سفن المماليك الحديثة . وقد استطاعت البرتغال بذلك أن تنفرد بالزعامة فى الملاحة بين الهند وجزيرة العرب ، وأن تقيم هناك لحماية التجارة التلاع والحصون ، ولاسيما فى الخليج الفارسى .

ويؤخذ على البرتغال استعمالها الشدة والقسوة فى معاملة العرب ، أشار إلى ذلك رمزى ميور فى كتابه : « سر توسع أوروبة الدولى » ، وقال :

« إن روح هؤلاء الصليبين لم تكن تساعد على إيجاد روابط ودية بينهم وبين جماعة غير مسيحيين. وقد ارتكبوا فى أثناء منافستهم للعرب فى المحيط الهندى أساليب القسوة جمعاء، حتى تمكنوا من القضاء عليهم » .

ومن ثمة لم تقم قائمة للتجارة فى جزيرة العرب . ذلك أن اختراع البخار من بعد قضى على القوافل ، كما قضى على الملاحة الشراعية ، هذا فضلا عن أن التمدن الحديث حول العالم عن أصناف البان والليف والحناء والصمغ ، وجعل اللؤلؤ والمرجان والبن اليمنى على شىء من الكساد ؛ وهو إلى ذلك قد حارب منتوجات العرب الصناعية بالمصانع الميكانيكية ، وغمر الأسواق بالمحاصيل الزراعية .

ب — التجارة فى مصر :

أخذت مكانة مصر التجارية ومقامها السياسى يهبطان منذ كشف رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٧ م ، وآية ذلك السقوط الشديد الذى أصاب موارد حكومتها. فعلى تقدير الأمير عمر طوسون فى كتابه « مالية مصر » ، نجد أن هذه الواردات كانت فى عهد الظاهر بيبرس (٦٥٨ = ١٢٦٠ — ٦٧٦ = ١٢٧٧ م) تبلغ ما يعادل ٧,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، فإذا بها تستمر فى النقص ، وخصوصا فى عهد المماليك البكوات (١١١٩=١٧٠٧ — ١١٨٩ = ١٧٧٥ م) حتى بلغت فى القرن الثامن عشر ١,٢٠٣,٥٠٧ جنيه ، على تقدير أستف Esteve ؛ ولم يكن هذا التدهور الاقتصادى فى وادى النيل نتيجة لتحول خطوط التجارة ما بين أوربة والهند إلى طريق رأس الرجاء الصالح فحسب ، بل يعود أيضا إلى فوضى الأحكام التى استفحلت إبان عهد هؤلاء المماليك .

واحتلت الحملة الفرنسية وادى النيل (١٧٩٨ — ١٨٠١ م) وكانت حالته الاقتصادية على أسوإ ما يكون ، وعدد سكانه لا يزيد على ثلاثة ملايين

نخف بونابرت لوضع برامج الإصلاح ، ولكن أمر تحقيقها لم يتأت له ولا لخلفائه ، لانصرافهم إلى دفع الغارات ، بل إنهم زادوا الحالة سوءا على سوء من جراء إرهاق الشعب بالضرائب .

وقد سقطت موارد الخزانة فى آخر عهدهم ، حتى وصلت إلى ٨١٠,٠٧٥ جنيها ، تبعا لسقوط موارد الجمارك . وكان السبب فى ذلك تشديد الحصار البحرى على مصر من قبل الأسطول البريطانى ، فضلا عن بقاء القسم الأكبر من الوجه القبلى تحت سلطة المملوك مراد بك .

على أن الحملة الفرنسية وإن كانت سببا مباشرا لتلك الأزمة المالية الخانقة ، التى أصابت وادى النيل ، فإنها جاءت عاملا من أفضل العوامل لنهضته الحديثة ، وذلك من جراء تمهيدها ، دون قصد ، لقيام الأسرة العلوية ، وللتراث النفيس الفنى الذى تركته لهذه الأسرة ، وهو تراث يقوم على دروس عنيت بها الحملة ، من علمية وفنية ترمى إلى إصلاح وادى النيل . استفادت منها مصر أوفر فائدة فى عهد الحكم العلوى .

ولما رأى محمد على باشا مؤسس هذه الأسرة نجاح مساعيه الزراعية ، بكثرة محصولات البلاد ، شرع يعمل على رواج التجارة ، فاحتفر الترعة الموصلة بين الإسكندرية ووادى النيل سنة ١٨٢٠ ، وأصلح مرفأ بلاق ، فأصابت الإسكندرية نجاحا باهرا ، وتقاطر تجار العالم إليها ، بل تضاعفت موارد التجارة فى مصر كلها ، كما يبدو ذلك فى الجدول الآتى :

سنة	موارد الحكومة بالجنيه	الرسوم الجمركية	على رواية
١٨٢١ م	١,١٩٩,٧٠٠	٧٧,٨٩٠	مانجن
١٨٣٣ م	٢,٤٢١,٦٩٠	١١٨,٤٤٥	كلوت بك
١٨٤٧ م	٣,٩٥٠,٠٠٠		غوطا

هذا ، وكانت علاقات مصر بالبندقية قديمة ، وكان للبنادقة منذ عهد المماليك قنصل بالإسكندرية ، ولكن ما إن استقرت الأحوال لأسرة محمد على وساد الأمن فى ربوع مصر والسودان ، حتى تسابقت الدول إليها تخطب ودها ، وكان فى طليعتها فرنسا وإنكلترة . وهما وإن كانتا تتنافسان ظاهرا فى ميدان التجارة ، إلا أن كل واحدة منهما كانت ترجو أن تستولى بمصر على طريق الهند ؛ وقد تجلى هذا التنافس فى أثناء حملة على الكبير على تركية .

غير أن الأحداث السياسية التى وقعت خلال ولايتى إبراهيم باشا وعباس باشا الأول ، وأهمها تعرض أوربة لمصر ، وإزاحتها بالقوة عما استولت عليه فى الديار الشامية والأناضولية ، أفضت إلى أزمة تجارية شديدة ، يدل عليها سقوط موارد الخزانة على أثر ذلك إلى مليونى جنيه مصرى ونصف مليون .

ثم أخذت من بعد تستعيد نشاطها الاقتصادى تدريجيا ، فبلغ مورد الخزانة سنة ١٨٦٢ ، خلال ولاية سعيد باشا ... ,٧٠٧ ,٣ جنيه، حتى إذا صارت الولاية لإسماعيل باشا ، وثبت اقتصادياتها وثبة جبارة ، رافقت تلك المشروعات العمرانية .

هذا ، وكان حصول الباشا سنة ١٨٧٣ على الفرمان السلطانى الذى منحه حق الاستقلال الإدارى ، ومنح أولاده توارث الولاية ـ كان هذا الفرمان حافزا كبيرا لنشاطه فى حقل الإصلاحات ؛ فانتهت فى أيامه أعمال حفر قناة السويس (١٨٦٩) ، ومرفأ الإسكندرية وأرصفته ، وأصلحت ترع النيل ، ومدت الأسلاك التلغرافية والخطوط الحديدية ، ونظمت شئون البريد . وكان كل ذلك مسهلا سبل التجارة ، ودافعا للأجانب إلى الرغبة فى السكنى بمصر أفواجا أفواجا ، وبلغت موارد الخزانة سنة ١٨٧٩ نحو ثمانى ملايين ونصف مليون جنيه .

وقد هبط مصر في ذلك الحين الشيخ محمد بيرم التونسى ، ودون في كتابه « صفوة الاعتبار » عن التجارة فيها ما يلى : « التجارة بابها متسع جدا فى السلع الوطنية والهندية والسودانية والأوربية ، وأغلب الأوربية بيد الأجانب ، وأما غيرها فبيد الأهالى .

إلى أن قال : وإن مصر تنافس أوربة فى الغنى بالتجارة على أنواعها . ونوه بزيادة صادرات مصر على الواردات إليها ؛ إذ قدر قيمة الصادرات سنة (١٢٨٩ هـ = ١٨٧٩م) بثلاثمائة وستين مليون فرنك ، حين كانت قيمة الواردات تناهز مائة وستين مليون فرنك فحسب . وانتهى إلى القول بأن هذا الفائض هو ثروة لوادى النيل ، لولا ذهاب ثلاثة أرباعه فى سبيل تغطية فوائد الديون الأجنبية » .

وفى الواقع ، إن إسراف الخديو إسماعيل أثقل كاهل الخزانة ، وفتح ثغرة لأصابع الدول الطامعة ، كما ترك لحكومة خلفه الخديو توفيق معاناة الصعاب ، بل كان من عواقب ذلك الإسراف الاحتلال الإنكليزى . غير أن عجلة العمران فى القطر المصرى استمرت مع ذلك تتقدم إلى الأمام بقوة الدفع الأول ، وبقيت التجارة فى تقدمها على مر السنين . وآية ذلك أن دخل الخزانة بلغ فى آخر عهد الخديو توفيق أى سنة ١٨٩١ نيفا وعشرة ملايين ونصف مليون جنيه .

إن الاحتلال أعاد الثقة إلى أسواق مصر ، وهو بما رافقه من استمرار الأعمال العمرانية ، وخصوصا من حيث توافر أسباب النقل ، كان حافزا لتقدم الشئون الاقتصادية كافة . ويظهر ذلك جليا بمضاهاة كل من أرقام الصادرات والواردات مابين السنين الأولى من الاحتلال والسنين الأخيرة من العهد العثمانى ، وذلك بالجنيهات المصرية :

السنة	الواردات	الصادرات
١٨٨٩ م	٧,٠٢٠,٩٦٦	١٢,٠٦٦,٤٩٩
١٩١٤ م	٢١,٧٢٤,٦٠٦	٢٤,٠٩١,٧٩٦

على أنه يلاحظ أيضا فى هذا الجدول ، ماحصل فى عهد الاحتلال من الزيادة المستمرة فيما تستورده مصر من الخارج .

هذا ، ويؤخذ من تقرير إدارة البرق والبريد سنة ١٩٠٥ أن الرسائل التى كانت عددها سنة ١٨٨٥ لايزيد على اثنى عشر مليونا ونصف مليون ، بلغت وقتئذ ستين مليونا ؛ كما أن الحوالات المالية تضاعفت أيضا فى تلك الحقبة . وهذا دليل كاف على التطور التجارى فى هذا العهد ؛ وهو بالإضافة إلى مضاهاة دخل الجمارك سنة بعد سنة ، يعطى أحسن فكرة عن مدى التقدم .

فنى آخر حكم الخديو توفيق (١٨٩١ م) بلغ هذا الدخل : ٥٢٩ ر ٦٣٧ ر ١ جنيها ، وقد بلغ سنة ١٩١٢ م فى عهد الخديو عباس الثانى ٧٥٧ ر ٨٣٣ ر ٣ . وظل هذا الدخل يزداد ، ولم تؤثر فيه الحرب العامة الأولى حتى قدر سنة ١٩١٦ أيام السلطان حسين كامل بمبلغ ١٦٣ ر ٨٤٠ ر ٤ جنيها .

ونحن لانزعم أن هذا الانتعاش التجارى فى وادى النيل خلال تلك الحقبة ، هو نتيجة لوجود الإنكليز فيه ، وما رافق ذلك من اطمئنان أصحاب رءوس الأموال فحسب ، بل هو فى الواقع راجع أيضا إلى أمرين : أولهما مركز مصر بالنسبة للتجارة العالمية ، وثانيهما تقدم عالمى عام فى المرافق التجارية ، أسهمت مصر فى نصيبها منه .

ح — التجارة فى السودان :

مازالت أقطار السودان منذ الأيام الغابرة على اتصال مع مصر فى ميدان التجارة ؛ لأن النيل الذى هو مصدر حياة واديه ، من أقصاه إلى أدناه ، كان ولا سيما قبل اختراع السيارات والطائرات ، أفضل السبل لنقل السلع وتبادل التجارة .

غير أن تجارة السودان كانت جد ضئيلة من جراء تغلب البداوة على تلك البلاد ، والبداوة لاتتفق مع استغلال الأراضى واستثمارها . هذا فضلا عن أن السودان هو بلد زراعى ، يحتاج فى ميدان الاستثمار إلى علم وفن ؛ ولذلك كانت تجارة الرقيق أهم تجارات البلاد فى العهد العثمانى ، وكان النخاسون أولياؤها من زعماء السودان ، وقد جمع بعضهم منها الثروات الضخمة ، وعدا ذلك كان السودان يصدر ، ولا سيما إلى مصر ، الجلود والعاج وريش النعام ، فضلا عن المواشى والإبل وبعض الحيوانات .

وكانت مدينة بربر الواقعة على ضفة النيل الشرقية ذات مركز تجارى كبير ، وقد أهلها لهذا المركز توسطها بين معظم اتحاد السودان . ثم صارت الخرطوم بعد الاحتلال المصرى أعظم مدن السودان بلااستثناء، وأوسعها تجارة ، إذ يلتقى عندها فرعا النيل الأبيض والأزرق ، فيتكون منهما هناك النيل الأصلى ، وقد أصبحت مركز حكمدارية السودان ؛ كما عمرت سواكن على البحر الأحمر .

على أن تجارة السودان لم تنهض النهضة المرتجاة خلال الحكم الثنائى ، بل تشبه أن تكون قد ظلت على حالها البدائى ، وخصوصا أن زراعة القطن فى أراضى الجزيرة التى عنيت بها الحكومة منذ سنة ١٩١١ ، احتكرتها شركة سودانية بالاسم، إنكليزية بالفعل ، فلم تكن من العناصر الوطنية الفعالة فى تحسين تجارة البلاد .

هذا ، إلى أن شركات الاحتكار الإنكليزية مثل متشل كوتس وجلاتى هانكى ، قدحلت محل البيوت التجارية الفردية ، وسيطرت على الجزء الأعظم من صادرات البلاد ووارداتها .

ى — التجارة فى بلاد الشام :

١) خلال هذا التنازع الشديد بين مماليك مصر ، ومن ورائهم العرب ، وبين البرتغال ، برزت دولة آل عثمان إلى الميدان .

ظهرت تركية إثر الحروب الصليبية إبان كان العالم لا يحس إلا الجامعة الدينية، فانصبت على أوربة، تحاول فتحها باسم الإسلام، وكان هذا الخطر حافزا للدول الأوربية على اتحاد كلمتها، فاجتمعت ووقفت فى وجه مطامع تركية متحدة باسم النصرانية. ولما لم تقو أول الأمر على إزاحتها، خضعت حينا للأمر الواقع، وتسابقت تحت تأثير المنافع الاقتصادية للتعاقد معها. وكانت أسبقها فى هذا المضمار جمهورية البندقية (٨٨٣ هـ = ١٤٧٩ م) التى اعترفت للسلطان محمد الفاتح بما احتله فى ألبانيا، وتخلت له عن مدينة شقودرة الحصينة، تلقاء بعض امتيازات تجارية .

وما إن خلفه على العرش السلطان بايزيد الثانى، الذى كان ميالا إلى السلم، حتى بادر كل من البابا إسكندر الثالث وملك نابولى ودولة ميلانو وجمهورية فلورنسا، إلى عقد المعاهدات بينهم وبينه، وجرت مجراهم روسيا وبولونيا . وقد أقر السلطان سليم فاتح مصر والشام (١٥١٧ م) هذه الاتفاقات، وأضاف إليها معاهدة أخرى مع أسبانيا (٩٢٥هـ = ١٥١٩م).

وجاء دور فرنسا فى عهد ابنه السلطان سليمان القانونى، فكان اتحاد هذا العاهل مع فرانسو ملك فرنسا على الأمبراطور شارلكان، مواتيا لحكومة باريس لاستثمار الموقف ؛ فعقدت معاهدة مع الباب العالى، فسحت المجال للنفوذ الفرنسى أن يعلو على كل نفوذ فى البلاد العثمانية والمغربية أيضا، أن يساعد التجارة الفرنسية على الرواج أشد من سواها فى الشرق الأوسط .

وكانت هذه المعاهدة مصدرا للامتيازات التى أصبحت خلال عهد الانحطاط العثمانى ذات طابع خاص، جعل الأجانب فوق القانون، حتى فى المكوس والضرائب، وحاطها بهالة من الميزات، وأصبحت هذه الامتيازات من جملة الأسباب لنجاح الأجانب دون العثمانيين فى السلطنة .

٢) لقد كان لكشف فاسكودى جاما طريق الهند البحرية أثره السيء فى بلاد الشام ؛ وكما قلّ على أثر ذلك عدد القوافل التجارية التى كانت ترتاد ما بين بغداد وحلب ، نقص كثيرا عدد السفن التى كانت تتصل بالثغور السورية ، كطرابلس وبيروت ويافا . ثم ازدادت الحالة سوءا على سوء بعد دخول الشام فى حكم آل عثمان ، ذلك أن السلطان سليمان فاتح مصر وسورية ، عمل على منع دخول البضاعة الهندية إليهما ، قاصدا أن يجعل الآستانة سوقها الوحيد . ولكن هذا التضاؤل الاقتصادى لم يدم طويلا ، إذ أن البرتغاليين لم يحسنوا الاستفادة من مستعمراتهم الأفريقية والهندية ؛ كما أن تهافت الأمم الأوربية على التعاقد مع الأمبراطورية العثمانية ، والتعامل مع أمصارها ، كان عونا لبلاد الشام على استرداد نشاطها الاقتصادى ، وحافزا لكل دولة كانت لها فى الهند أراض ووكالات تجارية على أن تنشئ فى سورية بيوتا تجارية ، وتقيم القناصل ، وكان أسبقهم إلى ذلك هولندا ، ففرنسا ، فإنكلترة .

وقد أخذت دمشق ، منذ ذلك الحين تتخلى فى الناحية الاقتصادية عن المقام الأول ، ففسحت المجال لحلب ، التى أصبحت فى القرن السادس عشر المقر الرئيسى للتجارة بين الشرق والغرب . ويرجع هذا الانتعاش الذى أصابته حلب عقب دخولها مع سورية ومصر فى حوزة آل عثمان ، إلى أنها أصبحت سوقا تجارية عامرة بين تركية ومصر ، فضلا عن كونها مركزا وسطا للتجارة بين الشرق والغرب . وقد وصفها بيلون Belon P 301 الذى زار سورية سنة ١٥٣٧ م بقوله : قوافل متصلة من الهند والعراق تضع فيها أثقالها . وكل من أراد السفر إلى تلك الأمصار البعيدة ، يجد فى حلب أناسا على أهبة الرحيل وقد أصبحوا رفقاء متصاحبين . هذا ، إلى أن تلك المدينة كانت مستودع صناعات الشرق المختلفة ، ومركزا لقنصل البندقية الذى كان بمثابة سفير خاص .

أما البضائع المعدة للتصدير إلى أوربة ، فكانت تشحن من طرابلس ثغر حلب . وفى الجملة ، كانت السلع التى تصل إليها تباع يوم وصولها ، لكثرة مافيها من التجارة اه » .

وبقيت حلب حتى أواسط القرن السابع عشر أهم مدينة فى تركية بعد الآستانة والقاهرة ، نوه بذلك السائح الفرنسى بوجولاد ، وأطرى تجارتها . غير أن أحداثا سياسية واقتصادية وقعت فى القرن السابع عشر ، أفضت إلى تضاؤل مكانة حلب التجارية ، ومكانة ثغرها طرابلس ، ليفسحا المجال لدمشق وصيدا . وظلت تزداد ضعفا على ضعف سنة فسنة ، إلى حد أن عدد سكانها الذى كان يناهز ماتى ألف شخص سنة ١٦٥٢ «بمقتضى إحصاء الراهب الفرنسى بيسون Besson P. 47 الذى سكن سورية فى منتصف القرن السابع عشر » ، أمسى هذا العدد لايتجاوز ستين ألفا فى منتصف القرن التاسع عشر ، بموجب إحصاء غوى guys ، وكذا طرابلس التى كانت مرفأ حلب ، فقد أخذ عدد سكانها ينقص حتى بلغ سنة ١٨٨٤ خمسة آلاف نفس ، على رواية فولنى Vulney T. II P. 160

٣) منذ أوائل القرن السابع عشر بسم الحظ لدمشق وصيدا ، فأصبحت دمشق مقاما لأعلى باشا فى بلاد الشام ، وأضحى لبنان وما حوله فى عهدة أمير كانت نفسه لاتبرح تسمو للاستقلال ، وأعنى به الأمير فخر الدين المعنى الثانى . توخى هذا الأمير منذ بدء ولايته توثيق عرا العلاقات الاقتصادية بينه وبين الغرب . ثم بعد إيابه من إيطاليا ، حيث أتيح له أن يرى بأم عينه مظاهر التمدن الحديث ونهجه ، ازداد جنوحا للإصلاح ، فتوسع فى منح الامتيازات للأوربيين والرخص . من ذلك أنه سمح لحكومة فلورنسة بإقامة قنصلية لها فى صيدا ، وأذن للفرنسيين أن ينشئوا لهم فيها خانا «فندقا» عظيما للتجارة وللمسافرين، كما رخص للمرسلين فى الإقامة بلبنان ، وساعد مؤسساتهم .

وفى عهده أصبحت صيدا ، وهى قاعدة ولايته ، مرفأ لدمشق ، وأعظم ثغر فى الساحل السورى ، بل إن السائح الفرنسى ده روزل De Rozel P23 الذى زارها سنة ١٦٤٤ م ، قال عنها : « إن صيدا فى الوقت الحاضر أكبر ثغر فى السواحل الشرقية ، وفيها كثير من التجار ومقدار كبير من الحرير ، وفيها قنصل فرنسا » .

ولكن عهد فخر الدين المعنى لم يطل ، ومنى لبنان بعده وسائر الساحل السورى ، كما منيت البلاد الشامية جميعها بفوضى الأحكام واستبداد الجند ، وفضلا عن ذلك نزلت فيها نوازل حرمتها نعمة الاستقرار ؛ وأهمها ثورة الشيخ ظاهر العمر صاحب عكا ، وحملة على بك الكبير صاحب مصر ، وحكم الجزار الذى شمل الساحل والداخل ، وغزوة نابليون الأول .

هذا عدا ثورات الإنكشارية ؛ وأهمها فى سنتى (١٨١٤ و ١٨٢٦) وعدا الحروب التى كانت كثيرا ماتقع من بعض الولاة ضد بعضهم الآخر .

وكان من جملة المصائب التى نزلت بسورية فى تلك الحقبة، وأفضت إلى وقف عجلة الحركة الاقتصادية بعض النوازل السماوية ، فالزلازل تواترت فيها فى سنى ١٨٢٢ ، و ١٨٢٧ و ١٨٣٢ ، كما اكتسحها وباء الكوليرا سنة ١٨٣٢ ، فالطاعون سنة ١٨٣٧ .

ومن المؤسف أن أهل البلاد كانوا يتحملون فوق هذه الكوارث ظلم النظم أيضا ، أجل . بينما كان الأجانب الذين أصبحوا بفضل الامتيازات فى حصن حصين ومعفيين من المكوس والضرائب ، كان أهل البلاد يتحملون وحدهم أثقالها ، فما يستطيعون مجاراة الأجانب فى مضمار التجارة ، وقد أشار إلى ذلك السيد سليمان أبو عز الدين فى كتابه « الشام على عهد محمد على » حيث قال : « وقبل أن يفتح محمد على هذه البلاد ، كان التجار الوطنيون يدفعون إلى الإفرنج ثلاثة ونصفا أو أربعة فى المئة، ليتأتى لهم أن يتجروا بأسمائهم ، تهربا من جور هذه الأنظمة » .

وبسبب هذه الفوضى ، وظلم الحكام ، وهجوم البدو ، ونهب الأكراد ، تضاءل شأن البلاد الشامية ، وأحاط بها الخراب .

وقد أشرنا إلى ما منيت به كل من حلب وطرابلس من نقص الأنفس والثروة ؛ والواقع أن التأخر كان شاملا ، وكان النقص فى سكان الثغور لايقتصر على طرابلس ، بل كان يتجلى وقتئذ فى كل منها ، من غزة فى الجنوب إلى السويدية فى الشمال . وكان سكان كل منها يتراوحون مابين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ نسمة فقط ، مما يشير إلى انحطاط كبير فى اقتصاديات البلاد .

ثم لما أتيح لإبراهيم باشا قائد الحملة المصرية الاستيلاء على بلاد الشام، اعترضته ظروف سياسية جعلت حكمه قاسيا ، بما رافقه من العنف وزيادة الضرائب : حروب ضد العثمانيين ، تلتها ثورات داخلية انتهت بالتصادم مع الدول . فاضطر بدافع الإصلاح أولا وتحت ضغط الحاجة إلى المال ، ليجعل الأهالى رهن تصرف الحكومة ، سواء ، أكان ذلك بتجنيد الرجال أم باستيفاء الأموال .

غير أن ثغر بيروت الذى بدأ نجمه يلمع من مطلع القرن الخامس عشر ، أخذ يتأهب منذ الاحتلال المصرى لأن يكون فى الطليعة بين ثغور الشام ؛ فالحجر الصحى الذى أقيم فى بيروت وقتئذ حمل البواخر التى تقصد إلى المرافئ السورية على أن ترسو فيه دون غيره ، وخصوصا فى أثناء مواسم الحج . وفضلا عن ذلك أصبحت بيروت منذ أوائل القرن التاسع عشر ثغر دمشق ، بدلا من صيدا ، على رغم أن الطريق بينهما لم تكن صالحة إلا من ناحية صيدا نفسها . ولهذه الأسباب نقص عدد سكان صيدا فى سنة ١٨٤٦ إلى تسعة آلاف نسمة ، على حين ازداد عدد سكان بيروت إلى عشرين ألفا.

ثم كان افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ من جملة الأسباب التى جعلت بيروت تثب وثوبا جبارا فى مضمار التجارة ، ويزداد سكانها ، ومثلها بعض ثغور

فلسطين بنسبة أضعف ، بل إن النشاط التجارى شمل بعد شق ترعة السويس بلاد الشام كافة ، ولاسيما دمشق ، التى كانت تستعيد مكانتها خلال اضمحلال حلب .

٤) دخلت الأمبراطورية العثمانية بعد إنقاذها من الخطر المصرى فى طور جديد عرف بعهد الإصلاحات ، ذلك أن الدول التى تولت إنقاذها ورد جيوش مصر عنها إلى وادى النيل ، وجدت لها فى اعتراف الباب العالى بمعروفها مسوغا للتدخل فى شئون الدولة ، ومشجعا على تكرار المطالبة بالإصلاح .

وصادف أنه كان إلى جانب السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) رجل من أعظم الساسة ، وهو رشيد باشا ، فحسن للسلطان الإصغاء للدول الأوربية ، فإذا بجلالته يصدر خط كلخانة المعروف بالتنظيمات سنة ١٨٣٩ ، ثم شفعه بعد ستة عشر سنة بخط همايون ، الذى جاء مكملا للأول فى ميدان الإصلاح . ومنذ ذلك دخلت الدولة بقوانينها وماليتها وسياستها الداخلية فى عهد جديد ، وهذا ما حمل دوفالى De Valuy fonan cesè de la Turquai P. 127 على أن يقول إن هذه التنظيمات بالنسبة لتركية كالثورة الفرنسية ، من حيث إنها كانت فيصلا بين القديم والحديث .

على أن هذا التطور فى نظم السلطنة وسياستها ، وإن أفضى إلى اكتساب ثقة الشركات الأجنبية بعض الشىء ، وأدى تبعا لذلك إلى إنعاش اقتصاديات البلاد ، فإن الإصلاح بقى فى الواقع حبرا على ورق ، إلى أيام السلطان عبد العزيز ، وفى عهده (١٨٦١ — ١٨٧٦) أصدرت الدولة أول ميزانية لها ، وباشرت بالترخيص بمد الخطوط الحديدية ، وتأسيس الشركات المالية الأجنبية .

أما البلاد العربية ، فقد ظلت مع ذلك فى عزلة عن الإصلاحات العمرانية ، ولم تمتد إليها أيدى الشركات الكبرى إلا أيام السلطان عبد الحميد

الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٩) حيث أعطيت الامتيازات بمد الخطوط الحديدية فيها على الوجه التالى .

سنة ١٨٨٨ يافا — القدس .
« ١٨٩٠ الشام — المزيريب .
« ١٨٩١ بيروت — دمشق .
« ١٨٩٣ الشام — حلب — براجيك .
« ١٨٩٨ الترام اللبنانى : بيروت — جونية .
« ١٩٠٢ قونية — بغداد .
« ١٩٠٢ — ١٩٠٤ رياق — حلب .
« ١٩١١ طرابلس — حمص .
« ١٩١٢ حلب — الصلاحية .

وكانت هذه الامتيازات تمنح لشركات فرنسية ، ما عدا خط قونية — بغداد ، فقد اختصت به شركة ألمانية ، ثم لم يتم لها مده .

وبالإضافة إلى ذلك ، وفقت الدولة العثمانيـــة فى حكم السلطان عبدالحميد إلى مد الخط الحجازى سنة ١٩٠٢ الذى وصل بين دمشق والمدينة ، فأدر على بلاد الشام وخصوصا دمشق وبيروت ، مكاسب كانت تجنيها فى مواسم الحج غير قليلة .

إن هذه الخطوط الحديدية بالإضافة إلى الطرق الكثيرة التى شقت وعبدت فى ديار الشام ، وبالإضافة إلى الأسلاك البرقية التى وصلت بينها ، كانت للتجارة كالشرايين فى جسم الحيوان ، سهلت أعمال الصادرات والواردات تسهيلا عظيما ، خصوصا بعد أن قام فى ثغر بيروت مرفأ جعلها المرسى الأمين للبواخر .

وبفضل هذه الإصلاحات العمرانية ، أصبحت سورية وثغرها بيروت

سوقا تجارية عظيمة للأمصار العربية المجاورة والبعيدة ، كما يقصدها تجار الأناضول فضلا عن الحجاج فى الموسم ، فتمتلئ خزائنها بالذهب الوهاج .

وكانت حصة بيروت من هذه الثروة حصة الأسد، فتكاثر سكانها، وازداد عمرانها ، خصوصا منذ أمدت بالمياه العذبة من مغارة جعيتا فى الجبل القريب (١٨٧٠) وطاب سكناها .

٥) أحصى ج شارم فى كتابه سياحة بسورية . . . .

G, Charmes. Vayagenen Syrie P. 222 صادرات سورية ووارداتها لسنة ١٨٨٤ كما يلى : « الصادرات ٧٤ مليون فرنك ونصف مليون والواردات ٧٠ مليونا على وجه التقريب». فكانت الصادرات تزيد فى أواخر القرن التاسع عشر على المستوردات . ولكن ما إن دخل القرن العشرون حتى سجل انقلابا فى هذا الموضوع، فأصبحت الصادرات أقل من المستوردات . ويستفاد من جدول أورده السيد جاك ثابت فى الكتاب الذى أصدره باللغة الفرنسية ، وأسماه «سورية» ، أن الصادرات كانت سنة ١٩٠٩ تبلغ ٠٠٠ ، ٧٥٠ ، ١٠٨ فرنك ، تعادل ٤٠٦ ، ٤٣٢ جنيه إنكليزى ، بينما بلغت المستوردات ٠٠٠ ، ٧٥٠ ، ١٩٣ فرنك ، تعادل ٣٧٧ ، ٧٧٠ جنيها إنكليزيا .

يرجع السبب فى هذا الانقلاب إلى إقبال بلاد الشام منذ أواخر القرن التاسع عشر على محاكاة أوربة فى الحياة الحديثة وأساليبها . وكان هذا الإقبال يزيد على مرّ الزمان ، ويزيد معه الإقبال على الحاجيات العصرية ، حتى أصبح البون بين صادرات البلاد والمستوردات إليها رقما عاليا .

ولبنان الذى هو فى طليعة بلاد الشام رغبة فى الأخذ بالتمدن الحديث، كان أشدها شعورا بغبة الاتفاق زيادة على الموارد ، وذلك إبان الحرب العالمية الأولى ، حينما سدت فى وجه أبنائه البررة المهاجرين سبل إرسال المساعدات المالية، التى اعتادوا إرسالها لذويهم المتخلفين . وأما سائر البلاد السورية فقد وجدت فى الحرب نفسها مجالا ، ليس لسد الفراغ فحسب ، بل

لزيادة ثروتها أيضا بالاعتماد على الزراعة . فحوران وأمثالها أصبحت تكنز الذهب خلال تلك الحرب ، بدلا من القمح وسائر الغلال ، ودمشق انتعشت وأثرت ، إذ صارت مقرا للجيش العثمانى الرابع وجيوش حلفائه . وحلب أصابت أرباحا ضخمة من جراء إغلاق سبل البحر ، وتحول تجارة (أوروبة — الشرق الأدنى) إلى طريق آخر يجتاز (تركية — حلب) .

وأما بيروت فلوفرة رءوس الأموال بين أيدى تجارها ، ولقبضهم على زمام التجارة من قبل ، ظلت بقوة الاستمرار محورا للتجارة فى سورية كافة وما يليها .

ه — التجارة فى العراق :

من المفروض أن يتمتع العراق بمقام اقتصادى عظيم ، وذلك لتوسطه بين المحيط الهندى وخطوط الاتصال بين المشرق والمغرب والشمال . غير أن الكوارث التى حاقت به خلال تنازع السلجوقيين ، والفظائع التى ارتكبت فى ربوعه فى أثناء غارتى هلاكو وتيمورلنك ، حولت ازدهاره إلى خراب ، خصوصا وأنه أمسى من بعد ميدان نضال بين الفرس والعثمانيين نيفا ومائة سنة . وما إن تقرر النصر للسلطان مراد الرابع (١٦٢٣ — ١٦٤٠) على فارس ، حتى كانت الامبراطورية التركية قد أدركت عهد الهرم ، وآن للعراق أن يتنفس الصعداء فى هذا العهد الذى يبتدئ بعسف المماليك والإنكشارية ، وينتهى بمغارم ملتزمى الولايات ؟ لذلك قضى العراق خلال حكم آل عثمان حياة طويلة هى أقرب إلى البداوة منها إلى الحضارة ، فنزح عنه سكانه ، حتى صارت كثافة المتخلفين فيه سنة ١٨٩٧ م لا تتجاوز ثلاثة عشر شخصا فى الميل المربع ، وذلك على رواية دائرة معارف البستانى ، وعددهم لا يزيد على ٣٠٠ر ٢٥٠ر ٠ نفس .

غير أن مركز العراق الجغرافى الممتاز، كان من شأنه الاحتفاظ بنصيب من التجارة غير قليل، وخصوصا حينما أقبل عليه المستعمرون الأوربيون، يتزاحمون فى أمهات مدنه على ترويج مصنوعاتهم، ويتسابقون إلى أسواق البصرة.

هذا، وقد دخل تاريخ بغداد فى دور جديد منذ ولاية حسن باشا (١٧٠٤م) مؤسس أسرة المماليك، التى استقلت بحكم العراق مدة تناهز ١٢٠ سنة ؛ فإن هذا الوالى بتوطيده الأمن، ونشره العدل، بالإضافة إلى تعبيده الطرق، وإصلاح الجسور، وترميم الخانات، نشط التجارة فى العراق إلى حد بعيد، واستمرت زاهرة كذلك خلال ولاية مملوكه سليمان الكبير. ولكن التجارة لم تلبث أن أصيبت بالشلل بعد موت سليمان (١١٧٦ هـ = ١٧٦٢ م)، لأن الفوضى التى شرعت تستحكم يوما بعد يوم إبان حكم سائر المماليك خلفائه، ما كانت تتلاءم مع أى ازدهار اقتصادى.

أما البصرة فقد كان للتزاحم بين الدول فى أسواقها تأثير شديد فى مصيرها الاقتصادى. ولما تولت أسرة أفراسياب الحكم فى البصرة، وذلك فى صدر القرن السابع عشر، رافق عهدها نشاط فى التجارة غير قليل، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن البرتغاليين الذين خسروا نفوذهم فى خليج العجم، تحولوا إلى البصرة، قصد أن يجدوا فى منطقتها مجالا جديدا لجهودهم، يعتاضون به عما خسروه. ولكن الإنكليز جاءوا يزاحمونهم أيضا فى هذا البلد، بشركة الهند الشرقية، وما زالوا بهم حتى أزاحوهم عنها فى أواسط القرن التالى.

على أن الإنكليز لم يتسن لهم مع ذلك التفرد فى أسواق البصرة، بل ظهر لهم بعد البرتغاليين مزاحمون جدد من الأوربيين، وأعنى بهم الفرنسيين والإيطاليين. أقبل هؤلاء على العراق تجارا سائحين ورهبانا، وأنشأ بعضهم المحال التجارية فى البصرة، فكان تنافسا شديدا، جعل بريطانيا العظمى تزداد اهتماما بالعراق ؛ وكيف لا وهى

طريق الهند ؟ ... وترفع شأن ممثلي شركة الهند الشرقية فى هذا المرفأ سنة ١٧٦٣ م إلى رتبة وكيل ، ثم تعينه قنصلا عاما لها .

استمرت البصرة بفضل هـذا التنافس الأوربى تتمتع بشىء من الازدهار ، غيرمتأثرة كغيرها بعوامل الانحطاط التىأصابت العراق فى عهد آل عثمان . ولا أدل على ذلك من الأرقام ؛ فإن قيمة صادراتها سنة ١٨٩٧ م ، بلغت ١,٠٢٠,٢٥٠ جنيها إنكليزيا، علىحين بلغت الواردات إليها ٧١٩ , ٤٣٤ جنيها إنكليزيا . وهـذا مبلغ يبدو كبيرا بالنسبة لصادرات بغداد ووارداتها سنة ١٩١٢ م ، وخصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار التقدم العام الذى شمل العالم فى الفترة التى تخللت سنتى ١٨٩٧ م ، و ١٩١٢ م . أجل فقد كانت قيمة صادرات بغداد فى سنة ١٩١٢م ، لاتتجاوز ٩٦٢,٨٢٣ جنيها إنكليزيا ، ووارداتها ٠٨٧ ، ٣٠٢ جنيها إنكليزيا . ومهما يكن من فرق فإن هذه الأرقام كانت تبعث على الاطمئنان ، من حيث زيادة الصادرات على الواردات ، وهى ثروة وإن قلت .

وبجمـل القـول أن تجارة العـراق التى أصيبت بالشلل بعد سليمان الـكبير ، استعادت نشاطهابعد سقوط المماليك، وعودة هذا القطرإلىحظيرة السلطنة . ولم يكن مرد ذلك إلى التنافس الأوربى فحسب ، بل لأن قضاء السلطان محمود على الإنـكشارية رافقه اتجاه السلطنة للتجديد ، وميل للأخذ بالأساليب العمرانية الأوربية . فـكثر التحدث عنمواصلات تـكون أشد سرعة بين أوربة والهند عن طريق نهر الفرات .

هذا ، وفضلاعما أدته تلك المواصلات الحديثة النهرية منخدمات كثيرة للتجارة فى العراق ، فإن عوامل أخرى خارجية شرعت تقربه من التمدن الحديث سياسيا واقتصاديا ؛ فاللجان الدولية التى ألفت لحسم قضايا الحدود ، والبعثات الأجنبية العالمية وغيرها ، وشيوع المواصلات التلغرافية ، وبعثات التنقيب عن الآثار ، كل ذلك بالإضافة إلى نشاط التجارة الخارجية العالمية ،

أفضى إلى انقلاب شديد فى اقتصاديات بلاد الرافدين، وإلى توجيهها وجهات حديثة . على أن فتح قناة السويس وإن حول عن العراق ـ ولا سيما عن الموصل وبغداد ـ مجرى التجارة العالمية ، فإن آمالا كبارا لم تلبث أن برزت الميدان فى غرة هذا القرن ، عقدها العراقيون على امتيازى خط بغداد وشركة استثمار البترول، اللذين منحهما السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ — ١٩٠٩ م) الألمان . على أن الحرب العامة الأولى قضت على مشروع هذا الخط ، وحولت الامتياز الثانى إلى شركات أخرى ، فاستثمرته وحققت كثيرا من الآمال .

و — التجارة فى جزيرة العرب :

تتمتع جزيرة العرب بمركز تجارى عظيم، لأنها تقع بين إفريقية وحوض البحر المتوسط ، وبين البحر الهندى وخليج فارس ، وتحيط بها ثلاثة أبحر: فالبحر الأحمر يصلها بمصر والسودان والحبشة والصومال ؛ والبحر المتوسط يصلها بالشرق الأدنى وأوربة ؛ وبحر العرب ، وهو فرع من المحيط الهندى، يربطها تجاريا بالهند وجزائر سيلان وجاوه والصين وما بعدها ، هذا فضلا عن الخليج الفارسى الذى يصلها بالعراق وإيران .

وبفضل هذا المركز الجغرافى الممتاز ، استطاعت جزيرة العرب أن تلعب دورا كبيرا فى تاريخ العالم الاقتصادى ، أيام كان الناس يعتمدون على القوافل والسفن الشراعية . وأشهر مرافئها على تلك الأبحر : الوجه وينبع وجدة ورابغ وقنفدة وجيزان والحديدة ومخا على شاطىء البحر الأحمر ، وعدن ومكلا ومسناة ومرباط على ساحل بحر العرب ، ثم مسقط وسمار وبدعة والقطيف والكويت على خليج فارس .

وكانت جزيرة العرب ولا تزال تصدر التمر والبن واللؤلؤ والمرجان والبخور والعاج والملح والسمك المجفف والجلود المجففة والمواشى وغيرها

من نسيج وسلاح . وتستورد المأكولات والمنسوجات والمواعين . ولكن ثروتها التى كانت تتمتع بها فى الأجيال الماضية ، وخصوصا فى اليمن الخضراء ، لم تكن تقوم على تجارتها الداخلية ، وإنما كانت ترتكز على الأرباح الوفيرة التى تجنيها من تجارة الوساطة « الترانسيت » ، والنقل بين أجزاء العالم . ومثلما كان بعض مرافئها أسواقا عالمية ، كانت قوافلها وسفنها الشراعية ألف الوصل بين القارات الأرضية .

غير أن بعض الأحداث العالمية وبعض التطورات الاجتماعية ، التى رافقت التمدن الحديث ، عملت على عزل جزيرة العرب وأهلها عن النطاق التجارى العالمى ، وأهمها ما يلى :

١- كشف طريق رأس الرجاء الصالح .

٢- تبدل وسائل النقل واختراع البخار .

٣- المزاحمة الخارجية لمنتوجات الجزيرة .

١ — فكشف طريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر ، صرف سبل التجارة عن البحر الأحمر وعن بلاد العرب إلى المحيط الإتلانتى ، وأصبحت جزيرة مدغشقر محطا متوسطا لتلك المواصلات .

٢ — واختراع البخار وما تلاه من قيام البواخر بمهمة نقل السلع من أقصى العالم إلى أقصاه قضى على أهمية السفن الشراعية التى كانت للعرب ، كما قضى على مكانة القوافل التى تجتاز بلدانهم ، فضاعت على الجزيرة من جراء ذلك تلك الأرباح الوفيرة، التى كانت تجنيها من تجارة الوساطة (الترانسيت) .

٣ — والتحول الاجتماعى فى الأذواق والتقاليد، بالإضافة إلى الاختراعات التى رافقت التمدن الحديث، عمل على سقوط أثمان كثير من الأصناف التى كانت تصدرها جزيرة العرب : كاللؤلؤ والتمور والبن ، فضلا عن أنه سد أبواب الأسواق العالمية فى وجه كثير غيرها ، كاللبان والليف والصمغ والحناء .

هذا، وكان المفروض أن تستفيد جزيرة العرب من فتح قناة السويس فى القرن التاسع عشر، وذلك من جراء عودة التبادل التجارى بين الشرق والغرب إلى طريقه القديم؛ ولكن شروط الحياة فى التمدن الحديث، بالإضافة إلى الاختراعات الحديثة، جعلت هذه الجزيرة تستمر على العزلة التامة، ماعدا بعض المرافئ والمدن لظروف خاصة بها، فعدن مثلا التى أصبحت من أملاك التاج البريطانى منذ سنة ١٨٣٩م، وهى محطة تجارية بين الشرق والغرب، أصابت نجاحا كبيرا فى نطاق التجارة، كما أصابت رقيا محسوسا فى الحياة الاجتماعية؛ والكويت ومسقط وجزيرة البحرين فى الخليج الفارسى التى خضعت للنفوذ البريطانى، وصارت مقرا لبعض الشركات الأجنبية، استثمرت التنافس الذى وقع بين الأجانب فى ذلك المحيط منذ مئات السنين، فأصابت بعض الانتعاش.

هذا إلى أن الخط الحجازى الذى وصـــل دمشق وسورية بالمدينة والحجاز فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى، كان مصدرا لنشاط تجارى مرموق فى الحجاز أواخر العهد العثمانى؛ كما أن بلاد اليمن وجدت لها ثروة لا بأس بها فى صادراتها؛ وأهمها الجلود والحبوب والملح والبن، ولا سيما قبل أن يزاحمه البرازيلى، فانتعشت بعض الانتعاش.

ز — التجارة فى المغرب:

كان المغرب قبل دخوله فى حوزة العرب يعتمد فى تجارته على أوربة. فلما احتل العرب الشمال الأفريقى، وتوثقت بينهم وبينه شتى العلاقات، تحولت وجهة هذه البلاد عن إيطاليا وبلاد المغول إلى الشرق. ثم كان النزاع بين النصرانية والإسلام، الذى تجلى فى أثناء الحروب الصليبية، سواء ما كان منها فى الشرق حول بيت المقدس، وما كان منها فى الغرب بأسبانيا وما يليها، فاشتد التقاطع بين المغرب الإسلامى وأوربة المسيحية

خلال ذلك الخصام الطويل ، غير أن مصالح الفريقين كانت مع ذلك تتحين كل سانحة لاختراق جبهتى الخصام ، فى سبيل التفاهم على المنافع المتبادلة .

ح — مراكش :

ما زال المراكشيون حذرين من الأوربيين ، بسبب العداوة التاريخية التى كانت بينهما منذ عهد الكفاح فى أسبانيا . ولم يكن أحد من الأجانب غير اليهود يؤذن له بالسكنى عندهم ، والتجوال فى بلادهم . وأما سائر التجار الأوربيين فكانوا على قلة عددهم يلزمون الثغور . وقد ذكر أندره ليختانبرجر أن عدد الأجانب بمراكش لم يكن يتعدى سنة ١٩٠٧ ثلاثمائة شخص .

لذلك ظلت تجارة مراكش داخلية ، وظلت كثرة علاقاتها الخارجية تنحصر بالبلاد الإسلامية المجاورة . وقد تعرض كتاب « منجم العمران » المطبوع سنة ١٩٠٧ م ، أى قبل خمس سنين من الاحتلال الفرنسى ، لوصف التجارة فى مراكش . فقال : « وأشهر صادراتها الطرابيش والسختيان وبعض منسوجات قيمتها تبلغ نحو مليونى جنيه مصرى . وواردتها أكثر من ذلك . وليس عندها مراكب تجارية إلا القليل ، ثم إلى الآن لم تأخذ البلاد وسائل المدنية والعمران ، بل لم تزل فاقدة الطرق الزراعية والعمومية ، ولم يرسم بها خط حديدى ، كما أنها لم تزل عارية عن سائر وسائل الانتقال ، ولم يزل الخوف من تعدى اللصوص والأشقياء ضاربا أطنابه » .

ولكن ما إن دخلت مراكش فى الحماية الفرنسية سنة ١٩١٢ حتى فتحت مصاريع أبوابها للأجانب ، فبلغ عددهم فى ذلك العام ٣٠٠٠ نفس ، ثم مازالوا يكثرون ، حتى أصبحوا نحو ثلاثة ملايين فى سنة ١٩١٦ .

هذا ، إلى أن المراكشيين أنفسهم كانوا قد أخذوا يوسعون دائرة أشغالهم مع أوربة ، فشرع فريق من تجارهم يرتادون بعض مدنها التجارية . وقد اجتمعت إلى فريق منهم فى سنى ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ فى بريطانيا العظمى ، لاسيما فى منشستر ، فرأيتهم فوق تكتلهم هناك ، يحتفظون بثقة تجارية لا يتمتع بها غيرهم من الجاليات الأخرى .

« كل مشروع اقتصادى تحققه فرنسا فى مراكش يوازى فيلقا » . هكذا صرح الجنرال ليوتى المقيم العام فى مراكش ، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى لم يسمح لفرنسا بمثل هذه المشروعات . ومع ذلك فإن الحاجة خلال الحرب لتأمين نقل الجيوش ، كانت حافزا لها على العناية بمد الخطوط الحديدية ، وتعبيد الطرق ، وإصلاح المرافئ . وما وضعت الحرب أوزارها حتى بلغ طول هذه الخطوط نحو ألف كيلو متر ، بالإضافة إلى خطوط حديدية عسكرية ضيقة ، طولها ٨٠٠ كيلومتر أيضا .

وقد حولت هذه الخطوط بعد الحرب إلى أعمال مدنية ، استثمرتها شركات المناجم الفرنسية بصورة خاصة . والمناجم فى مراكش هى أعظم ثروة بعد الزراعة .

وفى الجملة ، إن المعدل التجارى العام الذى كان يقدر سنة ١٩١١ بـ ١٣٩ مليون فرنك ، أخذ يزداد من بعد على التوالى ، حتى بلغ ٣١٠ مليون فرنك سنة ١٩١٦ ، إبان الحرب العالمية الأولى ، ولكنها فى الواقع زيادات كانت من نصيب الأجانب ، الذين قبضوا بفضل الحماية على ناصية التجارة . وأما المراكشيون فكان مثلهم حيال هذه الثروة :

كالعيس فى البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

ط — الجزائر :

رافق عهد آل عثمان فى الجزائر نضال بين أوربة والمغرب ، كان اعتماده على القرصنة . وقد أخذت القرصنة طابعا جديدا حينما استند أبطالها المناضلون عن شمالى إفريقية على الأمبراطورية العثمانية ، فأصبح أوروج وأخوه خير الدين (١٤٧٤ — ١٥١٨) زعيمى قرصان البحر المتوسط ، وأصبحت الجزائر تبعا لذلك وكرا للقرصنة المنظمة . ثم أفضى تدخل آل عثمان فى شئون شمالى أفريقية إلى اشتباك أسطولها مرات كثيرة بأساطيل الدول الأوربية المتألبة عليه ، فكانت حقبة ملتهبة بالحروب ، خالية من الأمن ، ولا سيما فى غرب البحر المتوسط . فانقطع التبادل التجارى من جراء ذلك النضال بين الأمصار المتقابلة فى هذا البحر وغيرها .

وكان المظنون بفرنسا أن تبادر منذ احتلالها الجزائر (١٢٤٦ هـ = ١٨٣٠م) إلى الأعمال العمرانية ، وإلى تنشيط أسباب التجارة ، وفقا لرسالة التمدين التى حملتها على زعمها إلى المغرب ، وخصوصا أنها كانت تبرر احتلالها الجزائر بعزمها على الفتك بالقرصنة ، ولكنها فى الواقع كانت جد بطيئة فى الإصلاح ، ثم لم ترسم أية خطة من هذا القبيل ، إلا أن تكون مستمدة من هدفها الاستعمارى . فقد وضع الشيخ محمـــد بيرم كتابه « صفوة الاعتبار » بعد خمسين سنة من احتلال فرنسا للجزائر ، وقال فى معرض الاستخفاف بهذه الإصلاحات ، فى الناحيتين التجارية والصناعية بالجزائر ، مايلى : « إنها تلى التجارة بتونس إذ لم يحدث بها معامل ولا كبير حركة تجارية سوى بعض المعادن » .

هذا ، وقد واجهت فرنسا هناك أمة قوية الشكيمة ، ظلت تناضل عن حريتها حتى سنة ١٨٤٠ ، ثم لم تستسلم ، ولا سيما فى جبال الأطلس الكبير والواحات ، حتى سنة ١٨٦٧ .

لذلك عنى الفرنسيون عناية خاصة بمد الخطوط الحديدية ، قصد تسهيل نقل القوى العسكرية ، فمنحوا سنة ١٨٦٠ امتيازا لشركة فرنسية ، كانت باكورة أعمالها مد خط يصل قسطنطينة بالبحر ، ثم واصلت هذه الشركة وغيرها مد الخطوط الحديدية فى كثير من الأنحاء ، حتى بلغ طولها سنة ١٩١٤ : ٣٣٣٧ كيلومتر . وفى عدادها خط يمتد من قابس إلى « كازابلانكا » الفضاء الأبيض ، هذا فضلا عن الأسلاك البرقية الكثيرة ، وفى جملتها سلك يصل الجزائر بفرنسا « ١٨٧٠ » .

ولما كانت الجزائر غنية بمعادنها ، تنافست الشركات الفرنسية على طلب الامتيازات للتنقيب عنها ، فوفقت لاستخراج كثير من المعادن المختلفة ، وأهمها الحديد والرصاص والزنك ، فضلا عن بعض المواد الكيمائية .

وقامت إلى جانب ذلك شركات أخرى فرنسية لتبادل التجارة ، وخصوصا مع فرنسا . وقد رافق نشاطها نشاط مماثل لإنشاء المرافئ فى مدن الجزائر ووهران وبونة وفليفيل وبوجى ، وقامت بها الشركات الفرنسية أيضا قصد الاستثمار .

على أن فرنسا والفرنسيين وإن كانوا يتوخون ، قبل كل شىء من مد الخطوط الحديدية وإنشاء المرافئ العصرية ، تأمين أغراضهم العسكرية ، وتسهيل سبل المواصلات لشركاتهم الاستثمارية ؛ فإنهم عملوا مع ذلك على تحسين الحالة الاقتصادية ، وعلى زيادة السكان ، إلا أن حصة الأسد فى ذلك الإصلاح وفوائده كانت من نصيب المستعمرين أنفسهم ؛ ولا أدل على ذلك من وجود تسعين فى المئة من هؤلاء السكان فى خدمة العصبة الفرنسية الرأسمالية . هذا عدا أن معظم الصادرات من الجزائر والواردات إليها تذهب إلى فرنسا ، وتصدر عنها : كل ذلك بمقتضى سياسة جمركية وضعتها ، تحد مدى الاتصال التجارى مع غير فرنسا وتضيقه .

ى — تونس :

قلنا إن الحروب الصليبية كانت قد قطعت العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية والدول المسيحية . ولكن هذه الحروب الطويلة تخللتها فترات من الزمن كانت بمثابة هوة منقطعة تركت المجال للمصالح المتبادلة بين الفريقين المتخاصمين لإحلال التفاهم محل التخاصم فى الشئون التجارية .

وربما كان فردريك الثانى ملك صقلية وأمبراطور ألمانيا وصديق المسلمين ، أول من تقدم لمثل هذا التفاهم على المنافع المتبادلة ، فقد عقد معاهدة تجارية بينه وبين ملوك بنى حفص أصحاب تونس لمدة عشر سنين . كما أن المعاهدة التى عقدت سنة ١٢٧٠ م مابين المنتصر الحفصى وشارل أنجو ، الذى خلف الملك سان لويس على قيادة آخر حملة صليبية ، كانت معاهدة شبه تجارية .

وكانت تونس أدركت عصرها الذهبى أيام المستنصر المشار إليه ، وقد بايعه شريف مكة بالخلافة بعد سقوط بغداد فى حوزة المغول ، على اعتبار أنه أعظم عاهل فى العالم الإسلامى .

ولكن الفوضى لم تلبث أن استحكمت فى حكم خلفائه ، وعملت على إثارة مطامع الأوربيين فى شمالى إفريقية . ثم ازدادت هذه المطامع نشاطا إثر اندحار العرب فى أسبانيا ، وأخذهم بالجلاء عنها ؛ وحينئذ لم يكتف الأسبان والبرتغال باسترداد بلادهم ، بل ركبوا البحر يطاردون المسلمين فى شمالى إفريقية . وعند ما عجزت حكومات هذه البلاد عن مقاومتهم وجها لوجه ، تحولت إلى القرصنة ، وهى أشبه شىء بحرب العصابات فى البر .

على أنه برغم ماانتاب تونس فى عهد الدولة الحفصية من فوضى الأحكام بعد المستنصر ، وبرغم استفحال شأن القرصنة ، فإن عهدهم هذا لم يخل من

الازدهار الاقتصادى ، وقد عقدت خلاله عدة معاهدات مع أوربة لتنظيم الملاحة وتبادل التجارة ، ولا سيما مع برشلونة وجنوة وبيزة وصقلية والبندقية ومرسيليا ، أرسل ملك فرنسا هنرى الثالث قنصلا إلى تونس لتمتين العلاقات التجارية ، وذلك بموافقة تركية .

ثم ما استقرت الأمور فى تونس للدولة الحسينية الحاضرة ، وذلك فى أوائل القرن الثامن عشر ، حتى أصبح التبادل التجارى بين المغرب وأوربة أشدتوثيقا . وخصوصا عهد الباى حمودة (١١٩٦ = ١٧٨٢ — ١٢٢٩ = ١٨١٤ م) الذى اشتهر بعلاقاته الحسنة مع أوربة . وقد ساعد على ذلك أن أعمال القرصنة لم تعد على حال من شأنها أن تحول دون ربط الصلات بين تونس وأوربة ، فاستؤنفت العلاقات التجارية مع أسبانيا وفرنسا والدانمرك ، ومع الولايات المتحدة .

وقد وصف الشيخ محمد بيرم التونسى تجارة تونس فى كتابه « صفوة الاعتبار » سنة ١٨٨١ م وصفا وإن جاء قبيل الاحتلال الفرنسى ، إلا أنه يصدق على الزمان كله ، الذى كانت فيه هذه الإيالة تابعة لآل عثمان . قال ما ملخصه : « إنهم يتجرون فى البضائع التى تنفق فى البلاد الإسلامية ، بإخراجها إليها ، وبجلب مايروج من بضائعها ، وأغلب الصادر والوارد من أوربة محصور فى الأوربيين ، وقيمة الداخل والخارج لا يتجاوز أربعين مليون فرنك بالسنة . والبضائع الصادرة هى الحبوب والبقول والزيت والصوف والقطن والأسفنج وبيض السمك « بطارخ » واللحم والمنسوجات ولا سيما الشاشية . وأما البضائع الداخلية فهى كثيرة ، فمنها المنسوجات وأنواع الأخشاب والحديد والقرميد والأبازير وغيرها مما هو محتاج إليه فى الحضارة . ويجرى حمل السلع إلى خارج القطر فى السفن البحرية . وقد رسا بأعظم مراسى القطر ، وهو حلق الوادى سنة ١٢٩٥ هـ

و١٨٧٨ م : ٢٨٥ باخرة و ٤٨٠ سفينة شراعية ، كلها للأجانب إلا عدد يسير للعرب .

« وأغلب التجارة الأجنبية رواجا هى الفرنسية والإيطالية . وأما حمل السلع فى البر فهو على ظهور الدواب والعجلات، وأما القبائل فلهم القوافل. ولما كانت الطرق الصناعية قليلة ، كان أغلب التجارة يتعطل زمن الشتاء داخل القطر ، ولكن الطريق الحديدية المارة إلى الجزائر سهلت التجارة إلى الجهات القريبة ، كما أنه رتبت بواخر للبريد والسلع بين مراسى القطر الشهيرة ، زيادة على البرد التى تأتى من أوربة » .

والخط الحديدى الذى يشير إليه الشيخ محمد بيرم هو لشركة فرنسية ، استطاعت الحصول على امتيازه من الباى محمد الصادق (١٨٥٩ — ١٨٨٢م) مع امتياز آخر لمد الأسلاك التلغرافية ، وذلك قبل الاحتلال الفرنسى ، كما منح الباى المشار إليه شركة روباتينو الإيطالية امتيازا آخر لخط حديدى، بين حلق الوادى ومدينة تونس .

ولما وقع هذا الباى معاهدة قصر سعيد سنة ١٨٨١ معترفا فيها بحماية فرنسا ، خولها بمقتضى هذه المعاهدة حق التصرف بالإدارتين الاقتصادية والمالية . والواقع أنها لم تلبث أن تصرفت بكل الإدارات ، وكانت تعمل فيها للاستثمار بكل معنى الكلمة .

وتسهيلا لأعمال الشركات الفرنسية، عنى المقيم العام شارل روفيه بمرافق التجارة ، فأصلح المرافئ، ومد الخطوط الحديدية ، وشق الطرق، ومنح هذه الشركات امتيازات للتعدين، فأصبحت تونس تصدر ـ وخصوصا إلى فرنسا ـ المعادن بالإضافة إلى الحبوب وزيت الزيتون . على أن حكومتها وضعت قوانين جمركية حصرت فى الفرنسيين بعض نواحى الاستثمار .

هذا ، وقد اتجهت أنظار فرنسا منذ الاحتلال إلى ناحية إقامة نظام جمركى، يجعل من تونس سوقا لمصنوعاتها، بالإضافة إلى جعلها مزرعة لأبنائها ؛

ولما كانت رغبتها هذه تتعارض مع الاتفاقات التجارية التى كانت تونس مرتبطة بها قبل الحماية مع دول أوربية أخرى ، وتتعارض كذلك أيضا مع تعهداتها التى وردت فى معاهدة باردو ، عملت أولا على أخذ موافقة هذه الدول على التنازل عن حقها فى الامتيازات الأجنبية ، ثم استصدرت « أمرا عاليا » مؤرخا فى ٢ مارس ١٩٢٨ جعل فرنسا تتمتع بامتيازات جمركية خاصة ، كان بها القضاء على استقلال تونس الاقتصادى .

وشفعت من ثم هذا الأمر العالى بإنشاء شبه اتحاد جمركى، يخول كثيرا من البضائع الفرنسية الدخول إلى تونس دون دفع رسوم جمركية ، ويحرم صادراتها إلى فرنسا مثل هذا الحق .

وإن هذا الاتحاد الجمركى ، كما سهل لفرنسا الحصول على المواد التى تستوردها من تونس بأثمان أرخص من البلدان الأخرى ، حرم على هذه البلاد « تونس » أيضا حرية تقرير الرسوم الجمركية المتفقة مع مصلحتها ، وجعلها مجبرة أن تفرض على البضائع الأجنبية كلها مثل المكوس الجمركية التى حددتها فرنسا عليها عند دخولها البلاد اه .

وكان من نتيجة هذه السياسة الاحتكارية، وقوف الحركة التجارية فيما عدا نطاق المؤسسات الأجنبية ، وفى غير المصالح الفرنسية .

ك — ليبيا :

وأما طرابلس الغرب فكان شأنها شأن سائر المغرب : ضيق فى نقل التجارة فى البحر المتوسط إبان استفحال القرصنة . ولكن ما إن قضت الأساطيل الأوربية على هذه العصابات البحرية ، واستقر الأمن فى هذا البحر، حتى تسابقت لعقد الاتفاقات التجارية مع عواهل مراكش والجزائر وتونس وأمراء ليبيا ، زيادة على المحالفات والمعاهدات التى خفت إلى توقيعها مع الأمبراطورية العثمانية .

وكانت ليبيا تحتل بين بلاد الشمال الأفريقى منزلة مرموقة فى التبادل التجارى منذ أوائل التمدن الحديث ، وذلك من جراء وقوعها بين أوربة والسودان والحبشة وما حولهما من أواسط إفريقية ، وللخط التجارى الذى كان يخترقها بقوافل منظمة ، مارا بغدامس وفزان . ومع ذلك فإن كشف البرتغال طريقا للهند من ناحية رأس الرجاء الصالح ، كان شديد الأثر فى تجارة ليبيا ، أسوة بسائر بلاد البحر المتوسط .

هذا ، وكان عهد آل القرمنلى فيها عهدا حافلا بالعلاقات التجارية مع الشرق والغرب ، مزدهرا بالتجارة ، من جراء نفوذ هذه الأسرة الحاكمة فى البر ، وسلطة أسطولها فى البحر ، ولكن الفوضى التى استحكمت حلقاتها فى ولاية طرابلس فى الغرب عهد الحكم العثمانى المباشر ، بعد آل القرمنلى ، أفضت إلى عرقلة أسباب التجارة ، وكساد أسواقها .

ثم إنه لما أفلتت تونس من مطامع الطليان ، تحولوا إلى ليبيا يمهدون السبل لاحتلالها ، وذلك بتعزيز مشروعاتهم الاقتصادية فيها ، ولا سيما الملاحة التى تصلها بإيطاليا ، ثم انتهزت روما فرصة الاتفاق الذى وقعته مع بريطانيا العظمى وفرنسا ، وعمدت إلى احتلال ليبيا سنة ١٩١١ ، وحيال المقاومة الشديدة التى اصطدمت بها هناك من أصحاب البلاد ، ورغبة منها فى تأمين سبل الاستعمار والاستثمار ، خفت حكومة روما إلى تعبيد الطرق ، ومد الخطوط الحديدية ، وتوسيع شبكة الأسلاك البرقية والهاتفية ، فضلا عن زيادة الخطوط البحرية .

ولكن سياسة القهر التى جرت عليها فى معاملة أصحاب البلاد ، حملتهم على الهجرة تباعا ، حتى امتلأت بهم الأمصار العربية .

الفصل الخامس

الزراعة فى بلاد العرب فى عهد آل عثمان

١ — التطور الزراعى ونظامه الحكومى :

جرى العرب منذ فتحوا الفتوح ، على نظام « من أحيا أرضا مواتا فهى له » ، فأقبل الناس على الزراعة . وأما الأراضى المزروعة فإن بعض الفاتحين العرب من قادة وأجناد ساورت نفوسهم المطامع بقسمتها فيما بينهم ؛ ولكنهم مع ذلك أرادوا أن يتقيدوا بأمر عمر ابن الخطاب ، فرفعوا إليه هذا المطلب ، ولكن الخليفة خف إلى توجيه أوامره إلى عمرو بن العاص فاتح مصر ، وسعد بن أبى وقاص فاتح العراق ، يحذرهما من استجابة طلب المجاهدين ، ويأمرهما باستبقاء المزارع والأراضى فى حوزة أصحابها أهل البلاد ، يستثمرونها بكل حرية ، فتستفيد الحكومة من خبرتهم ، وتتغذى الخزانة من خراجها . وقد وقف الخليفة عمر موقفا حازما فى هذا الشأن حيال الصحابة أيضا من أهل شوراه ، الذين كانوا يحاولون إقناعه أن يبدل رأيه هذا ، قصد مكافأة المجاهدين بهذه الأراضى وتنشيطهم.

وأما آل عثمان فما تقيدوا بعدل عمر ، بل إنهم مثلما اعتمدوا على نظام الحكم العسكرى المطلق فى إدارة البلاد التى كانوا يفتحونها ، جعلوا أراضى ومزارع تلك البلاد من نصيب الأجناد أيضا . وقد وصف جودت باشا فى تاريخه إدارة السلطنة فى ذلك العهد ، بقوله : « وكانت الإدارة فى حوزة الأمراء العسكريين، وهم مرجع السلطة العسكرية أيضا ، فكان أمراء السناجق إبان الحرب هم الضباط الآمرين ، كما أن أمراء الأمراء كانوا رؤساء الفرق . أما أمراء الإيالات فكانوا المرجع الأعلى ، وعلى عاتقهم تقع مهمة تنظيم الجند، وبمقتضى عرضهم للباب العالى تمنح التوجيهات والرتب.

على أن أمراء الأمراء كانوا يوجهون « المرتبات المحلولة » إلى مستحقيها، وتصدر الإرادة السنية بذلك ، استنادا إلى التماساتهم .

والمقصود بالمرتبات المحلولة هنا ، الأراضى الزراعية التى كانت تمنح للغزاة والجنود ، وهى على قسمين : فمنها ما كان يسمى «زعامت» ، ومنها ما كان يسمى «التيمار» . على أن هذه المزارع التى كانت الغاية من توزيعها على الأجناد مكافأتهم وتنشيطهم ، لم تلبث أن صارت إلى البوار ، وتحولت تدريجا إلى أملاك خاصة ، استقل بها أهل النفوذ فى السلطنة ، ولا سيما الحكام والوزراء ، ووقفوها على أعقابهم .

وربما كان رستم باشا الصدر الأعظم صهر السلطان سليمان القانونى أول من ارتكب هذه البدعة ، ثم استفحل أمرها بعده إلى حد أن وزراء السلطان مراد الثالث وجهوا الزعامت والتيمار إلى خدمهم . ومن السهل معرفة مصير مزارع كانت تنتقل من أيدى الجند إلى أيدى الخدم ، وكان يتولى زرعها واستغلالها أمثال هؤلاء الجهال .

يضاف إلى ذلك فوضى الضرائب ، فإن الفاتحين الأولين من سلاطين آل عثمان كانوا يجرون فى جباية المكوس المرتبة على الأراضى المزروعة على سنة العرب ، فيستوفون العشر فقط ، بيد أن عمالهم وجباة الدولة ، ما كانوا يتقيدون بالنظام ، بل يجورون ويظلمون . فبدا للسلطان محمد الفاتح أن يجرى فى صدد استيفاء الضرائب المقررة على طريقة التلزيم ، رغبة منه فى دفع الخلل ورفع الشكاوى .

بيد أن التلزيم نفسه لم يلبث أن اعتوره سوء الاستعمال أيضا ، ولا سيما منذ عهد السلطان سليمان القانونى ، حتى إن الصدر الأعظم رستم باشا المشار إليه ، عهد إليه فى تلزيم الإيالات والإقطاعات فضلا عن الضرائب .

ومتى علمنا بأن هذه الالتزامات سواء أكانت للإيالات أم للضرائب ، إنما يتوخى المقبلون عليها المكاسب ، قدرنا من فورنا قدر إرهاق هؤلاء للشعب فى بلاد مترامية الأطراف ، إلى حد لا يمكن معه إجراء أية مراقبة . على أن هذه الالتزامات وإن كانت تجرى على طريقة الخراج ، إلا أنها كانت تتم

فى الواقع بمواطأة بين الملتزمين وبين الوزراء والحكام . وكان الملتزمون كثيرا مايقترضون الأموال من صيارف غلطة بالآستانة بربا فاحش ، ثم متى بلغوا مقر التزامهم تفننوا بأساليب الإرهاق والاختلاس ، يحمى ظهورهم شركاؤهم من الحكام والوزراء .

أما مجلس الولاية الذى كان يؤلف من أعيان البلاد ، فكان أعضاؤه خشبا مسندة ، إما لجهلهم أو لخوفهم من الحاكم ؛ بل كان بعضهم مطية للإضرار بمواطنيهم . ويقول أوسون Ohsoon « إنه كان فى أيام السلطان محمود الثانى اثنان وعشرون لواء ملزمة لعمال طوال حياتهم ، وكان هؤلاء العمال يلزمون الإقطاعات التى فى ألويتهم ، هذا فضلا عن ثلاث ولايات كانت وقتئذ ملزمة لحكامها الباشوات » .

وقد بسط دوڤالى De valey تأثير هذه الفوضى الإدارية والمالية ، وأجملها جودت باشا بقوله : « ولما أبى الأعيان أصحاب الدين والإنصاف التقدم لأخذ الالتزامات ، تزاحم عليها حثالة الناس ، فكان هذا سببا آخر لخراب القرى والمزارع مثلما خربت المدن ، ومصدرا لدفع الرعية إلى مهاوى الفقر » .

كل ذلك كان حافزا للسلطان محمود الثانى الذى اعتزم القيام بالإصلاح بعد قضائه على الإنكشارية ، لأن يصدر إرادة سنية فى سنة ١٨٢٦ يمنع فيها تلزيم الولايات مدى العمر ، حاظرا على الوالى أن يكون ملتزما .

ثم لما أصدر السلطان عبد المجيد الأول خطى كلخانة (١٨٣٩) وهمايون (١٨٥٦) ألغيت بمقتضاهما بعض ضروب الالتزام . ولم تكتف الحكومة بإصلاح أصول جباية الضرائب ، بل عمدت إلى إصلاح الضرائب نفسها ، على أساس العشر وويركو الأرض ؛ ولكنها إذ لم تجد وسيلة لإبطال تلزيم الأعشار ، قامت سنة ١٨٧٠ بإصلاح أساليب استيفائها .

على أن هذه النظم والقوانين ما كان بوسعها أن تستأصل الخلل الذى استقر

مع الزمن ، هذا فضلا عن أن الأحوال المالية بالإضافة إلى المفاجآت السياسية، لم تترك للسلطنة الفرصة للعناية الخاصة بتنشيط الزراعة ، ومباشرة أعمال الرى والسدود .

والآن وبعد أن أجملنا الكلام على أحوال السلطنة ، نعود إلى التخصيص، فنلم بشئون كل قطر على حدة .

ب — الزراعة فى مصر :

« إن مصر هبة النيل » قال هذا هيرودت . وهو فى الواقع إنما كان يردد ما كان يعلنه كهنة المصريين ، معربا عن الحقيقة المجردة .

بلى ، ليست مصر إلا هذا النهر المبارك، الذى يجرى فى وسط واد طويل يبلغ امتداده من مدخل مصر حتى البحر مائة وثلاثة وعشرين مريا متر(١) على تقدير أمير الألاى جاكوتان Jacotin .

وقد أيد هذا إستيف Esteve فى كتابه « وصف مصر » حيث قال : إنما يرجع الفضل فى وجود الزراعة بمصر إلى فيضان النيل ، ولولاه لما أخصبت تربتها ، بل كانت عرضة للرمال ؛ وإن درجة الفيضان فى هذا القطر ، هى المقياس الوحيد للمحاصيل الزراعية » .

فمصر إذا هى قطر زراعى قبل كل شىء آخر ، كانت ولا تزال كذلك . وبينما كانت العراق ميدان فتن بين المتنازعين على المناصب ، وكانت بلاد الشام ساحة حرب بين المسلمين والصليبيين ، كان هذا القطر منصرفا إلى الزراعة يوفيها حقها ، ويستثمر خيراتها .

ثم كان من نصيبه الدخول فى حوزة آل عثمان فى أوائل القرن السادس عشر ، فما تبدل مستوى نشاطه فى الحقل الزراعى برغم تبدل الحكام ؛ وليس أدل على ذلك من خراج مصر فى ذلك الحين ، وما كان يترتب منه على القسم الزراعى ، وكان يقدر بمليون جنيه مصرى .

---

(١) المريامتر المربع : يعادل ١٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ هكتار .

وقد ظل هذا المرتب على حاله مع زيادة طفيفة فى عهد السلاطين العثمانيين محمد وأحمد ومصطفى ، وذلك خلال القرن السابع عشر .

بيد أنه لما صار الحكم إلى المماليك البكوات ، الذين حكموا باسم آل عثمان وتحت إشرافهم ، لحق الأهالى الذل والإهانة ، على رواية على باشا مبارك فى الخطط الجديدة التوفيقية ، قال : « فقد هاجر كثير منهم إلى الديار الشامية والحجازية وغيرها ، وخربت البلاد ، وتعطلت الزراعة من قلة المزارعين ، وعدم الاعتناء بتطهير الجداول والخلجان ، الذى عليه مدار الخصب » . ولما احتلت الحملة الفرنسية البلاد المصرية ، كان حالها لايزال على ماوصف على باشا .

على أن الفرنسيين ، برغم إمعانهم فى درس المشروعات الإصلاحية لمصر ، ووضع برامجها ، تعذر عليهم مع ذلك تحقيق أى مشروع منها ، لأنهم لم يتمتعوا هنالك بشىء من الاستقرار . بل إن الأراضى المستغلة تناقصت مساحتها فى عهدهم ، وتناقص خراجها إلى مايعادل ٨٩٦،٦١٣ جنيهاً فقط ، ثم أخذت الفلاحة تنتعش وتزدهر مذ صار حكم مصر إلى الأسرة المحمدية العلوية ؛ لأن محمد على باشا خف إلى إنقاذ الفلاح من مخالب الملتزمين ، وصرف عنايته إلى الزراعة وإصلاح شئونها ، فكان من مساعيه جلب بزور القطن من سورية وغيرها ، والنيلة من الهند ؛ كما استقدم العمال الفنيين من شتى البلاد ، وأكثر من غرس الأشجار . وعلى رواية باتن Paten إنّ موارد الأقطان وحدها التى عنى هذا الوالى بزراعتها ، مكنته من الثورة على الباب العالى » . وعلى رواية كلوت بك بلغ خراج الزراعة سنة ١٨٣٣م : ١٫٠٨٤٫٩٢٢ جنيها مصريا ، وهذا المبلغ وإن كان لايدل على تحسن محسوس فى الزراعة ، ولكنه كان مع ذلك بمثابة باكورة تقدم ظهر فيما بعد ، وخصوصا أيام الخديو إسماعيل باشا ؛ ويرجع الفضل فى ذلك إلى الأخذ بالأساليب الفنية الحديثة ، بالإضافة إلى الاستقرار السياسى . هذا ، وكان

وادى النيل ، وفى ذلك الوجه البحرى ، خاضعا لنظام الرى القديم ، الذى يرجع إلى آلاف السنين . ولما وجد محمد على باشا الكبير نفسه حرا طليقا ، قرر تغيير هذا النظام ، فأمر مهندسيه ، وعلى رأسهم « لينان » و «موجل» سنة ١٨٤٥ م ، بإقامة القناطر الخيرية ، فكانت باكورة الأعمال الهندسية على النيل : ومع أن هذه القناطر بقيت معطلة لظهور عيوب فى تصميماتها ، فإن ذلك لم يثبط الخديو إسماعيل عن مواصلة السعى للاستفادة من النهر استفادة حقا ، فعمد إلى إنشاء الترعة الإبراهيمية ، وهى أكبر وأطول ترعة فى العالم ؛ كما أنه اهتم بإقامة المضخات على النيل نفسه .

هذا ، وكانت بريطانيا العظمى قد انتدبت مستر كليف سنة ١٨٧١ م لدرس مالية مصر ، فجاء فى تقريره الذى رفعه إليها : «إن الأراضى المزروعة بلغت وقتئذ ١٠٧ ، ٨٠٥ ، ٤ فدان ، وإن الأراضى القابلة للزراعة والباقية دون استغلال تبلغ ... ، ٩٨٠ ، ١ فدان » على أن بعض المؤرخين روى أن الحملة الفرنسية أحصت أراضى مصر المزروعة ، فكانت تناهز ٤،٥٤١،٢٧٩ فدان . فإذا صح هذا الرقم تكون الزيادة فى الأراضى المزروعة حتى عام ١٨٧١م قليلة جدا ، خلافا لما رواه مستر كليف المذكور حيث قال : « وإن مساحة الأراضى المزروعة زادت خلال الثلاث عشرة سنة التى قضاها الخديو إسماعيل فى الحكم ٥ ر ٣٣ ٪ على ما كان من قبل » .

هذا ، وقد دخلت زراعة وادى النيل عهدا جديدا فى أثناء حكم خلفه الخديو توفيق باشا ومابعده . وذلك من جراء تقدم العلوم الزراعية الحديثة أواخر القرن التاسع عشر ، وما رافقها من اختراعات قلبت أساليب الفلاحة رأسا على عقب ، وخصوصا أن الاحتلال الإنكليزى لمصر عمل على تسهيل أسباب الاستفادة من هذه العلوم والاختراعات .

وقد عنيت مصر منذ ذلك الحين بالمنشآت الزراعية . فى سنة ١٨٨٩ م قامت مدرسة الزراعة فى الجيزة ، وما زالت تتقدم حتى أصبحت اليوم من

أهم كليات الجامعة المصرية،وفى سنة ١٨٩٨م تألفت الجمعية الزراعية الخديوية، وفى سنة ١٩٠٩ أنشئت مصلحة الزراعة ، وأصبحت وزارة سنة ١٩١٥ م ، هذا فضلا عن قيام الأعمال التعاونية .

وعلى هذه الأسس ، وبفضل المشروعات المهمة ، وخصوصا الخزانات الكثيرة أصبحت المساحة المزروعة أوسع كثيرا مما كانت . كما أن نسبة الإنتاج زادت أيضا على قدر الخبرة والتحول من أساليب الرى القديمة إلى الطرق الحديثة ، أكثر منها بالنسبة لاتساع الأراضى المزروعة. فى سنة ١٨٩٢م كانت مساحة الأراضى المزروعة قطنا نحو مليون فدان ، محصولها قرابة خمسة ملايين قنطار ؛ فأصبحت هذه المساحة بعد سنين نحو مليون وثلاثة أرباع مليون من الأفدنة ذات محصول يقارب تسعة ملايين قنطار .

ومثل ذلك القمح، فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة منه سنة١٩٠٢م مليونا وربع مليون فدان ، تغل سبعة ملايين أردب فقط ، فأصبحت بعد قليل نحو مليون ونصف مليون من الأفدنة ، تعطى تسعة ملايين أردب تقريبا ، فسجلت مصر بجهود أهليها وحكوماتها نهضة زراعية مباركة ، جعلتها فى مقدمة البلاد العربية ثروة وعمرانا .

ح — الزراعة فى السودان :

يمكن تقسيم بلاد السودان من حيث الثروة الزراعية الطبيعية إلى ثلاث مناطق :

١) المنطقة الشمالية المتاخمة لمصر ، وقد استطاعت بأساليب الزراعة البدائية أن تغل ما يسد حاجة سكانها ؛ وأهم حاصلاتها النخيل والقمح وبعض الفواكه ، وشرعت تزرع القطن منذ مستهل هذا القرن .

٢) المنطقة الوسطى ، وهى خصبة التربة ، سهلة الرى ، حافلة بالأنهر والسواقى . ومع أنها تشمل نحو ثلاثمائة مليون من الأفدنة الصالحة

للزراعة ، كانت الزراعة فيها وما زالت مقتصرة على جزء صغير من مساحاتها الواسعة ، وهى إنما تعتمد على أساليب الزراعة الأولية ، والأهالى فيها يزرعون لسد حاجاتهم الضرورية وليس للاتجار .

٣) المنطقة الجنوبية عند خط الاستواء ، وهى ملأى بالغابات، وتطفح بمياه المستنقعات ، ومع ذلك تأتى فى المرتبة الثانية من حيث الثروة الزراعية بعد المنطقة الوسطى . وفيها ينمو الموز والأنج «المانجو» والأناناس والباباى عفوا دون زرع .

وقد فكر الإنكليز منذ استعادوا السودان ، أن يجعلوا من تلك البلاد مزرعة للقطن تغذى معاملهم ؛ وقد أثار اللورد كتشنر منذ دخوله البلاد موضوع بناء خزان عند سنار ، وزراعة القطن فى الجزيرة ، وشجعت حكومة الخرطوم السودانيين على زراعة القطن ، فأنشأت منذ عام ١٩٠٣ مكتبا للتجارب الزراعية فى مدينة شندى ، ولبى المزارع السودانى هذه الدعوة ، فأقبل على زراعة القطن منذ سنة ١٩٠٠ ، وبلغت المساحة المزروعة منذ سنة ١٩٠٥ : ٨٩٨ ، ٢٣ فدانا .

ومن ثم تحركت لانكشير ، فأنشأت نقابة السودان الزراعية فى سنة ١٩١٠ ، وباشرت زراعة الأقطان فى الزيداب والدامر ، وبدأت بزراعة خمسة آلاف فدان فى الجزيرة ، وكانت هذه المساحة تزداد عاما بعد عام . وخصوصا بعد أن قامت الحكومة بمشروع كبير لرى أرض الجزيرة فى سنة ١٩١١ ، ساعد على زراعة القطن فى نطاق واسع تحت إشراف شركة السودان الزراعية .

على أن محاصيل القطن فى السودان قدر لها أن تكون فى النتيجة من حظ الإنكليز دون غيرهم ؛ لأن هذه الشركة ومعها شركة كسلا التابعة لها ، هما صاحبتا الحق فى احتكار هذا المحصول . والواقع أن القطن ليس خاضعا وحده للاحتكار فى السودان ، بل إن الحكومة تشترى بوساطة الشركة

المتحدة من المزارع السودانى إنتاجاته الأخرى ، من فاصوليا وبطاطس وقمح وسمسم ، بأثمان معتدلة ، لتبيعها فى أسواق مصر وغيرها بأثمان عالية .

ء — الزراعة فى بلاد الشام فى عهد آل عثمان :

١) روى خليل الظاهرى ، وهو من أهل المئة التاسعة للهجرة ، وعاصر دخول الشام فى حوزة السلطنة العثمانية : أنه كان على عهده نيف وألف قرية ومدن صغار فى حوران ، وأنه كان فى إقليم غوطة دمشق نيف وثلاثمائة قرية ، فضلا عن المدن الصغار وبلدان تشبه المدن ، وأنه كان فى وادى التيم وما إليه ، ثلاثمائة وستون قرية .

وقد علق الأستاذ محمد كرد على فى كتابه خطط الشام على هذه الرواية بقوله : « وإذا أحصيت قرى هذه الأقاليم الثلاثة اليوم لاتجدها فى حوران تزيد على أربعمائة قرية ومنها الخرب ، وفى الغوطة على خمسين ، وفى وادى التيم على ثلاثين إلى أربعين . وهكذا سائر بلاد الشام ، فإن حلب كان فيها قبل العثمانيين ٢٢٠٠ قرية ، فأصبحت ٤٠٠ فى القرن الحادى عشر ، ومنها ماظل خرابا إلى النصف الأخير من القرن الماضى ، لأن معظم عهد العثمانيين انقضى فى مظالم ومغارم ، وكان من جندها ، ولاسيما الإنكشارية فى آخر عهدهم ، أدوات تخريب لم يشهد الناس أفظع منها » .

وترجع أسباب انحطاط الزراعة فى بلاد الشام ، وخراب دساكرها فى العهد العثمانى ، إلى أسباب متعددة تتلخص فيما يلى :

١) الاعتماد على طريقة تلزيم الأمصار والإقطاعات .

٢) كثرة تبدل متولى السناجق وغيرها ، حتى لم يكن فى وسع أحدهم مباشرة الإصلاح .

٣) قلة الأمن على الأرواح والأموال ، وتعرض أهل البادية للمدن وتخريبها .

٤) النقص فى كل من رءوس الأموال والأيدى العاملة .
٥) الفوضى فى الضرائب .
٦) انتقال ملكية المزارع إلى رجال الحكم وذوى النفوذ ، وهم غير قادرين على الفلاحة إلا القليل منها .
٧) عدم وجود الطرق لنقل المحاصيل .

هذا فضلا عن الفتن الداخلية التى كانت تحدث بين المتولين أنفسهم ، وعدا القتال الذى كان كثيرا مايقع بين طوائف الأجناد بعضهم مع بعض ، وعلاوة على الغزوات الخارجية التى كانت سورية عرضة لها حينا بعد حين، ومنها حملات نابليون الأول وعلى بك الكبير وإبراهيم باشا المصرى ، وغزوات الوهابيين .

غير أن لبنان الذى قدر له فى عهد المعنيين والشهابيين السلامة من هؤلاء الباشوات والغزاة ،كان أحسن حالا من غيره ، يتجلى لنا هذا بكتاب وضعهسنة ١٧٨٤ ڤولنىVolney السائح المعروف،وأسماه: Voyage en Syrie فهو عقب إطراء نشاط اللبنانيين ، ذلك النشاط الذى حول صخورهم إلى تربة مخصبة ، قال « فأمام هذا المنظر الخلاب نسيت أنى موجود على أرض تركية ، ثم إذ ذكرت هذه الحقيقة فلأقدر ما للحرية من التأثير الكبير فى مقدرة الشعوب » .

٢) كانت الحبوب على أنواعها والبقول أهم أنواع الزراعة فى بلاد الشام ، ولا سيما القمح والشعير ، وذلك لأنها لاتحتاج إلى الرى ، ولا تتطلب رءوس أموال كبيرة .

وكانت زراعة القطن وقصب السكر من الزراعات التى تدر على سورية الخيرات ، ومثلها الكرمة والمشمش والزيتون وتوت الحرير .

وقد بلغت صادرات بلاد الشام من القطن سنة ١٨٦٩ : ٢،١٠٠،٠٠٠ كيلو ، ثم كان افتتاح قناة السويس فى ذلك العام بداية عهد اضمحلال زراعة

هذا الصنف فى بلادنا ، وذلك من جراء المنافسة التى منى بها من قبل قطن مصر وأمريكا .

غير أن الزراعة السورية شرعت منذ صدر القرن التاسع عشر ، تنتعش وتزدهر ، من جراء الإصلاحات الإدارية والعسكرية التى قامت بها السلطنة ، بالإضافة إلى أخذها بأسباب العمران المدنى ، فالأنظمة التى وضعها السلاطين محمود وعبد المجيد وعبد العزيز ، التى ترمى إلى إصلاح الشئون الزراعية ، وذلك بتقرير العدل والأمن وإنصاف المزارع ، رافقتها أحداث جديدة ، ساعدت هؤلاء السلاطين على بلوغ الأمنية . ونحن نجملها فيما يلى :

أولا : افتتاح قناة السويس ، وهى بتقصيرها طريق الهند عملت على زيادة ارتياد البواخر لمرافئ سورية ، وتسهيل نقل محاصيلها إلى الأسواق التى تحتاج إليها .

ثانياً : بالإضافة إلى تأمين النقل البحرى مدت فى الأراضى السورية الخطوط الحديدية التى ذكرناها ، وبلغ طولها نحو ألفى كيلو متر ؛ وفتحت الطرق الكثيرة ، وبلغ امتدادها سنة ١٩١٦ (٣١٤٣ كيلو متر) .

وكان أهم هذه الطرق :

١) بيروت — دمشق وقد نال امتيازها الكنت برتوى سنة ١٨٥٧ .

٢) حمص — طرابلس سنة ١٨٨٣ .

٣) حوران — دمشق سنة ١٨٨٨ .

هذا ، إلى أن حكومة الآستانة تمكنت منذ سنة ١٨٨٩ من توسيع الطرق العامة فى سورية ، بمقتضى قانون أصدرته ، خصص عشرة فى المئة من ريع البنك الزراعى لتعمير الطريق وتعبيدها .

وبهذه الخطوط الحديدية والطرق ، نشط المزارع والفلاح إلى العمل ،

وذلك بإحياء الأراضى الموات، وتسميد التربة ، بعد أن كان قد هرب من الزراعة حينما كانت أجور النقل تزيد على أثمان الإنتاج .

ثالثا : دخول رءوس الأموال الأجنبية ، وهى فضلا عن قيامها بتعمير المرافق الضرورية ، تسربت إلى أيدى الزارع والتاجر عن طريق المصارف وغيرها .

رابعا : نزول جاليات فى سورية كانوا أعرف من أهلها بأصول الزراعة ، ومنهم الجركس ومهاجرو أوربة ، فأنشأ هؤلاء مزارع على الطراز الحديث، كانت نماذج لأهل البلاد .

خامسا : المدارس الزراعية ، فقد أقام الآباء البيض واليهود بفلسطين مدارس للزراعة ومشاتل ، كما أنشأ اليسوعيون فى تعنايل مشاتل أخرى إلى جانب مزارعهم التى قامت على الفن ، ثم تحققت نية حكومة سورية على إنشاء مدرسة سلمية الزراعية سنة ١٩١٠ .

بفضل هذه التطورات التى حدثت فى بلاد الشام منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وبفضل توافر أسباب النقل العالمية ورخص أجورها ، أخذت الزراعة تتقدم بسورية تقدما مطردا محسوسا ؛ وقد قدر روبن Ruppin إنتاج القمح فيها أواخر عهد آل عثمان بمليون طن ، والشعير بنصف مليون ، فضلا عن البقول كالفول والحمص والعدس والسمسم وغيرها .

وإلى هذا ، فإن سهولة تصدير الأثمار أفضت إلى زيادة التشجير . فالزيتون تضاعف عدد أشجاره مابين سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨٥ ، ثم ما زالت زراعته تزداد ، والكرمة تكاثرت ، حتى إن مساحة الأراضى المغروسة منها قدرت بنحو ٨٤٫٧٩٩ هكتارا . وذلك سنة ١٩٠٩ . والتوت أصبح محط الأنظار منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حتى بلغ إنتاجه من الفيالج «الشرانق» قبل الحرب العالمية الأولى ستة آلاف طن . ولكن ظهور الحرير الصناعى أفضى إلى كساده ، وجعل الناس يتحولون عنه إلى الحمضيات والموز ، ويقبلون

على زراعتها إقبالا باهرا . فبيروت التى كانت سنة (١٩٠٢) تصدر خمسين طنا من البرتقال فقط ، أصبحت تصدر منه سنة ١٩١٠ أربعمائة وثمانين طنا . وأما المشمش فلم تقتصر زراعته على دمشق ، بل شملت أنطاكية وفلسطين . وقد قال القنصل الفرنسى جلبرت فى أحد تقاريره الرسمية : « إن محصول دمشق من المشمش أصبح سنة ١٨٩١ نحو ٦٦ ألف قنطار ، وكان لايتعدى فى سنة ١٨٨٤ مقدار ٤٥٠٠ قنطار .

هذا بالإضافة إلى نشاط قليل فى زراعة القطن ، وإقبال كثير على زرع التبغ . وقد بلغ إنتاجهما قبل الحرب العالمية الأولى : القطن ١٫٥٠٠ طن ، والتبغ ١٫٥٦٤ طن .

ولكننا مع ذلك لانزعم أن الزراعة فى هذه الحقبة بلغت المستوى المطلوب ، وذلك لأن الأراضى السورية التى تعتبر قابلة للاستثمار ، والتى كانت تبلغ مساحتها ١٥٠ ألف كيلو متر مربع ، لم يكن يستثمر منها إلا أربعون ألف كيلو متر مربع تقريبا ، منها ألفا كيلو متر فى لبنان .

هـ — الزراعة فى العراق :

يخترق العراق نهران عظيمان : دجلة والفرات وتنساب إلى جانبيهما أنهر أخرى وجداول ، جعلت هذا القطر أوفى من مصر فى مساحة الأراضى الزراعية : فبينما هذه المساحة لاتتجاوز فى أرض الكنانة ٨٥و٥٠٠و٠٠٠ دونم ، فهى فى بلاد الرافدين تبلغ ٩٢و٢٠٠و٠٠٠ دونم .

بيد أن الأراضى المروية والصالحة للرى فى العراق ، هى دون مافى مصر اتساعا ، وتعادل نحو الثلث منها ، ولا تتجاوز أحد عشر مليون دونم ، ومع ذلك يعتبر العراق قطرا زراعيا ، لأن ثمانين فى المئة من أهله يمارسون الفلاحة ، ويعنون على الأكثر بزراعة الحبوب .

فتح العرب العراق فى خلافة عمر بن الخطاب ، فكتب إلى قائد الحملة سعد بن أبى وقاص يأمره بترك الأرضين والأنهار لعمالها ، وذلك برغم معارضة بعض رجال شوراه ، وبرغم هوى بعض أركان الحملة؛ فتمتع العراق فى صدر الإسلام ، وخصوصا بعد أن استتب الأمر للأمويين بشيء كثير من الاطمئنان والازدهار .

ثم ما كاد ينتقل الملك إلى ربوعه زمن العباسيين ، ويصبح هذا القطر ألف الوصل بين الشرقين الأقصى والأدنى ، حتى أصاب الزراعة فيه نجاح مرموق ، إلى درجة أن مساحة أراضيه المستغلة بلغت على رواية بعضهم ستة عشر مليون فدان .

غير أن هذا الازدهار أخذ يضمحل تدريجيا مذ جاء الترك ينازعون العرب والفرس على الزعامة فى بلاد العباسيين وقاعدتهم ، وخصوصا منذ انقلبوا إلى التقاتل فيما بينهم ، مما أطمع المغول وغيرهم فى بلاد الإسلام ، وأفضى فى النهاية إلى وقوع تلك الكوارث فيها . وحسبنا ذكر هلاكو وتيمورلنك للإشارة إلى فظاعة تلك الكوارث التى ألمت بالعراق .

أجيال أربعة توالت على الشرق الأدنى قبل قيام السلطنة العثمانية ، فكانت القاضية على عمرانه . ولا غرو ، فهل يكون نصيب قطر أمسى ميدانا للقتال غير الخراب ؟ أجل فبسبب تلك الفتن الحالكة ، سدت الترع والأنهر التى كان الخلفاء قد احتفروها وأصلحوها ، وضاع الأمن ، فانصرف الناس عن الزراعة إلى الحروب طوعا أو كرها . وكانت مغبة ذلك مجاعات عامة فى العراق وغيرها ، رافقها الغلاء فى بعض السنين والوباء ، حتى أكل الناس فيه الميتة والكلاب والسنانير ، على ما رواه ابن العبرى وابن الأثير وغيرهما .

ولما استولى آل عثمان على العراق كان خصبه قد تحول محلا ، وأصبح محط رحال بدو نجد والجزيرة ، يعبرون الفرات إليه للرعى . هذا ، إلى أن بعد العراق عن دار السلطنة ، وانصراف العثمانيين فى الجملة إلى

الحروب عن تعهد سلطتهم بالإصلاح والعمران ، كل ذلك كان مدعاة لاستمراره على حالة من البوار حتى حين قريب .

ولا نكران بأن مساعى فردية برزت خلال العهد العثمانى ، كان القصد منها العناية بالزراعة ، ولكن تلك المساعى لم تثمر على وجه عام ، إما لأنها كانت موضعية أووقتية ، أو أنها كانت من قبيل المظاهر ، يقصد منها الدعاية فحسب . من ذلك أنه لما استتب الأمر للسلطان سليمان القانونى ، أعار جانب الزراعة عنايته ، فرفع مستوى روف السليمانية ، لوقاية كربلاء من الفيضان ، ثم وسع الترعة المعروفة بالحسينية ، وزاد فى عمقها . وهو إذ اقتصر على هذه المشروعات لم يكن فى الواقع يريد إحياء الزراعة فعلا ، وإنما أراد استرضاء إخواننا الشيعة ، الذين كانوا أنصار الفرس ، وتطييب خواطرهم .

ثم اقتصرت إصلاحات الولاة من بعده على بناء الجوامع ، وترميم المزارات ، وتعهد مالا بد منه من أعمال الرى الجزئية . حتى إذا صارت الولاية لحسن باشا فى صدر القرن الثامن عشر ، تعدى ذلك إلى مباشرة العمران الحقيقى . فكان فى جملة إصلاحاته : أعمال الرى ، وإنشاء الجسور ، وشق الجداول والأنهر الصغيرة ، رغبة منه فى إسكان العشائر مناطق الحضر . غير أن خلفاء المماليك الذين حكموا العراق حكما شبه مستقل ، عادوا إلى إهمال الزراعة . واستمر الحال على هذا المنوال إلى أن أتيح للسلطنة استعادة الحكم على العراق ، وأخذت فى التجديد ، فعرف عهد الولاة منذ ذلك بكثير من الإصلاحات الزراعية . وفى سنة ١٢٧٠ هـ = ١٨٥٣ م نصب على ولاية بغداد رجل لا يزال ذكره عطرا ، وهو محمد رشيد باشا ، الملقب بكوزلكى . فقضى فيها عهدا قصيرا ، ولكنه كان مليئا بالإصلاح . وربما كانت سياسته القائمة على شق الترع الكثيرة ، وتنظيف ما كان

موجودا منها ، وإصلاح الأقنية ، ترتكز على شيء من السياسة الحكيمة ، الرامية إلى توسيع الأصقاع المأهولة ، وزيادة الواردات .

وخلفه بعد بضع سنين مدحت باشا (١٨٦٩) وهو كما عنى بالإصلاحات العسكرية والمدنية ، اهتم جد الاهتمام بتعمير العراق من الجهة الزراعية . وفوق ذلك شملت جهوده التى لا تعرف الكلل ، وسائل الانتقال فأصبح أسطوله المؤلف من زوارق بخارية ، يمخر بين بغداد والبصرة . وما أشد ما كان لهذه الملاحة من خدمات لإحياء زراعة العراق ؟ .

كان الفلاح العراقى يؤدى للدولة عن الأرض الأميرية التى يستغلها ثلاثة أرباع إنتاجها ، فضلا عن الأجرة . وكان هذا الحيف كثيرا ما يفضى إلى المشادّة بين الحكومة والبدو والفلاحين . وقد عمل مدحت باشا على تغيير هذا القانون ، وبادر إلى قسمة الأراضى الأميرية قطعا صغيرة ، وعرضها على الفلاحين للتملك بشروط سهلة ، وكان من نتيجة ذلك أن زادت الغلال ، وقل التمرد !

ويبدو أن ثروة العراق الزراعية لفتت فى ذلك الحين نظر إسماعيل باشا خديو مصر ، ففكر فى أن يكون لبلاد الرافدين نظام للرى ، يقوم على أساس نظام مصر ، فانتدب وفدا سافر للعراق ، ودرس فيه مواضع السدود والترع القديمة ، ولا سيما سد الهندية . ولكن أزمة مصر المالية التى استحكمت حلقاتها أواخر عهد هذا الخديو حالت دون تحقيق أى مشروع .

وكأن مركز العراق الاستراتيجى حمل السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٩) على الاهتمام بهذا القطر أيضا ، ولا سيما أن بريطانيا العظمى كانت لا تبرح تضاعف نفوذها فيه ، وبالإضافة إلى منح جلالته للألمان امتياز خط بغداد وامتيازا آخر للتنقيب عن البترول صحت نيته على القيام ببعض المشاريع التى تحمى الزراعة . وقد عهد إلى المهندس السير

وليم كوكس أن يدرس فى العراق شئون الرى . ولكن التقارير المسهبة التى وضعها هذا المهندس ، وبسط فيها ما يمكن تحقيقه من الإصلاحات ، وما ينتظر أن تدرّ من الخيرات ، ذهبت أدراج الرياح ، وذلك بسبب الظروف السياسية والمالية التى كانت تحيق بالسلطنة .

على أن عهد الاتحاديين فى تركية لم يخل أيضا من بعض المشاريع العمرانية فى العراق وأهمها تلك السدود التى أقامها رديف باشا فى ولاية البصرة لدفع الفيضان . وكذلك سد الهندية على نهر ديالة (١٩١١ — ١٩١٣) الذى أعاد إلى منطقة الحلة رونقها القديم ، حينما كانت توصف بالفيحاء . ويعتبر هذا السد أهم مشروع للرى حتى الآن فى العراق .

وفى الجملة ، قد قدر على تركية أن تجلو عن العراق وأراضيه المستغلة لاتزيد على مليونى فدان ، وسكانه لايتجاوزون ٢و٨٥٠و٠٠٠ نفس ، على حين أن هذا الرقم يكاد يعادل سكان بغداد وحدها فى القرن التاسع عشر ، حين كان عدد سكان العراق وقتئذ يناهز عشرين مليونا من الناس .

و — الزراعة فى جزيرة العرب :

ماذكرت جزيرة العرب إلا سبق إلى الذهن تصور خاطئ يبرزها للأنظار كأنها صحراء فسيحة ، مليئة بكثبان من الرمال ، خالية من السكان ، اللهم إلا من قبائل بدوية يقوم معاشها على الغزو والنهب . والواقع أن هذه الجزيرة ، وإن كان يغلب على بعض أطرافها هذا الطابع الذى عرفت به ، ولا سيما حيث الصحراء الكبرى الملقبة بالدهناء ، فيما بين نجد وحضرموت وبلاد عمان والحجاز ، والصحراء الصغرى بين الشام ونجد ، فإن فيها مناطق أخرى ، وخصوصا فى السواحل ، آهلة عامرة ذات مزارع كثيرة . وعدا ذلك ففى جزيرة العرب جبال عالية كثيرة الأشجار والمياه ، آهلة بالسكان . ويعتبر جبل السراة وهو الحاجز بين نجد وتهامة من أخصب هذه الجبال ،

ومصدر ثروة اليمن منذ القديم . ففيه عيون جارية تنسكب ، فتشكل أنهارا فى أودية متسعة . وقد قال عنها صاحب « الرحلة اليمانية » إنها تزرع ثلاث مرات كل عام . ومنها جبل عمان الشهير بالجبل الأخضر ، فضلا عن غيرهما من الجبال فى شمر ونجد والحجاز ، وكلها صالح للزراعة .

وإذا كان خصب بلاد القصيم الواقعة بين شمر والرياض غير معروف على وجه عام ، فمن ذا الذى يجهل ثمار الطائف وهواءها ، حيث يصطاف أمراء مكة وسراتها ؟ ومن ذا الذى لايرى النخيل يغطى أمامة مسقط ؟ بل من ذا الذى يجهل تلك الواحات الخصبة التى تنتشر فى أودية الجزيرة الكثيرة الحافلة بالمزارع، والقرى المشهورة بخصبها وجناتها ، كوادى العقيق ووادى حضرموت ؟ . .

وتدل الآثار والأخبار على أن العرب فى صدر الإسلام كانوا يعنون بالزراعة، ويعتمدون على بلادهم فى ادخار مؤنهم. فقد أشار «كتاب وفاء الوفا فى أخبار دار هجرة المصطفى » إلى عيون وآبار كثيرة لم يبق لها أثر فى زمننا . وروى الشيخ محمد بيرم أن عشر ماحول المدينة وحدها كان ينتج فى خلافة عمر بن الخطاب حوالى أربعمائة ألف أردب من الشعير دون سواه ، فضلا عن بقية الجهات . وعلق على قوله هذا « أنه لو جمع حاصل جميع ما فى الحجاز لما بلغ جزءا من مائة من ذلك المقدار . وروى أيضا أن الخليفة المشار إليه حمى فى وادى القرى منطقة تكفى لرعى أربعين ألفا من الخيل المسبلة . ثم عمد الخليفة عثمان بن عفان والذين خلفوه إلى زيادة ذلك المقدار أضعافا .

وكانت اليمن قديما ولا تزال مشهورة بخيراتها الزراعية ، وإن لم تكن فيها أنهر بالمعنى المفهوم ، وإنما تعتمد زراعتها على سيول تروى مع الأمطار البساتين والحقول .

وإلى وفرة الحبوب والبقول والخضر فى اليمن ، تنتج الوديان الجنوبية الفواكه الكثيرة ، التى تنتجها المناطق الحارة ، على حين أن البقاع الجبلية تعطى الأثمار الكثيرة الأخرى .

ولكن الخراب والبوار حاقا بجزيرة العرب مذ صدر عنها أهلها إلى الأمصار الأخرى ، مهاجرين أو فاتحين ، واتخذوا منها مواطن جديدة ، فكان من مغبة ذلك اقتحام البداوة معظم أطراف الجزيرة، فأجدب خصبها ، وأصبحت كثرتها تعتمد حتى فى تأمين قوتها على موارد غيرها ، وعلى المهاجرين من أبنائها . وفضلا عن ذلك رافق العهد العثمانى أحداث عالمية ، زادتها فقرا على فقر ، ولا سيما تحول سبل التجارة إلى المحيط الأطلنطى ؛ فإن كشف رأس الرجاء الصالح ، أفضى إلى حرمانها تلك الموارد ، التى كانت تجنيها بقيامها مقام الوسيط بين الشرق والغرب ، وبنقل السلع المتبادلة بينهما بقوافلها وسفنها الشراعية ؛ كما أن اختراع البخار من بعد ، قضى القضاء المبرم على هذه الموارد .

وهذا ما كان يحمل الدولة العثمانية ومصر وتونس على أن ترسل كل عام الإعانات إلى أهل الحرمين، تأمينا لمعاشهم ، وفى جملة ذلك مقادير من القمح كانت مرتبة على مصر . على أن اليمن وبعض أطراف الجزيرة استمرت تعيش بالكفاف ، مستغنية عن الواردات الأجنبية ، واستمرت تصدر البن وغيره ؛ ولكن الزراعة على وجه عام أمست فى الجزيرة محدودة النطاق ، ومحصورة فى بعض النواحى ، وهى مع ذلك لا تسمن ولا تغنى من جوع .

ز — الزراعة فى المغرب :

قال أوغسطين برنار Augustin Bernard : تقدر مساحة إفريقية الشمالية ، عدا المتسع الخالى الذى يمتد شطر الجنوب بنحو مليون كيلو متر مربع . وهو يعادل تقريبا مساحتى فرنسا وأسبانيا معا ، بيد أن المساحة المثمرة

فى شمالى إفريقية هى فى الواقع غير متسعة ، وذلك لوجود عدة مقاطعات لاتصلح للفلاحة ، لأن أراضيها صخرية ، أو لنتوءات بارزة فيها ، أو لشح فى أمطارها . على أن هناك منطقة ضيقة تجاور البحر ، تعتبر فى الحقيقة جد ملائمة ، وأعنى بها المعروفة بالتل « الجزائر » .

والواقع أن الأمصار التى تمتد فى شمالى إفريقية كانت برغم ذلك ولا تزال ، تعتمد فى حياتها الاقتصادية على الفلاحة وتربية المواشى ، حتى يمكن القول إن تسعة أعشار مواردها تقوم على الفلاحة وما إليها . وكانت تستعيض إبان ازدهارها السياسى ، عما بخلت عليها به الطبيعة ، بالنشاط فى العمل والحيلة للاستثمار . ولما كانت هذه البلاد بين الأندلس والشرق الأدنى : القطرين اللذين تنافسا خلال التمدن العربى فى كل مظهر من مظاهر العمران ، اقتبست عن المشرق والمغرب العربيين شيئا كثيرا من ميزاتهما ، فعمرت وازدهرت زراعتها .

إن طرابلس الغرب التى أصبحت الآن قاحلة ، إلا فى الناحية الشمالية الغربية منها ، كانت تسقى وقتئذ من آبار صناعية وعيون طبيعية ، فتكثر فيها الغابات والبساتين . وكانت تونس تسمى بالخضراء ، لكثرة خيراتها ، وسعة رزقها . وقد أثنى ياقوت الحموى المتوفى سنة ٦٢٦هـ = ١٢٢٨ م الثناء الجميل على فواكهها . أما الجزائر ، وإن كانت رملية التربة ، فإن الجزء الواقع منها بين المقاطعات الجبلية اشتهر بخصبه . وكذلك مراكش التى تقسمها جبال الأطلس ثلاثة أقسام : فقسمان منها على غاية الخصب ، والقسم الثالث جبلى وملىء بالغابات .

غير أن شمالى إفريقية منى بمفاجآت جعلته خلال حقبة طويلة ميدان حروب طاحنة ، فخربت منه فى أثناء سنين معدودة ، ماعمر فى أجيال ، وتضاءلت من جراء ذلك الزراعة ، اللهم إلا فى بعض أمصاره التى ظلت تتمتع بشىء من الاستقرار . هذا إلى أن الحروب التى قامت فيه بين العرب والبربر ، ثم

بين بعض هؤلاء وبعض ، كادت تكون أمرا هينا حيال حملات بنى هلال وبنى سليم على أمصاره فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر . إن هذه الحملات وإن أفادت العروبة بتأييد أركانها ، والإسلام بانتشاره ، أفقرت شمالى إفريقية ودمرت معالمه .

ويمكن أن يقال : إن العصر العثمانى فى المغرب كان عصرا إصلاحيا بالنسبة لما سبقه، وليس ذلك لأن آل عثمان باشروا شيئا من الإصلاحات إبان سيادتهم على تلك الأمصار الواسعة ، لا ، وإنما كان هذا نتيجة لنزول جاليات من مهاجرى الأندلس فى أمصار المغرب ، عملوا على إحياء العمران ومرافقه ؛ ومن أمثلة ذلك حكم آل حفص بتونس ، فقد وصفه أرتور بلليكران Arthur Pellegrin بقوله : «كان عهدا انتظمت فيه شئون الإدارة ، وروعيت فيه المنافع العامة ، برغم ما رافقه من العسف والاختلال . وفى ذلك العهد أجريت بتونس أعمال الرى ، وأقيمت الينابيع فى أمهات المدن ، وأنشئ سد الباتان Al bathan فضلا عن الجسور والمرافئ ؛ كما أن ابن أبى دينار ، وهو من أبناء القرن الثامن عشر ، أطرى تونس وخيراتها فى أيامه » .

ثم قضى على المغربين الأقصى والأدنى أن يسقطا تباعا فى قبضة المستعمرين الأوربيين الذين جاءوا للاستثمار ، وكان ذلك إبان تقدم عالمى شامل ، فشاهدا بعض الإصلاحات ، وإن كان قصد المستعمرين منها خير حكوماتهم ورعاياهم ، كما نلم بذلك فيما يلى :

ح — مراكش :

دخلت مراكش فى نطاق الحماية الفرنسية قبل سنتين من الحرب العالمية الأولى ، ثم كانت الحاجة ماسة إبان الحرب إلى وسائل النقل ، فبادر الجنرال ليوتى المقيم العام وقتئذ إلى مد الخطوط الحديدية وشق الطرق ، فاستفادت

الزراعة منها فائدة كبيرة ، ولا سيما بعد أن حولت هذه الخطوط لخدمة الأعمال المدنية .

أضف إلى هذا أن تدرب المراكشيين فى الفلاحة على الأساليب العصرية ، وقيام المدارس الزراعية ، أديا إلى تحسين الإنتاج فى دائرة واسعة النطاق ، كما أن الشركات الفرنسية التى قامت هناك فى ذلك الحين بالأعمال الزراعية ، جاءت مؤسساتها نموذجا للفلاحة الحديثة .

على أن الحبوب هى أهم المزروعات المراكشية، من حيث المساحات المزروعة ، ومن حيث قيمة الإنتاج ؛ كما أن المناجم أهم ثروة مغربية بعد الفلاحة .

ط — الجزائر :

بينما كانت فرنسا تناضل لتأمين الاستقرار فى الجزائر ، كانت تلح فى نفس الوقت على القيام بالمشروعات التى تؤمن لها ولشعبها أسباب الاستثمار ؛ وفضلا عن الخطوط الحديدية والأسلاك البرقية فإن عمالها هناك ، رأوا الحاجة ماسة إلى حفر الآبار الإرتوازية فى الصحراء ، فجدوا فى تحقيق ذلك منذ سنة ١٨٥٦ . هذا إلى أنهم عنوا عناية خاصة بالرى فى منطقة التل ، عنايتهم بالتنقيب عن المعادن واستثمارها ؛ ولم يمض إلا وقت قصير ، حتى بلغت مساحة الأراضى الزراعية فى التل المذكور نحو مائتى ألف هكتار ، ثم لم تقتصر الشركات الفرنسية على فلاحة هذه الناحية ، بل انتشرت فى كل ناحية ، ولا سيما فى السواحل ، واستعانت بالعلم والأدوات الميكانيكية ؛ كما استندت إلى المساعدات الحكومية للقبض على زمام الزراعة فى تلك البلاد .

ى — تونس :

ما إن بسطت فرنسا حمايتها على تونس ، حتى انصرفت للاستثمار ، وخصوصا فى الناحية الزراعية ، لأن هذه البلاد زراعية قبل كل شى آخر ؛ ولا أدل على ذلك من اتساع الأراضى الصالحة فيها للزراعة ، فهى تقدر بتسعة ملايين من الهكتارات ، وذلك من اثنى عشر مليونا ونصف مليون ، وهى جملة مساحة المملكة التونسية .

وقد تركت الإدارة الفرنسية فى مستهل عهد الحماية المجال الواسع للفرنسيين لامتلاك الأراضى التونسية ، استنادا إلى وسائلهم الخاصة . ثم لما استقرت لها الأحوال ، شرعت فى تنظيم الخطط لاستملاك تلك الأراضى بحيل ذات صيغة قانونية ، من القانون العقارى (١٨٨٥) وقانونى ١٨٩٠ و١٩٠٣ المتعلقين بأراضى الغابات ، والأمر المختص بأراضى القبائل «١٩٠١» فضلا عن المرسوم الصادر فى ١٣ نوفمبر (١٨٩٨) الذى يفرض على إدارة الأوقاف العامة أن تضع كل عام تحت تصرف إدارة الاستعمار جزءا من أراضيها ، تختاره هذه الإدارة ، ولا تقل مساحته عن ألفى هكتار ، على أن يتم نقل الملكية مباشرة دون إشهار .

وفضلا عن ذلك كانت السلطة الفرنسية تضع تحت تصرف إدارة الفلاحة والاستعمار ، الأراضى التى تنزعها من أيدى العرب ، تاركة إليها توزيع تلك الأراضى الزراعية على الفرنسيين ، بأثمان صورية ومقسطة .

وتسهيلا للاستملاك أنشأت صندوق الاستعمار ، وغذته تباعا بأموال كانت خزانة تونس كثيرا ماتسهم فيها . كما أن السلطة ساعدت على تأسيس البنوك الفرنسية ، لإقراض هؤلاء المستملكين .

وهكذا تسنى للمستعمرين أن يضعوا يدهم على قسم كبير من الأراضى الصالحة للزراعة ، بلغت مساحتها بمقتضى الإحصاءات الرسمية حتى سنة ١٩١٤ :

٧٥٧و٠٠٠ هكتار ، ثم ازدادت اتساعا بين الحربين العالميتين ، حتى أصبح كثير من الفلاحين رهن الفقر والبطالة .

ك — ليبيا :

أعلنت إيطاليا فتح ليبيا نهائيا سنة ١٩١٢ ، وأدخلتها فى نطاق المستعمرات، فاهتمت بتعبيد الطرق ، ومد الخطوط الحديدية ، تأمينا لأسباب الاستعمار ، وإرواء لغليل شعبها الذى كان يترقب بفارغ الصبر انتهاء مهمة الفتح ، للمبادرة بجشع إلى الاستثمار .

ولكن الحرب العالمية الأولى لم تلبث أن صدمت أعمالها ، ثم كانت سياسة العنف التى استعانت بها فى سبيل تحقيق برامجها الاستعمارية من أسباب هجرة السكان وبوار الأعمال . وانقضى عهد آل عثمان دون أن تسجل ولاية طرابلس الغرب ، إبان الاحتلال الإيطالى أى تقدم فى الحقل الزراعى .

الفصل السادس

الصناعة ببلاد العرب فى عهد آل عثمان

١ — الصناعات فى دنيا العرب على وجه عام :

انتهى ابن خلدون من وضع مقدمته المعروفة فى سنة (٧٧٩هـ=١٣٧٧م) وذلك فى أواخر أيام دولة بنى حفص فى تونس ، وأوائل العصر العثمانى زمن حكم السلطان مراد الأول . وقد تطرق فيها إلى الكلام عن الصنائع ، فجاء كلامه بمثابة وصف لحالة الصناعة فى بلاد العرب كافة خلال زمانه .

وتحت عنوان : « إن رسوخ الصنائع فى الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها » ، سرد ابن خلدون فلسفته العمرانية ، وقال : « ولهذا نجد فى الأمصار التى كانت استبحرت فى الحضارة ، لما تراجع عمرانها وتناقص بقيت فيها آثار من هذه الصنائع ، ليست فى غيرها من الأمصار المستحدثة العمران وإن بلغت مبالغها فى الوفور والكثرة . وما ذاك إلا لأن أحوال تلك القديمة العمران مستحكمة راسخة ، بطول الأحقاب ، وتداول الأحوال وتكررها ، وهذه لم تبلغ الغاية بعد . وهذا كالحال فى الأندلس لهذا العهد « دولة بنى الأحمر » ، فإنا نجد فيها رسوم الصنائع قائمة ، وأحوالها مستحكمة راسخة فى جميع ما تدعو إليه عوائد أمصارها ، كالمبانى والطبخ ، وأصناف الغناء واللهو ، من الآلات والأوتار والرقص ، وتنضيد الفرش فى القصور ، وحسن الترتيب والأوضاع فى البناء ، وصوغ الآنية من المعادن والخزف ، وجمع المواعين ، وإقامة الولائم والأعراس وسائر الصنائع التى يدعو إليها الترف وعوائده ، فنجدهم أقوم عليها ، وأبصر بها ، ونجد صنائعها مستحكمة لديهم . فهم على حصة موفورة من ذلك ، وحظ متميز بين جميع الأمصار ، وإن كان عمرانها قد تناقص ، والكثير منه لا يساوى عمران غيرها من بلاد العدوة « المغرب » ؛ وما ذاك إلا لما قدمناه من رسوخ الحضارة فيهم ، برسوخ الدولة الأموية وما قبلها من دولة القوط ، وما بعدها من دولة

الطوائف ، إلى هلم جرا . فبلغت الحضارة فيها مبلغا لم تبلغه فى قطر ، إلا ما ينقل عن العراق والشام ومصر أيضا ، لطول آماد الدول فيها ، فاستحكمت فيها الصنائع ، وكملت جميع أصنافها على الاستجادة والتنميق ، وبقيت صبغتها ثابتة فى ذلك العمران لا تفارقه ، إلى أن ينتقض بالكلية حال الصبغ إذا رسخ فى الثوب . وكذا أيضا حال تونس فيما حصل فيها بالحضارة من الدول الصنهاجية « المرابطين » والموحدين من بعدهم ، وما استكمل لها فى ذلك من الصنائع فى سائر الأحوال ، وإن كان ذلك دون الأندلس ... وكذا نجد بالقيروان ومراكش وقلعة ابن حماد « الجزائر » أثرا باقيا من ذلك ، وإن كانت هذه كلها اليوم خرابا أو فى حكم الخراب[١] » .

هكذا وصف ابن خلدون حال الصناعة فى عصره بالأمصار العربية ، المغربية والمشرقية ، وأشار إلى نصيب كل قطر منها . ويدل كلامه على أنها كانت لا تزال قائمة بقوة الاستمرار ، على درجة موفورة ومرتفعة . وجاء التاريخ مؤيدا قوله ، وذلك بما كان يفعله مكتسحو الأمصار العربية من الأعاجم الصناع منها إلى قواعد ممالكهم ، رغبة فى اقتباس فنون العرب وصناعاتهم . وآخر من فعل ذلك السلطان ياوز سليم ؛ فقد ساق من بغداد إلى إستامبول أربعين ألفا من أمهر الصناع « على رواية محمد فريد بك فى كتابه الدولة العلية » ، وحمل إليها أيضا من دمشق كل صاحب صنعة « على قول محمد كرد على فى خطط الشام » . فضلا عن إقبال كثير من الممالك الشرقية على قواعد بلاد العرب ، لاقتباس بعض صناعاتها وفنونها ، وفى جملة هؤلاء معلمون جاءوا دمشق من إستامبول ، وتعلموا فيها صنعة القاشانى .

غير أن انهيار العمران العربى ظهر على أتمه خلال العهد العثمانى ، حيث فقد العرب من جراء ضياع عمرانهم ، صناعاتهم النفيسة ، وفنونهم الجميلة .

---

(١) ابن خلدون : المقدمة طبع بلاق سنة ١٢٧٤ هـ ص ١٩٦

ولا بدع ؛ فالصناعات مازالت تنحط إلى مستوى حالة البلاد الاجتماعية ، ولا يبقى منها إلا ما كان فى حكم الضرورى .

ب — الصناعة فى مصر :

استحكمت الصناعات على اختلافها فى مصر ، لطول آماد الدول فيها ، ولرسوخ العمران فى واديها . ولذلك رأينا ابن خلدون الذى عاصر عهد الفتوحات العثمانية ، كثيرا ماينوه بعمرانها وصناعاتها ، بمناسبة عرضه أحوال الشمال الأفريقى ، وفى جملة ذلك قوله : « كما بلغنا عن أهل مصر أن فيهم من يعلم الطيور العجم والحمر الإنسية ، ويتخيل أشياء من العجائب ، بإيهام قلب الأعيان ، وتعليم الحداء والرقص والمشى على الخيوط فى الهواء ، ورفع الأثقال من الحيوان والحجارة ، وغير ذلك من الصنائع التى لاتوجد عندنا بالمغرب ، لأن عمران أمصاره لم يبلغ عمران مصر والقاهرة[١] » .

ثم استغنت مصر بوفرة مواردها الطبيعية الزراعية ، عن العناية بالصنائع فى صدر العهد العثمانى ، وخصوصا أن صادراتها كانت وقتئذ تزيد على الواردات إليها ، حتى إذا حاق بها ما حاق من أيام سود ، فى الأجيال التى استبد فيها الإنكشارية والمماليك البكوات ، جفت خيراتها ، وذبل عمرانها ، وهاجر سكانها ، فانتقصت من جراء ذلك الصنائع ، ولم يبق من معالمها إلا ما كان فى حكم الضرورى . وقد زارها الفيلسوف الفرنسى ڤولنى Volney فى أواخر القرن الثامن عشر ، ووصف تأخرها بقوله : « الجهل عام فى هذه البلاد ، أسوة بكل بلاد تركية ، وهو يتناول كل الطبقات ، ويتجلى فى كل العناصر ، سواء أكانت أدبية أم اجتماعية ، وفى الفنون الجميلة ، بل حتى الصنائع اليدوية فيها ، فإنها على أبسط أحوالها ؛ ويندر أن تجد فى القاهرة من يصلح الساعة ، وإذا وجد فهو إفرنجى حتما . أما الصناعة فأصحابها فى مصر أكثر عددا مما فى أزمير وحلب ، لكنهم جهلاء . وإنما يتقن المصريون

---

(١) ابن خلدون : المقدمة طبع بلاق سنة ١٢٧٤ هـ ص ١٩٦

المنسوجات الحريرية وإن كانت أقل إتقانا من صنع أوربة ، وأعلى ثمنا .
« هذا ، وشاءت الحملة الفرنسية أن تنهض بوادى النيل ، ووضعت لذلك المشروعات ، ولكن الأحوال السياسية جعلت مشروعاتها حبرا على ورق» .

غير أن محمد على الكبير وأسرته العلوية التى قامت فى مصر عقب هذه الحملة استفادت من تلك المشروعات ، فكانت نهضة عامة فى أيامها ، شملت فى الجملة الناحية الصناعية مباشرة ، كما أفادتها بالواسطة ، من جراء توافر الثروة ، وازدهار العمران ، ولكنها كانت فى بداية الأمر راجعة إلى الصناعات اليدوية .

ويستفاد من كتاب كلوت بك الفرنسى الذى ألفه عن مصر سنة ١٨٤٠م ، أنه كان فيها وقتئذ خمسة عشر مركزا لصناعة الغزل والنسيج ، تنتج مليونى قطعة نسيج ، وأن المحلة الكبرى التى هى أكبر مركز صناعى فى أيامنا ، كانت كذلك مركزا كبيرا من هذه المراكز المرموقة .

ويروى طلعت حرب باشا أن الخديو إسماعيل اشترك فى المعرض الفرنسى ، الذى أقيم فى باريس سنة ١٨٦٧ م ، وكان مما وقع عليه الاختيار عرض منسوجات من المحلة الكبرى ، حريرية وقطنية حازت الإعجاب .

على أن النهضة العامة التى ظهرت منذ بدء الدولة المحمدية العلوية ، وأفضت إلى نشاط ظاهر فى النواحى الاقتصادية على اختلافها ، وفى جملتها الصنائع ، جاءت حافزا لهذه الدولة لأن تستعين بالقوى الميكانيكية ، قصد تجهيز الأجناد ، فأقامت دورا لإنشاء البواخر ، وللأسلحة البيضاء والنارية ، كما أنها أقامت معامل الجوخ والدباغة والسكر وغيرها .

هذا إلى أن ازدهار العمران ، ووفرة الغلال الزراعية ، حملا من جهة أخرى أصحاب الأموال من مصريين وأجانب ، على إنشاء كثير من المعامل المختصة بالصناعة الزراعية ، فقامت معامل السكر ، ومحالج القطن ، ودور تبييض الأرز ، فضلا عن معامل الألبان والأجبان وترويق البيض .

ولكن الاحتلال البريطانى سجل مع الأسف بعض التأخر فى المراكز الصناعية ؛ وهو كما أغلق أبواب معامل الحكومة التى كانت أعدتها لتجهيز الأجناد ، فتح صدر البلاد المصرية للمصنوعات الأوربية على اختلافها ، فتدفقت هذه المصنوعات من ثم على وادى النيل ، حتى غمرته ؛ وكان من مغبة ذلك شيوع فتور فى همم الماليين ، وتقاعس عن متابعة نشاطهم ، من أجل إقامة المعامل والشركات الوطنية ، وخصوصا أن حكومة مصر ما كان بوسعها بأية طريقة من الطرق حماية مصنوعاتها من مزاحمة البضائع الأجنبية. كما كان من مغبة ذلك أيضا أن الواردات من السلع إلى مصر أخذت تفيض فيضانا أصبح خطرا على صادراتها سنة بعد سنة . ولهذه الأسباب كانت مصر فى أواخر العهد العثمانى إنما تعتمد على الفلاحة فحسب ، ولا سيما زراعة القطن . وكانت تقع فى أزمة مالية حادة كلما أصاب القطن أذى أو سقطت أثمانه ، لأنه لم يكن لديها من الموارد الصناعية ما يسد الفراغ ، ويقيم التوازن .

غير أن الحرب العالمية الأولى وما رافقها من وقف ورود السلع الأجنبية ، كانا حافزين لسكان مصر على إحياء الصناعات اليدوية المختلفة ، وعلى إنشاء بعض المعامل الميكانيكية الخفيفة ، فكان هذا النشاط الصناعى باكورة تلك النهضة الاقتصادية التى شاهدناها منذ سنة ١٩٢٠ ، على أثر قيام بنك مصر ومشروعاته الاقتصادية المتنوعة .

حـ — الصناعة فى السودان :

كانت البداوة فى السودان خلال عهد آل عثمان تسيطر بألوانها البدائية على كل نواحى حياة الشعب العامة ، فيعيش السودانيون عيشة القبائل والعشائر ، من أهل الحضر أو من أهل الوبر .

ثم دخل السودان فى حكم مصر ، واستأثرت به دولة الاحتلال ، وكان من نتيجة ذلك أن كبرت فيه بعض المدن ، وقامت بعض المشروعات العمرانية ،

ولكن السودانيين ظلوا فى وطنهم غرباء عن كل ذلك ، تحتفظ كثرتهم الغالبة بحياتهم البدائية .

هذا ، إلى أن بريطانيا العظمى التى كانت تتوخى أن تجعل من السودان مستعمرة تستثمرها ، ما كانت لتشجع قيام سياسة اقتصادية من شأنها أن تجعل تلك البلاد فى غنى عنها ، فكانت تغمر أسواق المدن السودانية بالسلع الإنكليزية ، وهذا ما حمل مؤتمر الخريجين العام فى السودان على أن يعرض بالمذكرة التى رفعها لدولة الحكم الثنائى قبل سنين ، بإخفاق الحكومة فى خلق نهضة صناعية .

ويطيب لنا أن نقتبس هنا من مذكرة أصدرتها سنة ١٩٤٥ هيئة بريطانية اسمها « فى داخل الأمبراطورية » العبارات المتعلقة بموقف حكومة السودان حيال الصناعة ، قالت : « ومع أن الحكومة قد أقامت محالج للقطن فى الجزيرة ، إلا أنها عارضت بشدة فى أن ينشىء التجار والوسطاء السودانيون معامل لغزل القطن ونسجه » .

« وبجانب ورش السكك الحديدية الكبيرة بعطبرة لا يوجد فى السودان من الصناعات إلا التافه القليل » .

ثم تسهب المذكرة فى تبيان احتكار الحكومة لهذه السكك وغيرها من أدوات النقل البحرية وسواها .

وإن مذكرة كهذه ، وإن صدرت فى العهد القريب ، ولا علاقة لها بالزمن الذى نؤرخه ، تشمل من باب أولى ما قبلها ؛ وهى إذ تشير إلى تأخر الصنائع فى السودان ، تضع فى نفس الوقت التبعة على الحكومة فى هذا الانحطاط .

د — الصناعة فى بلاد الشام :

كانت دمشق وحلب إبان الحملات الصليبية حافلتين بالأنوال ، ومثلهما طرابلس التى وجد فيها الصليبيون حينما فتحوها أربعة آلاف نول . ويظهر

أن ابن جبير الرحالة فى القرن الثانى عشر الميلادى أخذ بجمال مدينة دمشق ، وأعجب بوفرة الحركة فيها ، إذ وصفها بقوله : « إنها أكثر مدن الأرض سكانا » .

ثم احتفظت بلاد الشام بشىء كثير من رونقها الصناعى أيام المماليك ، ولا سيما دمشق ؛ ولقد وصفها ابن تغرى بردى ، من أهل القرن الرابع عشر الميلادى بأنها أجمل وأغنى مدينة فى العالم .

وقد اشتهرت بحياكة الحرير الموشى ، وعرف باسمها « دامسكو » ، كما اشتهرت بعمل القواطع لاسيما المرصعة منها . ولما وصف بريك دافن Priss davennes أسلحة طومان باى أحد مماليك مصر فى سنة ٩١٧م ، قال نها من ترصيع دمشق .

وفضلا عن ذلك عرفت دمشق بصناعات القاشانى والفسيفساء والترصيع على المعادن والخشب ، وهو المعروف بالتطعيم والمصرى ؛ كما عرفت بأنواع الدهان والنقش ، وكان لبعض المدن الأخرى مشاركة لها فى هذه الشهرة ، وفى مقدمتها حلب وحمص وطرابلس فى النسيج ؛ وحلب وطرابلس والقدس ونابلى فى الصابون ؛ ولا تزال آثار صنائع الشام الفنية ماثلة للأنظار حتى الآن فى المساجد والقاعات التى شيدت ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر .

غير أن دمشق وسائر بلاد الشام الداخلية منيت بعد نكبة هلاكو . بكارثة أخرى من نوعها ، ألا وهى حملة تيمورلنك ؛ وكان تيمور (١٣٣٦ — ١٤١٥ م) قد طلب من سلطان مصر الخضوع ، فامتنع وزحف للقائه ، ولكنه لم يلبث أن باء بالخيبة عند حلب ، وظلت جيوش تيمور تقتفى أثره ، حتى إذا فتحت أبواب دمشق لتيمورلنك أظهر التشيع لآل البيت ، وأوقع على أهلها جريرة كونهم أعانوا بنى أمية ، وأحرق المدينة عقابا لهم ، ونقل تيمور أهم صناعها إلى عاصمته سمرقند .

من جراء هذه الكارثة عفت آثار الصنائع النفيسة فى دمشق ، إلى حد أن أحد السائحين الألمان زارها بعد حملة تيمور ، وأراد شراء بعض الأنسجة الحريرية منها ، فأجيب : «إننا نحن نأتى بالديباج من بلاد البنادقة وغيرها ، ذلك لأن تيمورلنك نفى كل معلمى هذه البلدة والقائمين على صناعاتها» .

غير أن حلب وبعض ثغور الساحل احتفظت بقسم من هذه الصنائع ، ولا سيما السكر والصابون والزجاج والحصر ، وظلت منطقة الخليل تصدر مصنوعاتها الزجاجية ، وخصوصا الأساور ، إلى الآستانة والحبشة والسودان ، حيث كانت تستبدل بها الذهب وغيره ، كما ظلت حلب مشهورة بالديباج ، تصدره إلى أوربة بطريق الآستانة .

وكان دخول بلاد الشام فى حوزة العثمانيين فى أوائل القرن السادس عشر ، مثارا لنشاط اقتصادى فى حلب قليل النظير ، ذلك لأنه فضلا عن مكانتها التجارية التى بيناها ، فإن صناعتها أصبحت من ثم ركنا من أركان تجارتها . فكانت تصدر وقتئذ من الصابون إلى أوربة ما يساوى مليونا ونصف مليون من الفرنكات ، ومن الأنسجة الحريرية مالا تقل قيمتها عن هذا المبلغ .

غير أن عهد الانحطاط العثمانى بما تخلله من فوضى الأحكام والفتن ، أفضى فى جملة ما أفضى إليه ، إلى ضياع الصنائع النفيسة فى ديار الشام تبعا لضياع العمران . وكانت صناعة الفسيفساء قد أهملت منذ أوائل القرن الثالث عشر وامحت ، فلحقت بها صناعة القاشانى وفن التطعيم والدهان الشرقى والنقش وسائر صناعات الحدادة والنجارة الفنية القديمة .

أما النسيج فكان قد بعث بعثا جديدا بعد كارثة تيمورلنك ، واستمر يحتفظ بشىء من الازدهار فى أواسط القرن التاسع عشر . وآية ذلك أن السائح شوبرت Schubert P. 295 الذى زار دمشق سنة ١٨٥٠ أطرى مهارة أهلها فى الصنائع وذوقهم ، ونوه بحبهم للتنظيم ، ذاكرا أن عدد عمال

الأنوال كان يزيد على أربعة آلاف شخص ؛ على أن الصنائع السورية وخصوصا ما كان منها فى مستوى الضروريات ، لم تلبث أن فوجئت وفتنذ بعامل جديد كاد يودى بها ، وأعنى بذلك الانقلاب الذى حدث عقب افتتاح ترعة السويس ١٨٦٩ فى أحوال النقل البحرى . ذلك أن إقبال البواخر من ثم على المرافئ السورية ، مع ما رافقه من امتداد الخطوط الحديدية فى كافة أوربة ، ومن سقوط أجور النقل ، كل ذلك ساعد الصناعات الأوربية على اكتساح الشرق ، وإذا بالصناعات المحلية تذهب تدريجيا حيال هذا التيار الجارف الجديد ؛ وآية ذلك أن بوجو Bogeau أحصى سنة ١٨٨٩ مختلف المهن والحرف والصنائع فى سورية ، فلم يتجاوز عددها ١٣٩٥ ؛ على حين أن عددها سنة ١٨٥٢ كان يناهز ١٩٦٦ ؛ كما أحصى العمال سنة ١٨٨٩ فبلغوا : ٨٠٠٠ ، وكان عددهم سنة ١٨٥١ نحو ٣٥٠٠٠ عامل .

غير أن هذا التيار الجارف لم يفت مع هذا فى عضد السوريين ، بل كان حافزا لهم على النهوض لمقاومة خطر التدهور ، وذلك بمجاراة التمدن الحديث . والأخذ بأسبابه ، والاستفادة من شروط النقل ، فراجت لذلك أنواع من الأنسجة ، أخصها مايعرف بصايات الديما والشقق الحريرية والآلاجة والأغبانى ، وبعثت بعثا جديدا الصنعة المعروفة بالظاهرى ، وهى صناعة النقش على الأوانى النحاسية ؛ أدخلت إلى دمشق كرة أخرى سنة ١٨٦٦ ، ثم استفحل شأنها حتى بلغت قيمة ماصدرته دمشق منها سنة ١٩١٠ ستمائة ألف فرنك .

وتحسنت أيضا صناعة دبغ الجلود ولا سيا بحلب وبيروت ؛ وكذا صناعة الصابون ، وأكثرها فى نابلس وطرابلس ، فضلا عن إنشاء المعامل لحل الفيالج خيطانا حريرية ، ومعظمها بلبنان وعن نشاط صناعة الصدفات فى بيت لحم والقدس وقيام معامل الرياش والمفروشات البيتية على النسق الحديث فى مدينة بيروت . وإلى هذا شاء بعض ذوى الهمم

أن يذهبوا إلى مدى أبعد فى صدد منافسة الأجنبى ، فأنشئوا المعامل التى تغنيهم عن مصنوعات أوربة ،كمعمل الورق فى بيروت ، ومعمل السكر بدمشق ، ولكن تجربتهم هذه كان نصيبها الإخفاق ، لأنهم لم يحسبوا حساب عجز تركية عن حمايتهم لارتباطها بالامتيازات الأجنبية ، وكان إخفاقهم عبرة لغيرهم ، ومثبطا للهمم . هذا ، وقد عثرنا فى مجلة الجنان (١٨٧٠) على مقال أحصى به كاتبه عدد الصايات التى صدرت ذلك العام عن بلاد الشام ماعدا قرية دير القمر بلبنان ، فبلغت نيفا وخمسمائة ألف صاية من الألاج والقطنى ، وجاء فى ذلك المقال أن معامل حل الفيالج ازدادت زيادة مطردة ، حتى بلغ عدد دواليبها وقتئذ نيفا وخمسمائة وألفى دولاب ، كان إنتاجها من خيوط الحرير سنة ١٨٦٨ ستين ألف أقة ، من النوع المعروف بالإفرنجى ، وعشرة آلاف أقة من العربى والإسكندرانى . والمفهوم من ذلك المقال أن أول معمل فى لبنان لحل الفيالج قام سنة ١٨٤١ ، ثم تكاثرت هذه المعامل على مر السنين حتى بلغ عددها سنة ١٩١٢ مائةوتسعة وستين معملا ، أكثرها بلبنان ، كانت تصدر نحو ٤٤٠ طنا من خيطان الحرير كل عام .

هذا ، وإن الجدول التالى الذى اقتبسناه من المؤلفات الاقتصادية ، يعطينا فكرة عامة عن تطور صناعة الأنسجة بسورية ، وهو يحصى عدد الأنوال فى كل بلدة خلال اثنتى عشرة سنة :

السنة	حلب	حمص	دمشق	حماة
١٨٩١	٥,٨٨٤	٧٠٠	٣,٠٠٠	٤,٠٠٠
١٩٠٢		٨,٠٠٠	٤,٥٠٠	١,١٠٠
١٩٠٩	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	١,٠٠٠
١٩١٢	٧,٦٥٠			
١٩١٣	١٨,٨١٠			

وكانت هذه الأنوال تعنى بصناعة الملس والديما والشقق الحريرية والآلاجة ، فضلا عن الزنانير والشراشف والعباءات والفوط والمناشف . وقد بلغت قيمة إنتاج حمص وحماة فى سنة ١٨٩١ : اثنى عشر مليون فرنك .

أما المصابن فى سورية فكان يبلغ عددها قبل الحرب العالمية الأولى مائة مصبنة ، عدا مصابن فلسطين ، وكانت تبلغ زنة منتوجاتها السنوية ثلاثة عشر ألف طن من الصابون .

وكانت المصنوعات السورية رائجة ليس فى الأوساط المحلية فحسب ، بل فى أنحاء المملكة العثمانية ومصر وشمالى إفريقية ، علاوة على رواج بعضها فى أوربة وأمريكا ؛ فصايات الديما والشقق الحريرية والآلاجة والأغبانى كانت تصدر إلى بغداد والآستانة ومصر ، وخيوط الحرير إلى فرنسا ، والمطرزات والمخرمات (تناتن) والمصدفات ، إلى أوربة وأمريكا ، ويقدر روبين Ruppin أن عشرة إلى خمسة عشر فى المئة من الشعب السورى كان يعتمد على الحرف والصنائع لتحصيل المعاش .

على أنه كان يقدر لصناعات بلاد الشام تقدم أوسع لو أن أوربة لم تخف لمبارزتها بسلاح جديد ، وهو تقليد المنسوجات السورية ، وخصوصا فى النمسا وسويسرا ، وبيعها بأثمان أرخص ، اعتمادا على معاملها الآلية . هذا إلى أن الحرب العالمية الأولى أضرت أيضا بصناعات بلاد الشام ، وذلك بسبب نقص الأيدى العاملة ، واستحالة التصدير إلى الخارج ، وكان من تأثير تلك الحرب ، أن عدد الأنوال الذى كان يبلغ سنة ١٩٠٩ نحو ٢٥ ألف نول ، هبط إلى خمسة آلاف نول فقط سنة ١٩٢٠ .

هـ — الصناعة فى العراق :

مازال العراق منذ الأجيال القديمة مركزا صناعيا عاليا ، فقد كانت للكلدانيين والأشوريين والبابليين شهرة فى الصناعات ، وخصوصا فنون

البناء والنقش والنسيج والخزف وصناعة الأدوات المعدنية ، وأدركت صناعة الرافدين عصرها الذهبى فى عهد العباسيين ، ولكن كل شىء فى العراق أخذ يتداعى من جراء النكبات التى حاقت بهذا القطر أواخر أيام هذه الدولة .

ومن أشهر الصناعات العراقية فى عهد العرب : النسيج الموصلى (موسلين) . ويقول المستر ستيفن لونكريك : « إنه لما غزا السلطان سليم المخيف الموصل ، كانت صناعة هذا النسيج تشارف الانقراض » .

وقد استمرت الصناعات تنحط فى العراق تبعا لانحطاط هذا القطر خلال العهد العثمانى ، حتى انحصرت فى دائرة الضروريات . وأهمها الدباغة والصباغة والنسيج والبسط والشيلان والمشالح والكفافى والمحازم وعمل النصول والسروج ، وصار العراق عيالا على غيره فى لوازمه الأخرى ، وخصوصا أوربة . وكانت قوافل بغداد والموصل تهبط دمشق وحلب ، ناقلة إلى سورية التمور ومحاصيل فارس والهند ونتاجها ، ثم تعود منها إلى بلاد الرافدين ، مثقلة بالأقمشة وسائر المصنوعات الأوربية والسورية .

ويستفاد من كتاب المستر لونكريك المشار إليه ، أنه كان للهولنديين فى البصرة معمل بقى قائما حتى سنة ١٧٥٢ م ، وأن وكلاء شركة الهند الشرقية البريطانية زاروا أيضا هذا الثغر مرة ثانية ، فى بداية العشرة الثالثة من القرن الثامن عشر ، وأنشئوا معملا لهم فيها ، غير أننا لم نستطع أن نعرف ما كان يصنعه هذان المعملان .

وشاء مدحت باشا إبان ولايته على بغداد ، فى أواسط القرن الثامن عشر ، أن تشمل إصلاحاته الناحية الصناعية أيضا : فأنشأ مدرسة للصنائع فى بغداد ، ولكنها فى الواقع لم تكن إلا علاجا موضعيا ضيق الأثر ، حتى إنى لما زرت بغداد سنة ١٩٢١ ، لم أتمالك نفسى عن الإشارة فى كتاب الفته فى ذلك الحين ، وسميته « الانتداب فى العراق وسورية » ، إلى بقاء الصناعات فى العراق

تتمرغ بانحطاط شديد حتى بعد مضى عشر سنين ونيف على جلاء العثمانيين عن ذلك القطر الشقيق .

و — الصناعة فى جزيرة العرب :

أشار ابن خلدون فى مقدمته إلى تراث قديم من الصناعات كان لا يزال حتى عصره موجودا فى جزيرة العرب ، حيث قال : « وأما اليمن والبحرين وعمان والجزيرةوإن ملكها العرب ، إلا أنهم تداولوا ملكه آلافا من السنين فى أمم كثيرين منهم ، واختطوا أمصاره ومدنه ، وبلغوا الغاية من الحضارة والترف ، مثل عاد وثمود والعمالقة وحمير من بعدهم ، والتبابعة والأذواء ، فطال أمد الملك والحضارة ، واستحكمت صبغتها ، وتوفرت الصنائع ، ورسخت ، فلم تبل ببلى الدولة ، كما قدمناه ، فبقيت مستجدة حتى الآن ، واختصت بذلك الوطن ، كصناعة الوشى والقصب ، وما يستجاد من حوك الثياب والحرير فيها » .

ومعلوم أن ابن خلدون كتب مقدمته فى صدر السلطنة العثمانية ، ويستنتج من كلامه أن الصنائع فى عصره كانت لاتزال راسخة فى بعض أنحاء جزيرة العرب ، ولا سيما فى اليمن ، ولم تبل ببلى الدولة ، وذلك بسبب رسوخ الحضارة أمدا طويلا فى تلك الأمصار .

والواقع أن الصناعات الكمالية شرعت تضمحل تدريجيا على أثر اضمحلال العمران فى تلك البلاد ؛ كما أن الصناعات الضرورية انحطت أيضا فى مستواها ، ماعدا الحدادة والنجارة والبناء والحياكة والدباغة والبيطرة ؛ فإن فريقا من سكان الجزيرة العربية لا يزالون يتقنون الصباغة وصنع الأسلحة ، والمواعين المعدنية والخزفية ؛ كما يتقن فريق آخر عمل السفن والزوارق وصيد الأسماك وتجفيفها . وإلى هذا ، إن لسكان الأمصار التى يكثر فيها النخيل خبرة واسعة فى صنع النبيذ والخل وعلف الماشية من

التمور والقوارب والمكاتب والأقفاص والكراسى والسرر من السعف « القضبان » والحبال والقفف والمراوح من الخوص « ورق النخل » . وفضلا عن كل ذلك ، هناك صناعات لاتزال على شيء كثير من الازدهار ، كصناعات العباءات الفاخرة المزخرفة ، والأسلحة المفضضة ، وصناعة الغوص فى البحرين والكويت ، لالتقاط اللؤلؤ والمرجان واليسر .

ويظهر أن « صنعاء » قاعدة اليمن احتفظت بشيء كثير من تراثها القديم، فى الناحية الصناعية . فقد اعتبرها أحد المؤرخين فى جيل سابق من مدن الشرق التى تصنع أفضل النسيج على اختلاف الأنواع ، قائلا : « إن حمص وإن لم تلحق بالإسكندرية فإنها تفوق صنعاء » .

وبقيت صنعاء مركز نشيطا لبعض الصناعات حتى الآن ؛ وليس ذلك بقوة الاستمرار فحسب ، بل لأن قيام الدولة المتوكلية أفضى ـ ولاسيما فى أيام جلالة الإمام يحيى حميد الدين الذى استرد استقلال اليمن ـ إلى إنشاء جملة من المعامل التى تحتاج إليها الدولة لتجهيز الجند . وخصوصا أن جلالته كان شديد الحرص على اجتناب العلاقات مع الدول الأوربية ، خوفا من مطامعها الاستعمارية ، فاعتمد على نفسه ، وعلى منتوجات بلاده . وإلى ذلك احتفظت صنعاء أيضا ، ومثلها بعض المدن اليمنية ، بصناعاتها القديمة ، وفى جملتها بعض الصناعات الكمالية ، وقد أهدى إلى سمو الأمير سيف الإسلام عبد الله ابن جلالة الملك يحيى ، ثلاثة أطباق مصنوعة باليد من أسلاك الفضة فى صنعاء ، تكاد المعامل الأجنبية ، على ماهى عليه من الكفاية والإبداع ، تعجز عن الإتيان بمثلها ؛ وهى دليل على أن الإبداع فى الصنائع وحسن الذوق، لايزالان راسخين فى بعض أنحاء الجزيرة رسوخا متوارثا ، برغم أن أساليب الصناعة وأدواتها فى التمدن الحديث ، تعمل على انتقاص كل إمكانيات القديم .

ولعل يهود اليمن الذين أخذوا على عاتقهم كل الحرف يأتون فى الصف الأول بين صناع بلاد العرب .

ز — الصناعة فى المغرب :

انتهى ابن خلدون فى معرض كلامه عن بلوغ صناعات مصر حدها الكمالى فى عصره ، إلى القول « أن مثل هذه الصنائع لاتوجد بالمغرب ، لأن عمران أمصاره لم يبلغ مستوى عمران مصر » . ولكنه أثنى فى موضع آخر على تونس وصناعاتها ، منوها بما كان لها من الجدوى ، بالاتصال بوادى النيل ؛ كما أنه أشار فى مكان آخر إلى احتفاظ القيروان ومراكش وقلعة ابن حماد « الجزائر » ببقايا من صناعاتها القديمة ، برغم أنها أصبحت فى حكم الخراب .

ومع أن الصنائع هى رفيقة العمران ، فإن المغرب الذى شرع يتدهور منذ عصر ابن خلدون ، استطاع مع ذلك الاحتفاظ بشيء كثير منها . وكان ذلك نتيجة للقاح غريب ، أنعشه كما ينعش المريض الدم المستعار إذ يصب فى عروقه ، وقد يبعث فى جسمه الحياة ، ولكنه لا يستأخر الأجل . وقد نوه أرثور بلليكرين بهذا اللقاح خلال بحثه عن عصر المراديين (١٥٧٤ — ١٧٠٥ م) حكام تونس ، حيث قال : « يخيل إلى أن ثورات القصر لم يكن لها صدى عميق فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حتى آخر القرن السابع عشر ، لأن هجرة الأندلسيين ومسلمى أسبانيا سنة ١٦٠٩م ، جعلت تونس والأمصار القريبة آهلة بعناصر جديرة بأن تحفظ التوازن ، فكانت تلك البلاد صناعية فى ذكاء ، ومن أعمالها الشاشية والحرائر والدهانات والخزف . وكانت زراعية أيضا ، وعلى علم وأدب ، ولها الأثر العجيب الفعال » .

والواقع أن هذا الانتعاش الذى أصاب شمالى إفريقية كان قصير

الأمد ، إذ لم تلبث تلك البلاد أن خضعت للسنة الاجتماعية العامة ، من حيث تدهور الحالة الصناعية ، تبعا لتدهور المجتمع فى العمران .

ح — مراكش :

كانت هذه المملكة قد نالت حظا وافرا من الصنائع المختلفة ، لاسيما النفيسة منها والثمينة ، وذلك لارتباطها بأسبانيا العربيـــة ارتباطا وثيقا فى السياسة والاجتماع . ولكن الخطر الأوربى الذى حاق بها ، بعد جلاء العرب عن الأندلس ، حملها على التضاؤل والعزلة ، وقد عثرنا على مقال فى مجلة الجنان لسنة ١٨٧٦ أطرى فيه بعض الصناعات المراكشية التى كانت تعاصره ، وقال : « إن منسوجات كثيرة الأنواع تصنع بفاس من الحرير والكتان والأدم ، وإن أهالى مراكش اشتهروا بالحذق فى صناعة الصباغة ، وامتازوا عن العالم بالدباغة . فهم يجعلون جلود الأسود بيضاء كالثلج ، وناعمة كالحرير . وأما البسط فأكثرها يصنع فى الولايات الجنوبية. هذا ، وكانت مراكش قبل الحماية الفرنسية تكاد تكون مكتفية بصناعاتها الوطنية ، ولكن معاهدة الجزيرة الخضراء ، فرضت عليها نظاما اقتصاديا جعل أبوابها مفتوحة لمزاحمة الأجانب ، كما أنها غلت أيديها عن حماية مصنوعاتها الوطنية ومعاملها . وهاهم أولاء تجارها ينتشرون فى قواعد العالم الصناعية ، يبذلون ما ادخروه من الأموال فى سبيل شراء المصنوعات وشحنها لبلادهم .

وقد اطلعنا على مقال نشر فى مجلة الثريا التى تصدر بتونس ، وذلك فى عددها الممتاز لسنتها الثالثة ، تكلم فيه كاتبه عن الصناعات المغربية فى الوقت الحاضر ، مشيرا إلى مصادرها ، وقال ماملخصه :

« فى أهم المدن المغربية مثل فاس ومراكش والرباط وسلا ومكناس ، توجد هيئات صناعية نشيطة جدا ، وكل طائفة من الصانعين والتجار

والعاملين ، قد انتظمت فى نظام يرأسه أمين صناعة ، وجملة الصناعات هى تحت رعاية محتسب[١] » .

وأصل هذه الصناعات إما أنه مغربى بالأصالة ، أو أندلسى قد نزح إلى المغرب من عهد المرابطين والموحدين ، وخصوصا بعد سقوط غرناطة وهجرة الموريكو . ولم تؤثر الصناعة الشرقية التركية الآتية من الجزائر فى الصناعة المغربية إلا تأثيرا قليلا . وأهم الصناعات هى النجارة ونقش الخشب ودهنه والحديد المصنوع ، والنحاس المنقوش والمصوغ المتأثر بالمصوغ الغرناطى إلى أبعد الغايات . ويوجد بفاس فن طلى الخزف والفخار المنقول عن صناعة مالقة . وقد ورثت مدينة فاس ومدينة آسفى تراث الخزف الأندلسى ، فأمثلة الخزف الفاسى منقولة عن أمثلة بطرنة بالأندلس ، وأهل فاس يصنعون خزفا كثيرا بألوان ، شبيها بخزف بطرنة ، وخصوصا إشبيلية ، وخزفا أزرق التلوين شبيها بخزف طلبيرة .

ومما لا ريب فيه أن نخار الخزف الأخضر الصينى والشرقى قد كان له أثره فى الفخار الفاسى بواسطة القيروان « تونس » التى كانت ألف الوصل بين الشرق والغرب . وقد اقتصر المزوقون على تقليد الأمثلة التى تركها الخطاطون والمصورون فى القرن الثامن والقرن التاسع . وإذا درست التجليد المغربى ، رأيت أنه متأثر بالتجليد الأندلسى ، ولا تزال فيه بعض آثار تفيد القيروانى ، وهو يميل الآن إلى تقليد التجليد السورى والمصرى .

أما الأنسجة الحريرية التى اشتهرت بها فاس وتطوان ، فهى مثل حريريات مدينة تونس ، مقتبسة من الأنسجة الأندلسية .

وقد شبهوا التطريز المغربى بتطريز البلقان وتركية وسورية . ويظن أن الجوارى المجلوبات إلى المغرب ، وغالبهن من البلقان والقوقاس ، قد أدخلن هذا النوع من التوشية والتطريز إلى الديار المغربية .

---

(١) نظير شيخ المدينة بتونس .

وليس ثمة مانع أن تكون صنعة التطريز أتت إلى الأندلس بواسطة الجوارى ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المغرب » .

ط — الجزائر :

وأما الجزائر التى سقطت قبل غيرها فى شبكة الاستعمار ، فقد وصف صناعاتها الشيخ محمد بيرم أواخر القرن التاسع عشر بقوله : « إنها على نحو ما بتونس من الانحطاط فى الدرجة ، لا فى الكمية ولا فى الكيفية ، إلا بعض أنواع البرنس ، فلهم فيه مزيد إتقان ، كالمسمى بالعباسى » .

على أن جماعة الرأسماليين الاستعماريين فى الجزائر وإن صرفت جهودها للزراعة والتعدين ، إلا أن بعضهم عنى مع ذلك ببعض المصنوعات ، على قدر ماتسمح به نظم تلك البلاد فى حماية صنائعها المحلية من سيل السلع الفرنسية الجارف .

ى — تونس :

ومنيت الصنائع النفيسة فى تونس باضمحلال منذ أوائل القرن الثامن عشر ؛ أما ما بقى من الصناعات المختلفة ، فهو لا يتعدى ما كانت الحاجة ماسة إليه ، ومع ذلك فقد انحط تبعا لانحطاط العمران .

وكانت أهم مصنوعاتها : الشاشية والبلغة « نوع من الأحذية » والعطور ، فضلا عن الأنسجة ، على اختلاف أنواعها ، وعن الصناعات الزينية . ويقول الشيخ محمد بيرم التونسى المتوفى سنة ١٨٨٩ : « إن صناعة الشاشية كانت أعمال أكثر الحاضرة ، ومنذ صنعت بأوربة رخصت ، فبقى من حوانيتها نحو ثلاثين ، بعد أن كانت تبلغ نحو الألف .

ومرد ذلك إلى المنافسة الشديدة التى اصطدمت بها تونس وغير تونس من قبل صناعات أوربة ، فضلا عن الاحتلال الفرنسى الذى يرمى

إلى إضعاف كل صناعة فى الأوساط الصناعية التونسية ، ليفسح مجال الرواج لمنتوجات بلاده .

وقد سلك الاحتلال فى هذا الصدد مسلكا جمركيا من شأنه تسهيل تصدير المواد التونسية الأغفال إلى فرنسا بأبخس الأثمان ، لتعود إلى تونس بضائع قادرة على اكتساح الأوساط الصناعية ، وذلك بحماية قوانين وضعتها السلطة لهذه الغاية .

أما ما قام فى تونس نفسها من المعامل خلال هذا العهد ، فقد قام على أكتاف الفرنسيين ، وبرءوس الأموال الفرنسية ، مما جعل أهل البلاد عيالا على الأجانب فى الداخل والخارج .

وهذا ماحدث أيضا فى ناحية المعادن ، والثروة المعدنية فى تونس أعظم من ثروة الصناعة ، فإن السلطة الفرنسية سلمت مناجم الفسفات والحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبروم والبوتاس ، إلى شركات فرنسية ، وتقاضت خزانة تونس نظير ذلك أجورا ، ولكنها كانت فى الواقع أجورا رمزية جد زهيدة ، وفوق ذلك حملت السلطة هذه الخزانة أثقال منح ومساعدات كانت تمنحها هذه الشركات باسم التشجيع والتنشيط ؛ فكان الغنم بذلك للفرنسيين ، والغرم على أهل البلاد .

ك — ليبيا :

وأتيح لولاية طرابلس الغرب فى عهد العثمانيين أن تزدهر أيام آل القرمنلى ، فى كل شىء ولا سيما الصنائع ، ثم لما أودى بها الدهر ، لم يبق من هذه الصنائع إلا ما كان فى حكم الضرورى ، ثم قضى الاستعمار الإيطالى على هذا أيضا ، إذ أصبحت ليبيا سوقا لإيطاليا فى الضروريات وغير الضروريات .

الفصل السابع

تاريخ العرب الثقافى

فى عهد آل عثمان

١ — موقف آل عثمان حيال الثقافة بوجه عام :

رافقت حكم المماليك بمصر والشام حركة علمية أدبية توافرت خلالها المدارس والمكتبات والمؤسسات الخيرية ، فضلا عن التآليف الدينية واللسانية ، وكانت هذه الحركة براقة جدا ، حتى يكاد المشرف عليها يتوهم أن بعثا جديدا قام فى البيئات العربية .

ولكن إذا ضاع الحظ فالكوارث تخلفه آخذا بعضها برقاب بعض . فإن حملة جديدة أخذت تتدفق بعد المغول من أقصى الشرق أيضا ، فتغمر العالم العربى ، وتجعله نسيا منسيا ، وكان قوام تلك الحملة الترك ، الذين انبثقت منهم سلطنة آل عثمان .

هذا ، وكانت اللغة العربية حتى ذلك العهد لاتزال لغة العلم والسياسة ، فعدلت عنها هذه السلطنة إلى اللغة التركية ، فأودت بكنوز العرب العلمية ، وألقتها فى زاوية من الإهمال .

كان المفروض فى آل عثمان الذين أتيح لهم أن يخلفوا العرب على الشرق الأوسط ، وتسنى لهم أن يقوموا على أنقاض البيزنطيين ، أصحاب قسطنطينية وما حولها ، كان المفروض فيهم أن يستثمروا مخلفات هاتين الأمتين ، ويسيروا على أقل تقدير فى مواكب الحضارة الحديثة التى برزت فى عصرهم الذهبى .

ولكن آل عثمان لم يكونوا على استعداد للمحافظة على ذينك التراثين العلميين : تراث الماضى وكنز الحاضر ؛ كما أن الأحوال السياسية صرفتهم عن كل شىء آخر غير القوة العسكرية ، طوال حياة بدأت بالهجوم وانتهت بالدفاع .

ونحن مع ذلك لا ننكر أن المؤسسين من سلاطين آل عثمان حاولوا التشبه بالخلفاء والملوك السابقين، من حيث تقريب أهل العلم وإنشاء المدارس، فضلا عن أن بعضهم كان على حظ وافر من العلم والأدب. فأورخان (١٣٢٦ — ١٣٦٠ م) وهو ابن عثمان مؤسس السلطنة، اتخذ العلماء أهل شوراه، وعهد إليهم فى إدارة المدارس التى افتتحها، وأشهرها فى أزنيق. ثم لما استتب الأمر لجلبى محمد (١٤١٣ — ١٤٢١) انصرف للعناية بالعلم عنايته بالعمران؛ وكان عربشاه السورى فى جملة العلماء اللامعين بين حاشيته. وجرى مجراه مراد الثانى (١٤٢١ — ١٤٥١) وكانت «بورصة» قاعدة الدولة فى أيامه، تعتبر كقاعدة للعلم أيضا فى الشرق الأدنى.

وأما محمد فاتح القسطنطينية (١٤٥١ — ١٤٨١) فقد قال عنه درابر: Drapper (H^{se} intellectual de L'Europe): كان يتكلم بخمس لغات، فضلا عن معرفته العلوم الرياضية، وهو قد أحيا فى القسطنطينية عصرها الثقافى، بما أنشأ فيها من المدارس، ونخص بالذكر منها «دار الفنون». على أن عنايته بالعلم لم تقتصر على قاعدة الدولة، بل تعدتها إلى «بورصة وأزنيق وأدرنة»، وكان كل منها حافلا بجمهور من أهل الفضل.

وكان السلطان سليم الأول (١٥١٢ — ١٥٢٠) شاعرا، وله آثار فى اللغات التركية والفارسية والعربية، وما إن فتح مصر والشام فالعراق، حتى أخذ ينقل إلى بلاده المؤلفات العربية، ويستقدم الأدباء والعلماء والصناع، ثم قدر لابنه السلطان سليمان (١٥٢٠ — ١٥٦٦) أن يبز أباه فى الشهرة، ولقب بالقانونى لوضعه قوانين الدولة ونظمها.

بيد أن السلطنة أخذت تتدهور بعد هذا السلطان، وتتمرغ فى حياة مزقتها الكوارث، فانطوت على نفسها، وأصبحت على حال من الحذر جعلها ليست بعيدة عن مجاراة أوربة فى تمدنها فحسب، بل تتجنب كل شىء يصدر عن الغرب.

وهكذا ، نجد أن الأمصار العربية التى كانت مباءة العلم وأهله قبل آل عثمان ، أمست فى عهد هؤلاء فى عزلة عن النهضة العالمية الحديثة مدة أجيال ، وهى لاتحتفظ من تراثها الثقافى إلا بالعلوم اللسانية والدينية ، ولا تستبقى من مدارسها الكثيرة إلا حلقات المساجد ، وكتاتيب تحمل أسماء مدارس . وأما أموال الأوقاف التى حبست على معاهد العلم والمؤسسات الخيرية ، فقد أصبحت نهبا للمتنفذين . ولولا بعض المعاهد الدينية كالأزهر فى مصر ، والقرويين بفاس ، والزيتونة بتونس ، والأعظم بالقيروان ، والأموى بدمشق ، ولولا كربلاء والنجف وسامرا فى العراق ، هذه المعاهد التى قدر لها أن تحتفظ بشىء من أوقافها ، لدرست الآداب العربية فى تلك العصور المظلمة ، واندثرت معها تعاليم الإسلام .

على أن الانحطاط شمل مع ذلك ما تبقى فى ديار العرب من العلوم الدينية واللسانية ، فصاروا فى الناحية الدينية ، يرجحون الغريب السخيف ، على المعقول والموزون ، وأمسوا فى الناحية الأدبية يختارون المحاسن اللفظية ، دون المعانى والفنون . أما تآليف ذلك العهد فكانت تحوم حول الكتب القديمة ، فتعمد إلى تطويل ما كان منها موجزا ، واختصار المسهب ، وفى الحالين كانت شعلة الفكر منطفئة ، لانار فيها ولا نور .

ومن مشاهير ذلك العهد المؤلف الشهاب أحمد الخفاجى المصرى (١٠٦٩هـ — ١٦٥٨م) والشاعر ابن النحاس الحلبى « ت ١١٥٢هـ = ١٦٤٢م » والأديب عبد القادر البغدادى « ت ١٠٩٣ هـ = ١٦٨٣م » صاحب كتاب خزانة الأدب .

وأما الشعب فقد أمسى أميا على وجه عام ، وإذا أتيح لواحد منهم أن ينال نصيبا من علم أو أدب تقلد دواته المستطيلة فى صدر حزامه العريض ، ومشى مباهيا يترقب أن يشار إليه . وقد روى لنا أسلافنا أن الأمية استحكمت فى بعض المدن العربية ، ومنها بلدنا بيروت ، إلى حد أن تجارها كانوا يعتمدون

فى كتابة رسائلهم ، وتسجيل حساباتهم على نفر قليل ، قدر لهم أن يقرءوا ويكتبوا، وأن يمتهنوا هذه الحرفة . ولكن بعثا جديدا شمل العالم العربى منذ القرن التاسع عشر، وأخرجه من هذه الظلمات إلى النور ؛ وهذا ماسنحاول عرضه بكلامنا التالى .

ب — تطور مصر الثقافى فى عهد آل عثمان :

١) لما تغلب الأيوبيون على مصر (٥٦٧ هـ = ١١٧١ م) حرص السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب مؤسس الدولة ، على مكانة مصر العلمية، التى كان الأزهر محورها ، فعززها بالمدارس ، وحذا حذوه خلفاؤه ، فكثرت المدارس على عهدهم ، وقام بالتدريس فيها بعض أعيان العلماء ، كابن زين النجار الشافعى ، والشريف القاضى شمس الدين بن محمد الحنفى ، وقاضى القضاة أبى على الحسين المالكى ، والإمام أبى محمد الشاطبى ، وتلميذه أبى محمد بن عمر القرطبى ، وغيرهم من جلة العلماء وكبارهم.

وكانت تلك المدارس تعنى بعلوم الدين واللغة ، ولا سيما فقه المذاهب الأربعة ، فانتقلت بذلك حركة التعليم من أبنية جامع الأزهر إلى تلك المدارس ، وأصبحت منهل العلوم فى ذلك العصر .

غير أن الأزهر استعاد مكانته فى عهد المماليك البحرية ، الذين خلفوا الأيوبيين على مصر ، فجدد الظاهر بيبرس البندقدارى مذ تولى الحكم (٦٥٨ هـ = ١٢٦٠ م) شبابه ، وأعاد إليه نشاطه العلمى : وسار على أثره ملوك وأمراء جاءوا من بعده ، فكانت نهضة مباركة ، حملت العالم الإسلامى - بعد سقوط بغداد فى حوزة المغول ، وإتلاف كتبها وذخائرها العلمية - على الاتجاه بأنظارهم وأفئدتهم شطر مصر ، وخصوصا أنها قد أصبحت قاعدة الخلافة العباسية ، بعد الكارثة المغولية التى حاقت بالعراق .

وأصبحت مصر بأزهرها المثابة المرجوة للمسلمين ، وكانوا يقصدونها في طلب العلم من جميع الأقطار ، حتى إذا دخلها السلطان سليم العثماني فاتحا ، أصابها ما أصاب الأمصار العثمانية من الفوضى والاضطراب ، وأضاعت من جراء ذلك عمرانها وعلومها وفنونها ، وخسرت ذلك الازدهار الذى كان يتمتع به الأزهر ، ولا سيما في عهد المماليك البكوات المظلم . وقد زار الرحالة فولنى Folney مصر أواخر القرن الثامن عشر ، فلم يتمالك عن الإعراب عن عجبه ، للجهل الشامل الذى كان يحيق بها في كل طبقة من طبقاتها .

٢) على أنه لو أتيح لهذا الفيلسوف الفرنسى أن يعود لمصر بعد نحو ربع قرن من وضع كتابه ، لارتاب في صحة مادونه عن هذا القطر الشقيق . فقد عرضت وقتئذ مفاجآت سياسية سرعان ما عملت على إخراج وادى النيل من عزلته ، وألقت في رحابه أسس النهضة الحديثة .

ذلك أن الحملة التى ساقها نابليون الأول على مصر ، لم تكن ذات صبغة عسكرية فحسب ، بل كانت في الواقع حملة علمية بما رافقها من بعثات علمية وفنية ، وبما وضعته من مشروعات مختلفة . حملة علمية اكتسحت الشرق الأوسط ، وصوبت سهامها إلى الفساد الذى كان يغشى بصره وبصيرته ، فتراجع الجيش الفرنسى ، ولكن هذه الحملة العلمية لم تتراجع . وكان في عداد المشروعات التى قامت بها : المكتبة العامة ، ومدرستان لأولاد الفرنسيين ، وجريدتان باللغة الفرنسية ، فضلا عن مسرح للتمثيل . ومجمع علمى مصرى .

ولما تولى مصر محمد على باشا رأس الأسرة العلوية (١٨٠٥م) ، وسمت نفسه إلى الاستقلال ، صرف همه إلى الجند وتنظيمه على الأساليب الحديثة ، التى لمس فوائدها خلال الحملة الفرنسية على مصر ، فأنشأ المدرسة التجهيزية الحربية (١٨٢٥) ، وافتتح المعهد الطبى إلى جوار المستشفى العسكرى بأبى زعبل

(١٨٢٧) ، وعمد إلى إرسال بعثات الطلبة لأوربة . وما إن عاد هؤلاء إلى وطنهم، حتى خفوا إلى تأليف مجلس خاص بالمدارس ، كان من مآتيه إنشاء مدارس ابتدائية وثانوية فى أنحاء القطر، على المناهج الفرنسية ، ثم لم تمض سنون حتى أصبح عدد هذه المدارس سبعين مدرسة ، بينها ست عشرة مدرسة كبيرة ، بلغ عدد طلابها تسعة آلاف تلميذ ؛ وكانت اللغة العربية هى لغة التعليم الأولى .

وزيادة على ذلك قد جعل محمد على باشا الأزهر موضع عنايته ، وقرب إليه علماءه ، واختار من طلبته النواة الأولى لمدرسته الطبية . ولما أرسل البعوث إلى فرنسا كان فيها شيوخ أزهريون ، ومن بينهم رفاعة بك ، ذلك العالم الذى أفاد المصريين بعد عودته بالتآليف والترجمة .

وكما أن اهتمام محمد على باشا بالجند حمله على إقامة المدارس لهم والمستشفيات ، وعلى إنشاء المعامل التى تعد العدد للجيش ، كانت الرغبة فى الإصلاح العام حافزا له على إحياء ما تعطل من المشروعات النابليونية ، وفى عدادها المطبعة والصحيفة .

وظلت مطبعة بلاق التى أنشأها محمد على باشا من كبريات المطابع فى الشرق العربى ، وأصدرت كتبا قيمة فى فنون شتى ، أكثرها ترجمات عن اللغات الأوربية .

كما أن جريدة الوقائع المصرية التى أصدرها سموه (١٨٢٨ م) كانت من أوليات الصحف العربية وأمهاتها .

ولما أفضت ولاية مصر إلى ابنه إبراهيم باشا ، توقع الناس إصلاحا كبيرا ، كان سموه قد أعد العدة له إثر رحلته إلى أوربة ، ولكن الأجل عاجله قبل تحقيق العمل . ثم نكب التعليم بعده خلال ولاية عباس باشا الأول ، لأن هذا الأمير أقفل المدارس ، ولم يستبق منها إلا واحدة لتخريج ضباط البر والبحر ، وجرى مجراه سعيد باشا ؛ وما زالت المدارس معطلة

إلى ولاية إسماعيل باشا . هذا ماروى بنص المؤرخين المصريين ؛ ونحن نشك فى صحته ، وخصوصا أنه قد جاء فى تقرير مستر كليف الذى انتدبته لندن لدرس مالية مصر فىعهد الخديو إسماعيل ، مايفيد وجود ١٨٥ مدرسة بمصر سنة ١٨٦٢ م .

أما البعثات العلميـة لأوربة وإن ضـعف شأنها فى عهده ، فلم تبلغ قاطبة ، بل إن حكومة مصر أرسلت ستا منها فى حكم عباس باشا الأول ، وثلاثا فى ولاية سعيد باشا .

وظهرت خلال هذه المدة المطبعة الأهلية القبطية ، وهى أولى المطابع الخصوصية بمصر ، وكان إنشاؤها دليلا على بواكير نهضة تنبثق من صفوف الشعب . وصارت الولاية لإسماعيل باشا (١٨٦٣) ، وليس بمصر إلا أربع مدارس : ابتدائية ، وثانوية ، وحربية ، وطبية صيدلية ، وهى فى مجموعها على حالة سيئة . وكان إسماعيل باشا قد ورث عن جده مؤسس الأسرة المطامع الرامية إلى إنشاء كيان دولة مستقلة . نخف مثله إلى تعزيز كيان حكمه بالجندية ، معنيا بإنشـاء المدارس العسكرية والفنيـة والطبية ، على أحـدث الأساليب ، واهتم بنشر التعليم الشعبى ، وذلك بإنشاء كتاتيب أقامها فى كثير من النواحى، فضلا عن دار العلوم التى أسسها سنة ١٨٧٣ . وكانت الحكومة فى عهد محمد على وإسماعيل تأخذ على عاتقها كسوة التلاميذ وإطعامهم، وتعطيهم مرتبات لنفقاتهم الخاصة ؛ ولمـا عاينت الإقبال على المدارس ، واعتزمت افتتاح المدارس الخارجية ، فرضت على أوليائهم أجورا تقدر بقدر حال كل منهم .

ورأى الخديو إسماعيل إقبال بنات مصر على مدارس الإرساليات الدينية ، فسارع إلى فتح مدرسة للبنات سنة ١٨٧٣ م ، كان الإقبال عليها مشجعا له على فتح قسم للمعلمات،وعلى فتح مدارس غيرها فى سائر الأقاليم .

وبمقتضى جغرافية فكرى ، بلغ عدد التلاميذ سنة (١٢٩٢ هـ = ١٨٧٥ م) أى أواخر ولاية إسماعيل باشا : ١٤١٩٧٧ تلميذا ، والمدارس والكتاتيب : ٤٨١٧ مدرسة ، والمعلمين ٦٠٤٦ معلما . وهذه الأرقام توافق ماورد فى تقرير مستر كايف المشار إليه . غير أن مستر كايف يروى أن هذه الأرقام إنما كانت تقتصر على المدارس القائمة على التنظيم الأوربى الحديث .

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن المستوى العام للتعليم وقتئذ كان مرضيا فى المدارس الحربية ، وأما فى غيرها فكان دون الوسط ، ومرد ذلك إلى أن السواد الأعظم من المعلمين كان من الأزهر إبان انحطاطه . غير أن هذا المستوى أصابه شىء من التحسين من جراء إنشاء دار العلوم سنة ١٨٧٣ م ، ثم بانشاء مدرسة المعلمين والمعلمات فى مطلع ولاية توفيق باشا سنة ١٨٨١ .

هذا ، وقد أراد إسماعيل باشا وضع حد للفوضى والارتباك اللذين أصابا الأزهر فى ذلك الحين ، فأصدر (١٢٨٨ هـ = ١٨٧٢ م) قانونا نظم فيه طرق نيل الشهادة العالية ، ولكن على الرغم من ذلك بقى التعليم فى الأزهر مقصورا على العلوم الدينية والعربية ، وعلى قليل من الهيئة والمواقيت .

على أن إسماعيل باشا أعار اهتمامه الكثير البعثات العلمية ، فأرسل ١٧٢ تلميذا لأوربة ، وأنشأ المكتبة الخديوية (١٨٧٠) . وفى نفس الوقت سهل للأجانب الإقامة بمصر ، وإنشاء مدارسهم التى أمدها بالمساعدات ، فضلا عن ترحيبه بأدباء سورية، ومكافأته مشاهيرهم ، سواء منهم من هاجروا إلى مصر ، أو من تخلفوا فى بر الشام ؛ فحفل عهده بنهضة أدبية ، حملت المدارس والمطابع ألويتها ، ونطقت الصحف والمؤلفات بلسانها .

ثم أقيل الخديو إسماعيل ، وولى ولده توفيق باشا (١٨٧٩ م) غير أن النهضة ظلت على ازدهارها بقوة الاستمرار ، وقد احتل الإنكليز مصر خلال ذلك على أثر الحوادث العرابية ، ومدارس مصر مابرحت على ازدياد ، وتلامذتها مازالوا على توافر ، وكان أشهرها مدرسة المعلمين والمعلمات ، ومدرسة القصر العينى . وقد أحصى اللورد دفرين (١٨٨٣ م) المعاهد العلمية التى كانت قائمة حين دخول الإنكليز ، فكانت كما يلى :

١) جامع الأزهر وفيه ٨٠٠٠ طالب للعلوم الدينية وآداب اللغة العربية .

٢) المدارس الأجنبية وعددها ١٥٢ مدرسة ، وفيها ١٢,٢٤٧ تلميذا ، ويتمتع بعض هذه المدارس بمنح حكومية .

٣) المدارس الحكومية ، وهى ٥٢٧ ابتدائية، وفيها ١٣٧,٥٥٣ تلميذا ، و٢٧ ثانوية ، وفيها ٤,٦٦٤ تلميذا . فضلا عن مدرسة تجهيزية بالقاهرة ، و ١١ مدرسة للفنون والمهن ، واحدة منها للبنات .

٤) لم يتورع اللورد كرومر عن المجاهرة بأن مهمة الحكومة ليست ترقية التعليم ، ولا رفع مستوى العلم ، ولكنها تنحصر فى إعداد الموظفين الذين تحتاج إليهم لإدارة شئونها .

تلك كانت سياسة الإنكليز فى حقل المعارف مذ احتلوا وادى النيل ، ووراء هذه الغاية وقفوا تيار الروح العلمىّ الذى كان يجتاح مصر فى عهدى إسماعيل وتوفيق . واستعانوا على ذلك بوسائل سلبية وإيجابية ، وبينا ذلك فى الجزء الأول من كتابنا «قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور» ، وقد عمدوا إلى الأساليب التالية فى سبيل تحقيق هذا المطلب :

١) تعطيل مدارس الحكومة الحربية والفنية .

٢) إهمال التعليم الابتدائى والثانوى .

٣) إبطال المجانية فى التعليم .

٤) إهمال اللغة العربية .
٥) وقف البعثات العلمية لأوربة .

ومن جهة ثانية قاموا بما يلى :

١) تشجيع المدارس الأجنبية ، ولا سيما الأنكلوسكسونية .
٢) تنشيط الإرساليات الدينية .
٣) ترويج الصحف الموالية لهم ، لاستخدامها فى الدعاية .

هذا ، وربما أن الأزهر لم يسلم من هذه السياسة البريطانية فى الناحية التعليمية ، وأن الفوضى التى كانت مستحكمة فيه حملت بعض أهل الغيرة على التفكير فى طرق إصلاحه ، ومطالبة الحكومة بهذا الإصلاح . وقد استجابت لهم ، وأصدرت قانون سنة ١٨٩٦ القاضى بإضافة مواد جديدة للدراسة فى هذا المعهد . وقام على تنفيذ هذا القانون مجلس إدارة يضم طائفة من العلماء ، ثم انتثر عقد هذا المجلس بخروج الشيخ محمد عبده منه ، ثم بوفاته سنة ١٩٠٦ ، وعاد الأزهر لقديمه .

وكأن الحكومة نفضت يدها من الأزهر منذ بداية القرن العشرين ، فأصدرت سنة ١٩٠٧ قانونا يقضى بإنشاء مدرسة القضاء الشرعى . وإذا بالأزهريين يستيقظون ، وإذا بهذا الحدث يحملهم على الاجتماع والمطالبة بإصلاح معهدهم ، وإسناد الوظائف الشرعية لمتخرجيه .

وإن الحكومة التى اتخذت موقف المعارضة فى البداية ، لم تجد بدا آخر الأمر ، من مراعاة أمانى الأزهريين ، فأصدرت سنة ١٩١١ قانونا لتنظيم الأزهر ، على مثال مدرسة القضاء الشرعى ، ومدرسة دار العلوم .

ويرجع نجاح الأزهريين فى استصدار هذا القانون الذى وضع أسس الإصلاح ، إلى التطور الاجتماعى الذى أصاب وادى النيل إثر استفحال الثروة فيه، ذلك التطور الذى كان جزءا من عناصر النهضة العالمية . فما إن قيض لمصر وزير للمعارف كفؤ سنة ١٩٠٨ ، وأعنى به سعد زغلول باشا ،

حتى صمد فى وجه السياسة البريطانية . فإذا به يعيد إلى اللغة العربية سابق مكانتها ، ويجعلها لغة التدريس فى الابتدائية والثانوية ، ويرجع للبعثات شيئا من رونقها ، ولما قفل أفرادها راجعين إلى وطنهم العزيز . أخذوا على عواتقهم أعباء النهضة . وإلى هـــذا تألفت سنة ١٩٠٩ مجالس المديريات ، وشرعت تتنافس فى نشر التعليم ، ولا سيما فى الأرياف ، زيادة على مدارس خاصة كثيرة ، قامت بها الجمعيات الخيرية وبعض الأفراد . وانتهت هذه الحركة المباركة فى تلك الحقبة، إلى إنشاء كلية كانت نواة الجامعة المصرية التى قامت سنة ١٩٢٥ .

ومع كل ذلك فإننا نقدر أن نقول : إن العهد العثمانى قد انقضى ومصر لاتزال ترزح تحت أثقال الأمية ، ومدارسها الرسمية وغير الرسمية قليلة بالنسبة للأمصار الأخرى، وعدد تلاميذها أقل . وبمقتضى إحصاء سنة ١٩١٧ كان عدد المتعلمين فيها لايتعدى ١٣٦ فى الألف ، وعدد المتعلمات بنسبة ٢١ فى الألف فحسب .

ح — التطور الثقافى فى السودان :

منذ أن دخل الإسلام السودان مع العرب ، نشأت فى تلك البلاد حركة علمية مركزة فى ناحيتين : أولاها الكتاتيب التى تعنى بتلاوة القرآن وحفظه ، وثانيها حلقات المساجد التى يلقى فيها العلماء دروس الدين والأخلاق عقب الصلوات .

ولقد ظل هذا الشكل من التعليم الدينى رائجا فى السودان طول زمن آل عثمان، وفى عهد الحكم الثنائى . وحتى الآن لاتزال « خلاوى » القرآن منتشرة فى كل مكان ، ولا تفتأ حلقات الدروس تزحم المساجد . وكان مسجد أم درمان أحد تلك المعاهد التى يدرس فيها كبار العلماء منذ أيام الشيخ الجليل محمد البدوى ، الذى أقامته حكومة السودان شيخا للإسلام .

وما زال هذا المعهد مركز التعليم الدينى فى السودان ، وتتولى الحكومة الإنفاق عليه .

وكأن حكومة الاحتلال اعتبرت بما كان لهذه « الخلاوى » من الأثر البالغ فى التفاف السودانيين حول المهدى ، حينما دعاهم لمقاومة الآجانب ، فشاءت التضييق على التعليم القرآنى ، ولكنها لم تأمن غائلة هذه المحاولة، فرأت من المصلحة أن تصرف الناس عنه، بإيجاد المدارس الرسمية .

وإذ كانت سياسة الإنكليز التعليمية فى مصر إنما تقوم على إيجاد مستخدمين للدوائر الحكومية ، فهل ينتظر منهم فى السودان أن يحيدوا عن هذه السياسة ؟

لذلك عمدت حكومة السودان ـ مذ تسلمت شئون التعليم العام ـ إلى الشحّ بالمخصصات له فى الميزانية، حتى إن نسبتها لم تكن تتجاوز ثلاثة فى المئة ، فضلا عن أنها أخضعته لقانون يحرم على أى شخص إنشاء مدرسة دون الحصول على تصريح كتابى . ولهذه الأسباب لم يبدأ التعليم الأهلى إلا عام ١٩٢٦ .

على أن المدارس الرسمية كانت ابتدائية فقط ، وعدد المدارس الوطنية لم يكن يتجاوز تسع مدارس حتى عام ١٩١٨ . تضاف إليها كلية غوردون ، التى أنشأها الإنكليز فى الخرطوم فى سنة ١٩٠٢ ، وربطوها بجامعة لندن .

د — تطور بلاد الشام الثقافى :

لما ضرب المغول بغداد تلك الضربة القاضية (٦٥٦هـ = ١٢٥٨م) تحولت الحركة العلمية الأدبية فى العراق إلى مصر والشام . فاستقبلها الفاطميون ثم الأيوبيون بالرعاية ، ونشأ فى ظلالهم طبقة من العلماء والأدباء المرموقين .

ولكن ذلك الازدهار الذى شمل بلاد الشام كان عابر سبيل أسوة بمصر ، لأن عوامل كثيرة لم تلبث أن تضافرت عليه فاستأصلته ، وألقت البلاد فى الجهل والحرمان ؛ فقد دهم الصليبيون والمغول سورية ، ثم اكتسحها تيمورلنك، فأمعن فى الفتك بأهلها . ولاسيما أهل العلم منهم. وكانت حلب حافلة بالعلماء . فلما اكتسحها هذا الطاغية ، ذهبت على يده مكتباتها الكثيرة ، ومدارسها السلطانية والعصرونية والحلوية والشرقية والرواحية ، وكذلك وقع بدمشق . ثم صارت بلاد الشام ولاية لآل عثمان ، وما كان همهم فيها إلا جمع الأموال ، وتجنيد الرجال ، وإلى ذلك جعلوا لغتهم دون لغة القرآن ، وكانوا إذا ما أعاروا التفاتهم إلى العلم وأهله ، يحصرون هذا الالتفات حتى حين بقاعدة البلاد .

ولولا حلقات الدروس فى مساجد بلاد الشام وكنائسها، بالإضافة إلى مدارس قليلة فى أمهات المدن ، لكانت على حال من الاحتضار ؛ ولولا أن نفرا من أهلها كانوا يتحملون المشاق ، فيؤمون الأزهر بمصر ، والنجف فى العراق ـ وغيرهم يقتبسون نور المدنية من بلاد الغرب ـ لكان القضاء المبرم على كل معرفة فى هذه البلاد .

على أن مدينة حلب كانت أكثر المدائن السورية نورا فى أثناء تلك الظلمة، وزهت بطبقة من رجال العلم والأدب ، برغم ما انتابها من كوارث المغول والتتر ، ومن إهمال آل عثمان ، وقد سبقت البلاد العربية إلى الطباعة .

هذا ، ولكن عوامل كثيرة سرعان ما تضافرت على مكافحة الجهل، ونشر التمدن الحديث فى بلاد الشام قاطبة ، ولا سيما لبنان ، نستعرضها فيما يلى :

هـ — العوامل الدينية :

عاملان مهمان عملا على توثيق العلاقات بين بلاد الشام وأوربة : أولهما بيت المقدس وما حوله من البلاد المقدسة مهوى أفئدة المسيحيين ،

وثانيهما ارتباط الطوائف السورية الكاثوليكية والمارونية دينيا بروما ، . وصداقة هذه الطوائف لباريس سياسيا ، ولا سيما أهالي لبنان .

ففلسطين ما زالت كعبة الرهبان الاوربيين على اختلاف مذاهبهم ، ومحج النصارى حيث كانوا .

والطوائف الغربية وعلى رأسها الموارنة ، ما انفكوا مذ توثقت عرا الصداقة بين السلطان سليمان القانوني وفرنسوا الأول ، يرجعون لباريس عند كل مهمة .

وهذان العاملان بالإضافة إلى المطامع الدولية بالشرق الأوسط ، كانا حافزين لأوربة على إرسال البعثات التبشيرية ، وحمايتها في بلاد السلطنة ، ولا سيما ولايتي سورية وبيروت .

واستعدادا لذلك أنشأ البابا هونوريوس الرابع عشر ، في غرة القرن الرابع عشر ، مدرسة بباريس تعنى بتعليم اللغة العربية ؛ كما أن اليسوعيين فتحوا أواخر القرن السادس عشر مدرسة في روما ؛ وكانت تعنى بتعليم العربية والعبرانية ، ثم أمر البابا غريغوريوس الثالث عشر بإنشاء المدرسة المارونية في عاصمة الكثلكة (١٥٨٤ م) ، وسلم إدارتها لليسوعيين .

وكانت تركية قد أمست فريسة الاضطرابات الداخلية ، والغزوات الخارجية ، فتسنى لفرنسا أن تستثمر ضعفها ، وتؤكد امتيازاتها ، وأتيح لسائر الدول الحصول على مثل هذه الامتيازات ، وكان على رأسها حماية الإرساليات الدينية .

وهكذا تسنى لهذه الإرساليات أن تقدم لدولها خدمات جلى ، ليس في صعيد نشر الدين فحسب ، وإنما في الشئون السياسيةوالاقتصادية أيضا ، هي في نفس الوقت كانت بالنسبة لبلاد الشام ، من عريش مصر إلى تخوم الأناضول ، عاملا على تلقيح جراثيم النهضة ، وذلك بالمدرسة التي انتشرت في كل بلد وقرية . على أنها كانت حافزا أيضا لأهل البلاد على اختلاف

طوائفهم ، على إنشاء المدارس الوطنية ، خشية ارتماء أبنائهم فى أحضان مؤسسات التبشير .

و — العوامل الثقافية :

أكب الأوربيون منذ القرن الثانى عشر على المؤلفات العربية يترجمونها، ويدرسونها فى مدارسهم ، واستمر بعض كلياتهم يواظب على تدريس بعض العلوم باللغة العربية ، إلى أجيال غير بعيدة .

ولما اخترع فن الطباعة فى أواسط القرن الخامس عشر ، عنوا بطبع بعض المؤلفات العربية ، وظلوا مدة طويلة على ذلك، حتى إنه لما لجأ الأمير فخر الدين المعنى الثانى إلى إيطاليا، فى صدر القرن السابع عشر، شاهد فيها هذه المطبوعات تباع بأثمان معتدلة .

وهذه العناية بتدريس لغة القرآن وبترجمة الكتب العربية وطبعها ، استلزمت تقريبهم بعض المتعلمين من البلاد العربية ، قصد الاستعانة بهم . واللبنانيون مازالوا نقلة العلوم منذ القديم ، شأنهم فى التجارة ، وما زالوا يستهينون بالغربة والأسفار ؛ فاستقر منهم أساتذة فى أوربة ، أشهرهم إبراهيم الحقلانى (ت ١٠٣٧ = ١٦٢٧) ، وكان يدرس اللغة العربية فى « كلية فرنسا » بباريس ، وشمعون السمعانى مدرس اللغات الشرقية فى كلية بادوا منذ سنة (١٢٠٠ هـ = ١٧٨٥ م) . والقس مخائيل الغزيرى ترجمان ملك أسبانيا كرلوس الثالث ، والخورى أنطون عريضة معلم اللغات الشرقية فى وينّة . وكان أكثر هؤلاء من خريجى المدرسة المارونية فى روما .

هذا ، وقد رافق ازدهار النهضة الأوربية نشوء طبقة من العلماء ، إنما رغبوا فى علوم الشرق ولغاته حبا فى العلم نفسه ؛ كما أن استفحال شأن الاستعمار الأوربى رافقته عناية الدول الطامحة إلى تعليم طبقة من الموظفين لغات الشرق ، ومنهم علماء ، ومنهم سياسيون .

وهؤلاء المستشرقون من أهل الطبقتين ، خدموا العلم على وجه عام ؛ إذ نشروا ما انطوى من مدنيات الشرق ، وترجموا فيما ترجموا عن العربية : الطبيعيات والفلسفة والرياضيات ، وخدموا العرب على وجه خاص ، لأنهم جمعوا بعض كنوزهم العلمية ، ثم عرفوا كيف يعرضونها .

وكان هؤلاء الأجانب المستشرقون ، وأولئك المواطنون المستغربون ، ألف وصل بين التمدن الحديث وبين بلاد الشام المتوثبة ، وكان لهذه الصلة مفعولها الكبير فى نهضتها الثقافية .

ز — العوامل السياسية :

إن الحوادث الجسام التى شغلت أوربة أواخر القرن الثامن عشر ، كان لهـا أثر أى أثر فى يقظة هذا الشرق العربى ؛ فلقد شبت الثورة الفرنسية ، ثم جاء نابليون بونابرت إلى مصر ، واحتلها قصد أن يجعلها مركزا استراتيجيا للحملة على الهند ، وتعداها إلى سورية . ولكنه وإن عاد مدحورا عنها قد ترك فى الميدان دروسا مفيدة للسلطان سليم الثالث (١٧٨٩ — ١٨٠٨) ، من حيث ضرورة الأخذ بمبادئ الإصلاح الأوربى ، ولا سيما الفن الحربى الحديث .

ولكن طغمة المحافظين فى تركية بالإضافة إلى الإنكشارية المستبدة ، حالوا بين السلطان وأمانيه ، وخلعوه من أجلها . وكان السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ — ١٨٣٩) كثير الاتصال بالسلطان سليم بعد خلعه ، وقبل أن يتبوأ محمود العرش ، ثأر له بالقضاء على الإنكشارية ، وعنى بتحقيق أمانيه فى الإصلاحات المدنية والعسكرية . وكان فى جملة ذلك إنشاؤه المدارس الابتدائية والثانوية ، فضلا عن المعهد الطبى ، ومباشرته إرسال أولى بعثات الطلبة لأوربة . ولما كان الناس على دين ملوكهم ، بدرت فى ذلك الحين من بعض ولاة سورية بوادر عطف على التجديد والأدب ، كانت

تظهر كوميض برق خلال الرماد الأسود . ونخص بالذكر منهم سليمان باشا بعكا ، ويوسف باشا كنج بدمشق ، والأمير بشيرا الشهابي بلبنان .

غير أن هذا النشاط الادبي لم يلبث أن امحى مدة من الزمن ، تحت سنابك قوافل السياسة ؛ فلقد استطاع محمد على باشا والى مصر أن يكتسح بلاد الشام ، ويتعداها إلى الأناضول ، قاصدا عاصمة السلطان .

وعملت الدول على رده إلى مصر ، وبقى استقلال تركية محفوظا كما كان . وهو حادث تاريخي يبدو كأنه انتهى ؛ والواقع أن هذه الغزوة تركت آثارا محسوسة فى مستقبل هذه السلطنة، وخصوصا أن إنقاذ الدول لتركية، جعل الباب العالى واطئا إزاء الدونبج ستريت والكى دورسيه وغيرهما ، وجعله يتلقى النصائح منهما بقبول وامتثال . وبكلمة أحرى ، كان لهذا الحادث ذيول ، بفتحه باب « المسألة الشرقية » . وكان له رد فعل فى الناحية الثقافية ، حقا أن النشاط الأدبي أصابه كثير من الذبول فى سورية خلال الحملة المصرية ، غير أن العاقبة كانت خيرا ، بإقحام تركية العهد الإصلاحي .

لقد قام السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) من ثم بالإصلاحات المطلوبة ، وفى جملتها إنشاء المدارس الرشدية والإعدادية . ولما خلفه السلطان عبد العزيز (١٨٦١ — ١٨٧٦) وكان عمرانيا ، كثير الشبه بمعاصره الخديو إسماعيل باشا بمصر ، جرى وإياه فى سبيل واحد ، من حيث تنشيط النهضة ، والبذل فى مكافأة العاملين والمؤلفين . وكم لهما من أياد بيضاء على بطرس البستانى ، وأحمد فارس الشدياق ، ومارون النقاش ، وغيرهم من مؤسسى النهضة السورية ! وفى مفتتح ولاية السلطان عبد العزيز فتحت حكومة حلب المدرسة المنصورية (١٢٧٨ هـ — ١٨٦١ م) ، وهى أولى مدارس الحكومة فى بلاد الشام .

ولما صار عرش السلطنة لعبد الحميد الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٩)، واقتضت سياسته تقريب العرب ، أذن لمدحت باشا والى دمشق فى إنشاء

المدارس ، نخف الدمشقيون بإيعازه إلى تأليف الجمعية الخيرية (١٨٧٨) ، وعهدوا إليها بإنشاء المدارس ، فبلغ عددها وقتئذ ثمانى مدارس ابتدائية للذكور والإناث ، فضلا عن دار للصنائع ، واعتنت هذه الجمعية أيضا بتأسيس المكتبة الظاهرية ، ثم لم يطل بقاء الجمعية بعد نقل مدحت باشا من سورية . أما فى بيروت التى كانت وقتئذ متصرفية تابعة لولاية سورية فإن حكومتها تركت هذا الميدان للمدارس الأجنبية ، تتعهد على هواها تربية الناشئة التربية التى تريدها . ولم تنشئ الحكومة المدرسة الإعدادية فيها إلا سنة ١٨٨٥ م ، بالإضافة إلى الرشدية والعسكرية ، ثم صحت نية الحكومة من بعد على إنشاء كلية للطب بدمشق، ففتحتها سنة ١٩٠٣ ، وجعلتها مشتملة على فرع للصيدلة ، ثم شفعتها بكلية للحقوق فى بيروت سنة ١٩١٢ ، وكان التدريس فى هاتين الكليتين باللغة التركية .

على أن قيام هذه المدارس لم يكن فى الواقع يبرر تقصير السلطنة فى صدد نشر المعارف ، ذلك لأن جباية سورية كانت على رواية الأب لامنس فى كتابه Lamem, La Syrie تبلغ أوائل القرن العشرين نحوا من تسعين مليون فرنك ، لم يكن يخصص المعارف منها سوى إحدى وسبعين ألف ليرة تركية .

وإزاء هذا الموقف الذى وقفته تركية فى بلاد الشام وغيرها من العلم والتعليم، كانت كل دولة من الدول الأوربيه تعمل على نشر نفوذها فى المنطقة التى تطمع بها ، آملة أن تكون حصتها أرجح من سواها فى إرث الرجل المريض ، وهل ثمة أفضل من المدارس لإدراك هذه الغاية ؟

لذلك رأينا الدول الأوربية تتسابق فى ميدان المدارس ، وفى إنشائها هنا وهناك فى بلاد الشام ، ولا سيما ولاية بيروت وجبل لبنان ؛ وهى فى هذا التنافس تتسابق إلى البذل أيضا . وعلى رواية كتاب Puissances Trancassie P58-88 خصصت فرنسا سنة ١٨٩٥ لمدارسها فى الشرق

الأدنى مبلغ ٧٠٠ ألف فرنك ، أما روسيا فوضعت فى ميزانيتها لهذه الغاية مليون فرنك ، وإيطاليا مليونا وأربعمائة ألف فرنك . ثم لم تقف الدول عند هذا الحد من الكرم ، بل كانت تسترسل فى جودها على مرّ الأيام .

على أن بلاد الشام وإن نكبت سياسيا واجتماعيا من جراء التدخل الأجنبى بين أهلها ، جنت منه فوائد جليلة فى الناحية الثقافية ، كانت قوام نهضتها الحديثة .

ح — العوامل الاقتصادية :

لما أصابت الصناعة تقدما محسوسا فى أوربة ، وضاق نطاق هذه القارة عن استيعابه ، واحتاجت دولها إلى المواد الأغفال لمصنوعاتها ، مدّت أبصارها إلى آسيا وإفريقية ، قصد أن تشترى منها رخيصا وتبيعها غاليا .

وكانت أوربة تقدر الفوائد المرجوة من جراء معرفة رجالها الموظفين فى المستعمرات وغيرها ، ألسنة أهل البلاد ، فوجهت عنايتها لتدريس اللغات الشرقية الحية ، وأنشأت فرنسا منذ سنة ١٧٩٥ مدرسة لتعليم هذه اللغات بباريس ، وجرى مجراها غيرها من الدول الطامحة .

على أن بلاد الشام وإن ظلت فى منجى من الاستعمار الأوربى السياسى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ما استطاعت مع ذلك البقاء مستقلة عن نفوذ أوربة وأميركا الاقتصادى .

ومع ذلك يمكن القول بأن السوريين سواء كانوا فى الساحل أو الداخل ، أظهروا مناعة كافية فى الناحية الاقتصادية ضد الجارف الأجنبى ، فلم يفسحوا له المجال للقبض على زمام التجارة فى أسواقهم ، بل قامت منهم بيوتات تجارية وتجار هيمنوا على الأسواق ، وكانوا فضلا عن ذلك ألف الوصل بين الغرب والشرق القريب ؛ أما وإن مزاولة التجارة

وسائر الشئون الاقتصادية أصبحت تتطلب معرفة فى اللغات والجغرافية وأصول التجارة وغيرها ؛ فقد حصل إقبال شديد على المدارس والكليات الأجنبية ، كان نتيجة لضرورة اقتصادية ، وخصوصا فى بيروت ، المدينة التى صارت فى ذلك الوقت مرفأ للبلاد العربية المجاورة ، ولبعض البلاد التركية . وكان هذا التواصل التجارى وسيلة للاختلاط بين أهل البلاد وبين العالم الغربى ، بوساطة الذاهبين إلى أوربة وأمريكا والقادمين منهما ، وما أشد مايفعل مثل هذا الاختلاط فى ميدان التقدم !

وإلى هذا ، إن قيام الشركات الأجنبية ذات الامتياز فى بلاد الشام كشركات الخطوط الحديدية والمرافئ والكهربا والماء و الغاز والترام والبنوك ، مثلما أفضى إلى نزول عدد من الأخصائيين فى بلاد الشام ، كان حافزا آخر للأهلين على دخول المدارس ، أملا فى الاستخدام فى هذه الشركات وغيرها .

ثم لما أخذ أهل البلاد بأسباب النهضة الصناعية والزراعية ، معتمدين فى ذلك على الأساليب الميكانيكية الحديثة ، واحتاجوا من ثم إلى طبقة من الأخصائيين ، تسابقوا إلى إيفاد أولادهم إلى جامعات أوربة وأمريكا ، يقضون سنين فيها للتخصص الفنى ، حتى إذا قفلوا عائدين لوطنهم ، كانوا يعودون مشبعين بروح جديد يبثونه فى البلاد مضافا إلى علومهم .

وهناك عامل آخر كانت له أهميته فى نهضة بلاد الشام ، وخصوصا لبنان ، وأعنى به عامل الهجرة إلى الأمريكتين ؛ فالهجرة لم تكسب البلاد الأموال فقط ، تلك الأموال التى رفعت الصروح الجميلة ، والدور الكثيرة ، فى سورية ولبنان ، بل كانت أيضا فى جملة الأسباب التى فتحت كوة من النور فى كياننا الصغير ، بالتواصل مع البلاد الراقية ، وبما كان للعائدين إلينا من تأثير شديد فى بيئاتهم الريفية والقروية .

وهذه العوامل مجتمعة تضافرت على خلق بعث ثقافى فى ولايتى سورية وبيروت ، وفى متصرفية لبنان ، صاحبه انقلاب اجتماعى ، جعل هذه البلاد فى المرتبة المرموقة حول البحر المتوسط . وكانت هذه العوامل بمثابة مقدمات لنتائج ظهرت على مراحل ، نستعرضها فيما يلى :

ط — عهد رجال الدين لغاية القرن الثامن عشر :

كان العلم والأدب ببلاد الشام فى صدر العهد العثمانى ، لايتعدى نطاق العلوم الدينية والأدبية . وهو إلى ذلك كان محصورا فى رجال الدين . ثم كان لاتصال الأكليروس المسيحى بأوربة أثر بالغ فى النهضة السورية ، ذلك أنه عدا أولئك الذين انتشروا فى باريس وفلورنسة وفينا وبادوا وغيرها ، من خريجى المدرسة المارونية فى روما وسواهم ، أخرجت هذه المدرسة فحولا من القسس عادوا إلى الوطن ، وتولوا فيه أكبر الخدم الكهنوتية ، فكان منهم البطاركة والمطارنة منذ القرن السادس عشر .

وقد استخدم هؤلاء نفوذهم الروحى لخدمة أبناء ملتهم فى الناحية الثقافية ، فكانت مدرسة حوقة فى جبل لبنان التى أنشئت سنة ١٠٤٢ﻫ = ١٦٣٢م ، باكورة هذه الخدمات ، ثم تلتها مدرسة أخرى بحلب سنة (١٠٧٣ ﻫ = ١٦٦٢ م) فمدرسة عين ورقة بلبنان ، (١٢٠٤ = ١٧٨٩ م) وعشرات غيرها فيما بعد ، خصوصا حينما حولوا بعض الأديار إلى مدارس . وهم إلى ذلك قد عنوا بإنشاء المطابع ؛ وكانت أولاها تلك التى أقاموها بحلب ، فى مطلع القرن الثامن عشر . وأما الثانية فهى مطبعة عبد الله زاخر ، فى دير مار يوحنا الطبشة بلبنان ، وهو راهب حلبى ربما نقل فكرة هذه المطبعة من حلب لطبع الكتب الدينية .

على أن الإقبال على إنشاء المدارس فى القرن الثامن عشر ، لم يقتصر على الطائفة المارونية فى لبنان ، بل شمل غيرها من الطوائف المسيحية ،

ولعل الأرمن كانوا فى الطليعة ، لاختلاطهم بالغرب عن طريق الآستانة وغيرها . فقد أنشأ غريغوريوس الأول راعى الأرمن الكاثوليك مدرسة بزمار سنة (١٢٠٣ هـ = ١٧٨٨ م) ، كما وضع بطريرك السريان الكاثوليك مخائيل جروه أسس مدرسة الشرفة ، وأنشأ بطريرك الكاثوليك أغابيوس مطر مدرسة عين تراز (١٢٢٦ هـ = ١٨١١ م) ، وكلها فى جبل لبنان .

وتألفت خلال ذلك الرهبنات الوطنية عند الموارنة والروم الملكيين ، فشاركت فى نشر المعارف ، وفى ترجمة بعض التآليف اللاتينية .

على أن تلك المدارس والمطابع وإن كان هدفها دينيا ، لأنها إنما وضعت لتخريج الأكليروس ولنشر المؤلفات المسيحية ، أعطت مع ذلك نتائج طيبة فى خدمة النهضة العامة، ولاسيما أن كثيرين من خريجيها لم يتكرسوا من بعد فى الطقوس الأكليريكية ، وإنما راحوا يستثمرون أدبهم فى خدمة دواوين الأمراء والحكام . نذكر منهم نقولا الترك (ت ١٨٢٨) ، ومخائيل البحرى (ت ١٧٩٩) ، وإلياس أده (ت ١٨٢٨) ، وبطرس كرامة الحمصى (ت ١٨٥١) ، وعبود البحرى .

وكان يعاصر هؤلاء فى القرن الثامن عشر أدباء من المسلمين ، وعلماء كثيرون ، نذكر منهم المشائخ عبد الغنى النابلسى ، وعثمان ظاهر العمر ، وأحمد البربير (ت ١٨١١) ، وأحمد عمر دبوس ، وعمر اليافى (١٨١٨) ، وإبراهيم الحر العاملى ، والأمير حيدر أحمد الشهابى (ت ١٨٣٤) ، والشيخ أمين الجندى (ت ١٨٤١) ، وعبد اللطيف فتح الله . وقد تولى الإفتاء فى بيروت . قال عنه الأب شيخو : « وكان شاعرا ، إلا أن شعره مفقود » . وقد حملنى قوله هذا على الإشارة هنا إلى وجود تاريخ نظمه المفتى المشار إليه ، وكتبه بخط يده ، مهنئا به جدى الحاج مصطفى بيهم ، بمناسبة إرخاء لحيته سنة ١٢٥٢ هـ الموافقة سنة ١٨٣٦ م ، قال :

تبدى عذار الفتى مصطفى فأحسن به من عذار نفيس

تحلت به وجنتاه كمالا   فأصبح فيـــه ابتهاج النفوس
وللمسك وهو الزكى شذاه   وأرخ : « حكى خمار العروس »

وهذا التاريخ لايزال محفوظا فى متحف المتواضع .

هذا ، وقد كان هذا التفاعل بين بلاد الشام وبين الغرب برجال الأكليروس ، عنصرا فعالا فى جملة العناصر التى خلقت النهضة الفكرية والأدبية فى ساحل هذه البلاد وداخلها .

ى — الإرساليات الأجنبية وانتشار الثقافة بين الشعب :

إن الخمس والعشرين سنة التى أعقبت انسحاب جيوش محمد على باشا والى مصر من بلاد الشام ، كانت بالنسبة للآداب العربية من خير الأزمان حفولا بعناصر النهضة ، ولا سيما فى ناحيتين :

أولاهما : تسابق الدول الأجنبية فى ميدان إيفاد البعوث العلمية إلى بلاد الشام ، وإقامة المطابع والمدارس .

ثانيهما : بروز نتائج المدارس الوطنية ، واهتمام الناس بها .

ويرجع إقبال الأوربيين على إرسال هذه البعثات ، وعلى تنشيط رعاياهم للإقامة فى الأمبراطورية العثمانية ، إلى ثلاثة أسباب :

١) اطمئنانهم إلى تركية مذ أصبح زمامها بأيديهم ، بعد إنقاذهم إياها من خطر الاكتساح المصرى .

٢) تنافسهم على استثمارها اقتصاديا .

٣) تأهب كل منهم للحصول على أكبر حصة من إرث « الرجل المريض » ، على تعبير قيصر روسيا .

ولما كان احتلال القلوب من شأنه أن يسهل فتح المعاقل ، ساقت كل دولة من هذه الدول حملة من البعثات الدينية إلى البلاد العثمانية ، وكان فى طليعتها إلى بلاد الشام ، المرسلون من الكاثوليك والأنكلو سكسون . ثم تلتهم

إرساليات أخرى بأسماء مختلفة ، رجال ونساء ، وانتشروا جميعهم فى المدن والقرى ، ولا سيما فى لبنان وفلسطين .

وكأن الإرساليات اللاتينية كانت تعتبر ولاية بيروت ولبنان منطقة نفوذ لدولها ، فكبر عليها ما أظهرته الإرساليات الأمريكية من نشاط ، فإذا بها تخف إلى منافستها فى نشر المدارس، ورفع درجات بعضها ، وإقامة المطابع ، وإصدار الصحف ، متخذة بيروت نقطة انطلاق لجهودها ؛ فلما نقل المرسلون الأمريكيون مطبعتهم من مالطة إلى بيروت سنة ١٨٤٦ ، سارع الآباء الفرنسيون إلى إقامة مطبعتهم الكاثوليكية بعد سنتين من ذلك . ولما افتتح الأمريكيون ببيروت سنة ١٨٦٦ الكلية الإنجيلية، وكانت مدرسة فى قرية عبية بلبنان ، بادر اليسوعيون لنقل مدرستهم إليها من قرية غزير ، وذلك فى سنة ١٨٧٤ . ثم عكف كل من اللاتينيين والإنكلوسكون ، على ترقية معاهده العلمية ، حتى صار لها فيما بعد جامعتان ، وما أشد ما كانت تستفيد البلاد من هذا التنافس !

وكانت سائر الإرساليات البروستانتية والكاثوليكية تجرى أيضا على مثل هذه المنافسة ، وانتهى بها الأمر إلى التسابق أيضا فى ميدان إنشاء المدارس النسائية، فقد أنشأ الأمريكيون سنة ١٨٤١ ، بمساعى مستر هاسكنس مدرسة للبنات ببيروت ذات قسم داخلى ، وإذا باللاتينيين يتعقبونهم ، فأنشأت أخوية ابنة الإحسان fill de la charite' سنة ١٨٤٣ مدرسة مثلها فى البلدة نفسها ، كما فتحت فيها راهبات القديس يوسف (١٢٦٥ — ١٨٤٨) مدرستين للبنات أيضا ، وهكذا دواليك ، حتى كاد عدد مدارس الإرساليات للبنات يضاهى عدد مدارس الذكور .

وكان من محاسن هذا التنافس ، خروج العلم والأدب فى بلاد الشام من نطاق البيئات الدينية ، إلى صفوف الشعب ، وأصبح يشمل المرأة مربية الجيل الجديد ، كما يشمل الرجل . وكان فى الطليعة خريجو المدارس الوطنية

الذين استعانت بهم الإرساليات فى التدريس والتعليم . ومنهم بطرس البستانى (ت ١٨٨٣) وأحمد فارس الشدياق (ت ١٨٨٧) تلميذا مدرسة عين ورقة . وأخذ منذ ذلك الشيخ ناصيف اليازجى يحتل مكانته الأدبية (ت ٨٧١) .

وكان من محاسن هذا التطور ، أن نشط المسلمون أيضا إلى الأخذ بالآداب الحديثة ، والرغبة فيها رغبة تشبه أن تكون شعبية . فاشتهر منهم فى الساحل : الأمير محمد أمين أرسلان ، مؤلف كتاب « أصول التاريخ » (ت ١٨٦٨) ، وهو أول من ألف فى هذا الموضوع بين العرب فى العهد الحديث ، ومصباح البربير (ت ١٨٥٥) ، والسيد عمر الأنسى (ت ١٨٧٦) ، والشيخ يوسف الأسير ، تلميذ المدرسة المرادية بدمشق ، وأستاذ المدارس الناشئة ببيروت (ت ١٨٨٩) ، والشيخ إبراهيم الأحدب (ت ١٨٩٠) .

وأما فى الداخل فكانت دمشق وحلب حافلتين بالعلماء ، نذكر منهم الشيخ عبد الله الحلبى ، ومكسيموس مظلوم (ت ١٨٥٥) ، وميخائيل مشاقة (ت ١٨٨٨) ، وفرنسيس مراش (ت ١٨٧٣) ، ورزق الله حسون (ت ١٨٨٠) ، وهو أول من أنشأ صحيفة عربية بالآستانة ، ومحمد حسين الحلبى العطار (ت ١٨٧٧) ، وهو من علماء الرياضيات . فضلا عن بعض المغتربين ، كأديب إسحاق الدمشقى (ت ١٨٨٥) ، وجبرائيل دلال الحلبى (ت ١٨٩٩) .

على أن التنافس بين المرسلين الأجانب كان مع ذلك مثيرا لنشاط أهل البلاد ، ولتهافتهم على ممارسة الحرفة الثقافية : فإذا بمطبعة القديس جاورجيوس ببيروت ، التى كانت توقفت عن العمل ، تعود إليه سنة ١٨٤٨ م ؛ كما أنشأ بطريرك الروم فى القدس مطبعة القبر المقدس ، وهكذا دواليك ، فكانت نهضة شعبية ، مشى فى طليعتها خريجو المدارس على اختلاف ألوانها .

ك — عهد الصحف والجمعيات والمطابع :

كثيرا ماتكون عقبى الشر خيرا ؛ ومن هذا القبيل ما كان لفتنة ١٨٦٠ الطائفية الممقوتة من الفوائد لبيروت ، ثم للنهضة فيها : فقد عملت هذه الفتنة على تعمير هذه المدينة بمن لجأ إليها من ولاية سورية وجبل لبنان ، واستوطنوها ، وجعلوها مركز انطلاق لجهودهم الجبارة .

يضاف إلى ذلك أن تمتع جبل لبنان إثر هذه الفتنة باستقلاله الإدارى ، تحت إشراف دولى ، جعله وجعل بيروت موردا عذبا للأجانب ، من جراء اطمئنانهم على مصالحهم ، فكان تنافسهم فى ميادين التجارة هنا ، لايقل عن تنافسهم فى صعيد السياسة والثقافة ، ولكنهم وجدوا فى الميدان تجارا يبذونهم اقتدارا فى الناحية الثقافية ، وأعنى بهم أهل البلاد ، فكان تسابق بين الجميع ، أفضى إلى الثروة والعمران . كانت ثم نهضة ثقافية اجتماعية ، هى وليدة إرادة وطموح ، غذاها المال والعرفان . أما مظاهر هذه النهضة فكانت تبدو فى ظاهر الأمر فى النواحى التالية :

١) ظهور الصحف وارتقاؤها .
٢) ازدياد المدارس على اختلاف نزعاتها وتنافسها .
٣) تأليف الجمعيات .
٤) كثرة المطابع والمؤلفات .
٥) وفرة عدد المتعلمين والمتعلمات .

هذا ، وكان أول الصحف العربية هو ماصدر منها فى مصر والآستانة . وأما فى بلاد الشام فكانت جريدة حديقة الأخبار ، التى صدرت ببيروت سنة ١٨٥٨ ، هى باكورة الصحف فيها .

وكأن الباب العالى شعر بعد فتنة ١٨٦٠ باستفحال الدعايات الأجنبية ، فأوعز إلى الولاة بضرورة نشر الصحف الحكومية ، فأصدر والى دمشق

جريدة « سورية » (١٨٦٥) ، وأصدر والى حلب جريدة « الفرات » (١٨٦٨) ، وتلتها جريدة « الشهباء » (١٨٧٧) . كما أن متصرف لبنان أصدر جريدة لبنان (١٨٦٧) ، ثم أنشأ عزت « باشا » العابد ، وكان وقتئذ رئيس قلم المخابرات بدمشق جريدة « دمشق » (١٨٧٨) وذلك بإيعاز من والى الولاية جودت باشا .

وعلى رغم أن الحكومة كانت تضيق على حرية الصحف ، ورغم هجرة كثيرين من أدباء البلاد ـ ولا سيما اللبنانيين منهم ـ إلى مصر ، حيث قاموا بنهضة صحفية ممتازة ، وإلى غيرها ، رأت بلادنا سيلا من الصحف لا ينضب معينه ، وهكذا شرعت جهود المعلم بطرس البستانى وولده سليم تظهر للعيان ، فى صعيد الأدب والصحافة ، فأنشأ مجلة الجنان ، وجريدة الجنة سنة ١٨٧٠ اللتين تركتا لهما أطيب الأثر .

وأما المدارس فقد أشرنا إليها فى الكلام على الإرساليات الدينية ، ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى أن باكورة المدارس الوطنية فى بيروت ، كانت « المدرسة الوطنية » التى أنشأها المعلم بطرس البستانى المشار إليه . ثم خلفتها مدارس كثيرة ، لا عيب فيها إلا أنها كانت ذات صبغات طائفية ، خلافا للمدرسة الوطنية المذكورة . ولا بد لنا أيضا من الإشارة إلى كليات الآستانة العالية ، وما كان لها من الأثر فى نشر المعارف بولاية سورية .

فتحت هذه المدارس أبوابها لأبناء العرب ، فشرعوا يؤمونها ، ولا سيما طلاب الوظائف فى الدولة ، وكلهم تقريبا من أبناء الداخل ، وأما أهل الساحل فكان لهم فى الاتجار المثمر ، مايشغلهم عن التفكير فى الوظائف ؛ فانصرفوا إلى المعاهد الوطنية والأجنبية الكثيرة فى مناطقهم ، وخصوصا لعنايتها باللغات الأجنبية ، التى يحتاجون إليها فى أعمالهم التجارية .

هذا ، وكان من نتيجة وفرة المتعلمين والمتعلمات فى بيروت ، بروز اتجاهات عامة بين الشعب نحو المشاركة فى أسباب النهضة ، وميل الطبقة المثقفة للعمل

متكتلة فى هذه السبيل ، فأنشئت من جراء ذلك الجمعيات ، وكانت « الجمعية السورية » أولاها ، أسسها بعض المرسلين مع فريق من الوجهاء المثقفين سنة ١٨٤٧ م . وقد اهتمت بنشر الثقافة ، ولكنها لم تعش طويلا . ثم عادت للظهور ثانية سنة ١٨٦٨ م ، وبدلت اسمها سنة ١٨٨٠ م ، فجعلته « المجمع العلمى الشرقى » .

وخلال ذلك استقل أهل البلاد عن الأجانب المواطنين فى إنشاء الجمعيات الوطنية الصرفة ، فكانت أولاها « الجمعية العلمية السورية » سنة ١٨٦٨ م ، ثم تلاها كثير من الجمعيات ، وكانت غاياتها على الأكثر خيرية وطائفية .

ولم تتقاعس السيدات عن تأليف الجمعيات أيضا . بدأ بذلك الأجنبيات ، فأنشأ الراهبات سنة ١٨٥٣ م جمعيتين ، غايتهما تهذيب الفتيات ، وهما جمعية المربيات فى بكفيا ، وجمعية قلب يسوع فى معلقة زحلة ، ثم تعددت الجمعيات النسائية .

وأما المطابع فقد أخذت فى الانتشار فى دمشق وحلب ، فضلا عن بيروت والقدس ، وأصدرت مجموعة طيبة من الكتب ، لأدباء أصبحوا يمتازون بصحة الإنشاء والترجمة ؛ كما طبعت بعض المختارات القديمة . وقد أصبح أدباء العصر وقتئذ على كثرة فى العدد ، حتى لا يتسع المقام لذكرهم . وحسبنا الإشارة بالإضافة إلى الذين نوهنا بهم من قبل وهم الحاج حسين بيهم ، من بيروت (ت ١٨٧٥) ومحمود بن خليل العظم ، من دمشق ، ومحمد سعيد دجانى ، من القدس .

وأما الأديبات فقد حفل بهن الزمن ، وكان أكثرهن من البيوتات المعروفة بالأدب ، وأشهرهن مريانا مراش ، ووردة الترك ، ووردة اليازجى ، وفاطمة ابنة الأمير أسعد الخليل .

على أن الكتابة فى ذلك الوقت كانت على صحتها ، إنما تتوخى العناية بالألفاظ ، والانسجام فى العبارات ، عناية تفوق الاهتمام بالمعانى .

ل — تباشير النهضة وبواكيرها :

مدارس وجمعيات ومطابع ومكتبات ومؤلفات انتشرت فى أنحاء البلاد ، ولا سيما لبنان وبيروت خاصة ، فنقلتها من حال إلى حال ، حتى كادت بلاد الشام ، ساحلها وداخلها ، تبدو غريبة عن الماضى القريب .

غير أن هذه النهضة الوثابة ، وإن ظلت مثابرة على تقدمها سنة فسنة من جراء وفرة المدارس الأجنبية ، التى كانت تتمتع وحدها بالحرية ، منيت إبان عهد السلطان عبد الحميد بتضييق شديد ، ومراقبة مؤذية ، أديا إلى تضاؤل المدارس الوطنية ، وأفضيا إلى حجب الصحف وحل الجمعيات .

والتى كانت تستطيع أن تعيش من الصحف ، هى التى كانت تخدم الدولة ، وتتجنب البحث فى السياسة ، فلم يجد بعض المتعلمين بدا من الهجرة ، إما إلى أمريكا وإما إلى مصر ، ولجأ بعضهم إلى أوربة .

والذين أقاموا فى مصر وجدوا هناك نهضة كانت تترعرع من عهد محمد على باشا ، وتزدهر إبان ولاية إسماعيل باشا ، فشاركوا فى تأييدها ؛ كما أن بعضهم التحقوا بوظائف الحكومة ، فبلغوا أسمى المراتب ، وخدموا الصحافة ، فكانوا أركانها ، وفى طليعة هؤلاء الدكتوران يعقوب صروف وفارس نمر ، منشئا المقطم والمقتطف ، وسليم تقلا باشا منشىء الأهرام ، والمؤرخ جرجى زيدان منشىء الهلال ، والسيد رشيد رضا صاحب المنار ؛ هذا فضلا عن أدباء آخرين ، أرهفوا أقلامهم لخدمة العلم والأدب والحرية ، نذكر منهم عبد الرحمن الكواكبى ، وأديب إسحاق ، وشبلى شميل ، ونجيب حداد ، وفرح أنطون ، ورفيق العظم ، ولبيبة هاشم .

وأما المتخلفون فى بلاد الشام من أهل العلم والأدب ، فكانوا يصطدمون برقابة على كل منثور ومنظوم ، وعلى كل ما يتلى فى الاجتماعات ؛ ولما كان لايسمح بإلقاء خطبة إلا بعد مايوافق عليها قلم الرقابة ، صارت الخطب العامة فى الغالب لاتتعدى الموضوعات المبتذلة ؛ على أن بعضهم أخذوا يبثون شعورهم وشكواهم فى صحف مصر ومجلاتها ، فأفضى ذلك إلى منع تلك الصحف والمجلات من دخول السلطنة العثمانية .

وليس بوسعنا أن نحصى هنا عدد مشاهير العلماء والأدباء المتخلفين فى بلاد الشام ، لكثرة عددهم ، فنقتصر على التنويه بالشيخ إبراهيم اليازجى ، وسليمان وعبد الله البستانى ، وجبر ضومط ، وإبراهيم الحورانى ، ومصباح رمضان ، والأمير شكيب أرسلان ، وحسن بيهم فى بيروت ، والشيخ طاهر الجزائرى ، ومحمد سليم القصاب بدمشق .

على أن ذلك التضييق على حرية الفكر فى العهد الحميدى ، لم يعد بوسعه كبح جماح النهضة فى ولاية بيروت ، ومتصرفية لبنان الممتازة ، وذلك لوفرة المدارس فيهما والكليات الأجنبية ، التى كانت خارج نطاق المراقبة التركية ، فضلا عن تأثير الاختلاط المستمر بالعالم الناهض .

فلما أعلن الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨ كان ببيروت بضع وخمسون مدرسة كبيرة ، بينها عشر للبنات ، بالإضافة إلى ست كليات ، وذلك عدا المدارس الصغرى . وكان عدد الجرائد اليومية سبعا ، والأسبوعية عشرا ، وعدد المجلات أربعا ، والمطابع عشرا ، وفوق ذلك سبع عشرة مكتبة ، وثلاث عشرة جمعية خيرية ، وست جمعيات علمية ، وذلك بحسب إحصاء دليل بيروت . ثم ما إن أطلق عقال الحرية إثر إعلان الدستور ، حتى زاد عدد المدارس والصحف والمطابع والجمعيات والأحزاب ، وتوالى صدور التآليف إلى حد بعيد .

وأما فى ولاية سورية ، حيث كان النشاط الأجنبى ضئيلا ، فقد كانت عناية الحكومة بالتعليم محدودة ، وكانت الدراسة لاتزال تدور حول محور العلوم الآلية واللسانية والدينية ، ماعدا طبقة من بعض أعيان المسلمين ، زاولوا الوظائف ، فكانوا يتخرجون من مدارس الآستانة العالية ، فينشئون وكأنهم ليسوا من صميم الشعب ، يضاف إليهم بعض أبناء الأسر من مسلمين ومسيحيين ، تخرجوا فى المدارس بلبنان ، ومنهم جبرائيل دلال الحلبى (ت ١٨٩٩) ، وعزت باشا العابد ، ومصطفى باشا العابد (ت ١٩٢٥) ، فقد تخرجوا فى يسوعية عنطورا ؛ ورزق الله حسون الحلبى (ت ١٨٨٠) ، تفقه فى دير بزمار الأرمنى . وبينماهم على هذا الحال إذا بنفر من المصلحين يتقدمهم الشيخ طاهر الجزائرى (ت ١٩٢٠) ينهضون لخدمة نشر العلم ، فسعوا لإنشاء المدارس الابتدائيةوالحكومية، للذكور وللإناث ، واشترك الشيخ طاهر فى تأسيس ثانوية دمشق ، وجدد فى هذه المدينة دار الكتب الظاهرية ، ثم دار الكتب الخالدية بالقدس ، وألف الكتب المدرسية .

وكان إعلان الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨ بمثابة نقطة انطلاق لنشاط عام ، أدى فى الساحل والداخل إلى إقبال على المعارف لاعهد لليهود به ، إقبال صاحب الوعى القومى حتى آخر عهد العثمانيين ، واستمد منه القوة ، ثم استمر هذا النشاط الأدبى يتمشى جنبا إلى جنب مع الجهاد للاستقلال ، خلال الانتداب الفرنسى ، مندفعا إلى الأمام بحيوية جبارة ، انبثقت عن الاستقلال القصير ، الذى تمتعت به سورية فى عهد الملك فيصل الأول .

هذا ، ولما أعلن الدستور العثمانى ، صدرت فى سورية الصحف السياسية ، والمجلات العلمية ، وبدئ بإيفاد بعوث الطلبة إلى أوربة ، وأنشئت فى الحواضر الكبرى مدارس ثانوية حكومية ، تعلم العلوم بالعربية ، إلى جانب المدارس الثانوية ، التى استمرت تعلم باللغة التركية . ولكن هذا العهد الحر لم يكن طويل الأمد ، لأن الاتحاديين الذين استبدوا بالسلطنة بعد الدستور ، لم

يلبثوا أن عمدوا إلى سياسة تتريك العناصر ، فكموا الأفواه ، وضيقوا على الحريات ، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى بويلاتها ، وكان جمال باشا خلالها كسيف ديموقليس ، مسلطا فوق رأس كل مفكر . فوقفت من جراء ذلك عجلة الثقافة ، فى بلاد عانت من مصائب هذه الحرب مالم يعانه قطر آخر - ولا سيما لبنان - ولا بدع فى ذلك ، فقد كنا خلالها ، ندفن الأوراق تحت الأرض ، أو نحرقها ونمزق الكتب ، خشية أن يكون فيها مايدیننا أمام المحكمة العالية العسكرية .

م — تطور العراق الثقافى :

العراق ذلك القطر الشقيق الذى احتضن حضارة العباسيين الزاهرة ، انقلب من بعدهم إلى بلاد أقرب إلى البداوة منها إلى الحضارة ؛ فقد زهد فيه أهله من جراء توالى الفتن ، فهجروه ، واستحكمت الأمية بين المتخلفين منهم ، فغمرت الرافدين موجة من الجهل ، لها أول وليس لها آخر .

غير أن هذه الظلمات التى شملت العراق خلال الحكم العثمانى ، كانت تخترقها أشعة أنوار من العلم ، تصدر عن جانب المقامات المقدسة ، ذلك أن مدارس النجف الأشرف ، والكاظمية ، وكربلاء ، والحلة ، وسامرا ، كانت لاتبرح عامرة بعشرات الألوف من طلبة العلم والدين ، وكان هؤلاء يتلقون مع دروس الفقه والتشريع ، دروسا فى اللغة العربية وآدابها والتاريخ وغيرها ، فيضيئون بمعارفهم سبل ذلك العهد الأسود ؛ يرافقهم زملاء لهم تخرجوا فى بغداد والموصل ، فى المعاهد الدينية الأخرى ، وأتقنوا أيضا الآداب العربية .

وقد أشاد بعض المؤرخين بالازدهار الذى أصاب البصرة إبان حكم على باشا إفراسياب ، منذ سنة ١٦٢٤ م ، وبالغوا حتى شبهوا ذلك العهد بأيام هارون الرشيد . كما أنهم أشاروا إلى ظواهر تقدم على برزت

فى بغداد منذ صدر القرن الثامن عشر ، وذلك إبان حكم داود باشا آخر المماليك .

هذا ، ولما استتب الأمر للسلطان محمود الثانى (١٨٠٩ — ١٨٨٩ م) بعد الفتك بالإنكشارية ، وأنشأ المدارس العالية فى العاصمة ، كما ذكرنا فى البحث السابق ، حبب إلى بعض الأسر العراقيـة إيفاد أبنائهم إلى تلك المعاهد ، تأهبا لخدمة الدولة ، فى الوظائف العسكرية والمدنية . ثم عمد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١ م) إلى نشر المعارف فى أمهات الولايات ، فأنشئت فى العراق المدارس المعروفة بالرشدية والإعدادية والعسكرية ، وبرغم أن الغاية من تلك المدارس كانت تخريج طبقة من الضباط والموظفين ، وبرغم أنها كانت تحرص على نشر اللغة التركية دون العربية ، حتى إنها تمنع التكلم باللغة العربية بين جدران المدرسة ، كونت طبقة من الشبان مثقفة ، كانوا إلى جانب خريجى المعاهد الدينية أهل الفكر والرأى فى بلاد الرافدين .

وقد أنجبت الموصل فى تلك الحقبة كثيرا من الأدباء والعلماء ، نذكر منهم ابن الصباغ (ت ١٨٥٤) ، وعبد الباقى العمرى (ت ١٨٦٢) ، وعبد الغفار الأخرس (ت ١٨٧٣) ، وهو أشهرهم ؛ كما أنجبت بغداد المؤرخ شهاب الدين الألوسى (ت ١٨٥٤ م) وغيره .

ثم رأت ولاية بغداد فى أيام مدحت باشا ، واليها منذ سنة ١٨٦٩ ، عهدا مليئا بالنشاط ، ليس فى صعيد المعارف فحسب ، بل فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية كذلك . ذلك أن هذا الوالى عرف كيف يستثمر عطف السلطان عبد العزيز على الإصلاح ، فمضى فى هذه السبيل إلى الأمام ، ونشر المدارس الابتدائية فى الأقضية العراقية ، وأنشأ مدرسة ثانوية فى بغداد ، وفتح مطبعة كانت تصدر جريدة رسمية ، أسماها الزوراء .

ولكن هذه المدارس كانت تنشئ طلابا أتراكا فى اللسان ، أتراكا فى الاتجاه ، بعدوا عن قومهم بعدا كثيرا ، فى المستوى الاجتماعى ، وفى الشعور القومى . وقد توخت دائرة المعارف الإنكليزية التى صدرت أواخر الحكم العثمانى الإشارة إلى هذا ، حيث قالت فى الكلام عن العراق : «تقدر المسافة التى تقدمتها سورية عليا بالنسبة للعراق ، بنحو نصف قرن ، وربما كان مصدر ذلك ، الوعى القومى البارز فى بلاد الشام . وأما العراقيون فما كانوا يأبهون للقومية قط ، بل كانوا قليلى المبالاة باستعمال اللغة العربية فى أعمال الحكومة ، على رغم أن تركية اضطرت من جراء ثورات اليمن المتعاقبة ، إلى التصريح بأن اللغة العربية هى لغة رسمية .

غير أن العراق وإن شهد بعد مدحت باشا حقبة رجعية فى المعارف ، سببها إهمال الحكومة ، كان له بعض العوض وقتئذ بالمدارس الكثيرة ، التى افتتحتها الإرساليات الدينية الأوربية ، التى تسربت إليه منذ القرن التاسع عشر ، بطريق خليج فارس ، فأنشأت فى أمهات المدن المدارس على اختلاف درجاتها ، ووجهت التعليم هناك توجيها حديثا ، ساعد على بث الشعور القومى . أضف إلى ذلك أن هذا التدخل الأجنبى كان حافزا للمدارس الدينية القديمة ، على الأخذ بطرق الإصلاح ؛ كما أنه كان حافزا للأهلين ، على إنشاء بعض المدارس على النسق الحديث .

وقد حفلت بلاد الرافدين فى ذلك الوقت بنخبة من العلماء والأدباء ، نذكر منهم محمد سعيد الحبوبى ، والشيخ عبد المحسن الكاظمى ، وجميل صدقى الزهاوى ، ومحمود شكرى الألوسى .

ودخل العراق فجأة فى مرحلة من مراحل النهضة ، حينما أعلن الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨ . وما كان مرد ذلك إلى انتشار الصحافة ، وتأسيس الأندية والأحزاب والجمعيات وافتتاح المدارس فحسب ، بل كان النقاش بين العرب والترك فى صدد الحقوق والواجبات ، ذلك النقاش الذى بدأ

فى المجاس النيابى بالآستانة ، ثم انتقل إلى الأوساط الشعبية فى الأمصار العربية ـ كان مثارا للإقبال على الصحف والمدارس على السواء ، فارتقت لغة الكتابة ، وتكاثر عدد المجددين فى الشعر ، فلمع نجم معروف الرصافى ، ومحمد رضا الشبيبى ، والدكتور محمد مهدى البصير ، ومحمد باقر الشبيبى ، وأحمد الصافى .

غير أن هذا الازدهار الوقتى لم يكن يقوم فى الواقع على أسس ثابتة ، ذلك أن العراق على اتساع أطرافه ، كان لا يزال حافلا بالأمية . وقد قدر مستر لونكرك نسبة المتعلمين فى مدن العراق سنة ١٨٥٠ بنصف فى المئة فقط ، وأضاف إلى ذلك قوله : « إن هذه النسبة لم تبلغ سنة ١٩٠٠ أكثر من خمسة إلى عشرة فى المئة » .

ولعمرى إن بلادا ماكان يوجد فيها أكثر من عشرة فى المئة من المتعلمين ، كانت بلادا لاتبرح تعتبر متأخرة ، وخصوصا إذا علمنا أن إحصاء الحكومة الرسمى لعام ١٩١٣ يعلن أنه لم يكن فى العراق لغاية تلك السنة أوفر من مائةوستين مدرسة ، لايتجاوز عدد طلابها ستة آلاف تلميذ . . . !

ومع ذلك ، إن الحرب العالمية الأولى ، لم تبق على هذا العدد الضئيل من المدارس ، بل أقفلت ، وأفل معها حظ آل عثمان فى بلاد الرافدين .

ن — تطور جزيرة العرب ثقافيا فى عهد آل عثمان :

درست معالم العمران ، فى مهد عدنان وقحطان ، قبيل دخوله فى حوزة آل عثمان ، فتضاءل العلم فيه ، وأصبح مقصورا على العلوم الدينية ، والآداب العربية ، وهو إلى ذلك محدود المدى ، غريب فى بيئات تغلب عليها الأمية .

وكان طلبة العلم فى نجد واليمن والحجاز وغيرها ، إذا أرادوا أن يتفقهوا فى الدين ، وأن يتضلعوا فى الآداب ، زيادة على ماعندهم ، أموا أزهر مصر ،

وقضوا فيه السنين الطوال . ثم متى عادوا إلى أوطانهم تطلع إليهم الشعب ، بتقدير أشد مما يتطلع الناس اليوم إلى العائدين من جامعات أوربة وأميركا ، الحاملين شهادات الدكتوراة وسائر الدرجات العالية .

واستنادا إلى هذه الثقة العظيمة ، التى كان يتمتع بها طلاب الأزهر وغيره من المعاهد الإسلامية عند أبناء جزيرة العرب ، كان هؤلاء المغتربون فى سبيل طلب العلم ، أكثر حولا من سواهم فى صدد القيام بالإصلاح ، وفى الانقلابات السياسية . من ذلك أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، الذى ينسب إليه المذهب الوهابى فى نجد ، كان قد طلب العلم فى بغداد والبصرة ؛ كما أن السيد محمد على الإدريسى ، منشئ حكومة الأدارسة فى عسير اليمن ، كان خريج الأزهر .

وقد نوهت دائرة معارف البستانى بأسماء ثلاثة من العلماء الأعلام ، كانوا ينتسبون إلى الحجاز ، اشتهروا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . وهم القاضى إسماعيل بن عبد الحق ، والشاعر عبد الحق بن محمد ، والمؤلف الواعظ القلقشندى . وكان من مشاهير علماء اليمن فى أواخر القرن التاسع عشر ، السيد محمد مرتضى الزبيدى اليمنى (ت ١٢٠٥ هـ = ١٧٩٠) .

هذا ، ولما صح عزم السلطنة العثمانية على إنشاء المدارس الحكومية فى الولايات ، كما أسلفنا ، أصاب الحجاز ، ولاسيما مكة والمدينة ، شىء من هذا الحظ ؛ فقامت فيه المدارس الابتدائية والثانوية والعسكرية ، ومدرسة دار الفنون فى المدينة ؛ فكانت هذه المدارس مصدرا لانتشار بعض العلوم الرياضية والطبيعية ، فضلا عن بعض اللغات ، ولا سيما التركية والفارسية .

وشاء السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ — ١٩٠٩) ، عملا بسياسته الإسلامية ، تقريب جزيرة العرب إليه ، ففتح أبواب مدرسة العشائر فى الآستانة لأولادهم ، فدخلها نفر منهم من أبناء الخاصة ، ولكنهم قلما أفادوا بلادهم .

وقد زار الشيخ محمد بيرم التونسى (ت ١٨٨٩) الحجاز ، فوصف فى كتابه « مستودع الأخبار » ركود المعارف فى تلك البلاد ، وانتشار الأمية، ثم قال : « وفى هاته المدة الأخيرة أنشأ بعض الهنود بوساطة الشيخ رحمه الله ، مؤلف كتاب « إظهار الحق » ، مدرسة بمكة المشرفة ، يقرأ بها الشيخ رحمة الله المذكور ومن معه من العلماء المجاورين، بعض دروس فى الهيئة والجغرافيا والطب ، وبعض علوم أخرى رياضية ، وعلم التصوف » . وخلص الشيخ محمد بيرم من ذلك إلى التنويه بالطريقة السنوسية هناك ، وبما كان لانتشارها بين القبائل من الأثر البالغ فى صلاح حالهم ، فى الناحيتين الدينية والأخلاقية . هـذا ؛ واشتهر فى تلك الحقبة المؤرخ أحمد زينى دحلان (ت ١٨٨٦) ، وهو من أهالى مكة .

وفى سنة ١٩٠٨ قام الحاج محمد زينى رضا ، وهو من أثرياء الحجاز ، بتأسيس مدرسة نظامية فى جدة ، خدمة لأبناء وطنه ، ولكن هؤلاء الناس كانوا على تأخر بلغ منه أنه كان حافزا لهم على انتقاد هذا المحسن ، زاعمين أنه ينفق الأموال فيما لا يفيد .

بيد أنه لم يحفل بحملتهم عليه ، بل ظل ثابتا على مشروعه ، حتى أصبح قريب النجاح ؛ ولما انتشر خبره فى جزيرة العرب، اقتدى به أهل الكويت سنة ١٩١٣ ، والبحرين وسواهما من سواحل الجزيرة .

وأما فى اليمن الخضراء ، فإن المدارس من ملكية وعسكرية انتشرت ، أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثانى ، فى جميع الألوية ، وكانت الملكية على ثلاثة أقسام : ابتدائية ، ورشدية ، وإعدادية ، ومدة الدراسة فى الابتدائية ثلاث سنين ، وموادها الأمور الدينية ، والخط ، والحساب . وهى تدرس بالعربية ؛ وكذلك مدة الدراسة فى الرشدية ثلاث سنين ، وتشمل الهندسة والتاريخ والجغرافيا والطبيعيات . وأما الرشدية فمدتها سنتان ، وفيها شىء من العلوم العالية ، واللغات التركية والفارسية، بالإضافة إلى العربية . وكانت لغة

التعليم ، فى الرشدية والإعدادية ، كما فى العسكرية ، اللغة التركية . والناجحون من خريجى هذه المدارس كانوا يوفدون إلى العاصمة ، لاستكمال علومهم . ولا يزال ، حتى الآن ، فى اليمن كثيرون من خريجى هذه المدارس ، فى وظائف حكومة صنعاء العسكرية والمدنية ، ولا سيما الدوائر المالية ؛ وهم يتكلمون التركية بسهولة .

س — التطور الثقافى فى المغرب :

نشأت السلطنة العثمانية فى مطلع القرن الرابع عشر حين كانت وفود المهاجرين من مسلمى الأندلس ، أخذت تنزل فى الشمال الأفريقى منذ جيل سابق ، فرارا من ظلم الأسبان ؛ وبينهم طبقة من العلماء والصناع والزراع .

وقد كسب المغرب بهم ، ولا سيما سبتة وبجاية وتلمسان ، كسبا موفورا ؛ وكما أنجبت سبتة الشريف الإدريسى العالم الجغرافى ، نعمت فاس بلسان الدين بن الخطيب ، الوزير الغرناطى صاحب المصنفات (ت ١٣٧٤ م) .

ولما سقطت غرناطة (٨٩٧هـ = ١٤٩٢م) وهى المعقل الأخير للمسلمين فى الأندلس ، أخذ هؤلاء ينتثرون فى عدوة المغرب وما بعدها ، مدة قرن وربع قرن ، حتى إذا أصدرت أسبانيا ذلك الأمر الشاذ ، الذى خيرت فيه المتخلفين فى بلادها من المسلمين بين التنصر والجلاء (١٠١٨هـ = ١٦١٠م) أصبحت الهجرة تكاد تكون عامة .

— وإلى أين يذهبون ؟ . .

إنهم لم ينتشروا فى شمالى إفريقية ومصر فحسب ، بل ساقت بعضهم الأقدار إلى تركية وبلاد الشام .

وكانت تونس قد أصبحت محط الأنظار منذ أن قامت فيها دولة بنى حفص أواخر القرن العاشر . وقد التف حول عاهلها أبى زكريا الأول (١٢٢٨ — ١٢٤٩ م) العلماء والشعراء ، فأمها اللاجئون وفيهم أهل العلم ،

وفيهم أصحاب الصنائع ، وكان من نتيجة ذلك، أنه برغم ما أصاب تونس بعد من اضطراب فى الناحية السياسية وفوضى الأحكام ، ظلت تتمتع بالازدهار فى الناحية الأدبية . وقد أشار إلى ذلك أرثور بليكرين بقوله : « إن الذين خلفوا المولى أبى فارس على العرش ، وشهدوا ذلك العهد المضطرب ، كانوا هم أنفسهم فنانين وأدباء » .

ولكن ابن خلدون يذهب فى مقدمته التى كتبت أواخر القرن الرابع عشر ، مذهبا آخر ، فيشكو من حال المسلمين سواء أكانوا فى الأندلس أم فى عدوة المغرب .

ولقد وصف هذا المؤرخ معاصريه الأندلسيين ، الذين عاصروا أواخر أيام بنى الأحمر ، بقوله : « وأما أهل الأندلس فذهب رسم التعليم من بينهم ، وذهبت عنايتهم بالعلوم ، لتناقص عمران المسلمين بها منذ مئين من السنين ، ولم يبق من رسم العلم فيهم إلا فن العربية والأدب ، اقتصروا عليه ، وانحفظ سند تعليمه بينهم ، فانحفظ بحفظه ؛ وأما الفقه بينهم فرسم خلو ، وأثر بعد عين ؛ وأما العقليات فلا أثر ولا عين ، وما ذاك إلا لانقطاع سند التعليم فيها بتناقص العمران ، وتغلب العدو على عامتها إلا قليلا بسيف البحر ، شغلهم بمعاشهم أكثر من شغلهم بما بعدها » .

ثم لما تطرق ابن خلدون لأهل المغرب قال : « فاعلم أن سند تعليم العلم لهذا العهد قد كاد ينقطع عن أهل المغرب ، باختلال عمرانه ، وتناقص الدول فيه ، وما يحدث عن ذلك من نقص الصنائع وفقدانها ، كما مر ، وذلك أن القيروان وقرطبة كانتا حاضرتى المغرب والأندلس ، واستبحر عمرانهما ؛ وكان فيهما للعلوم والصنائع أسواق نافقة ، وبحور زاخرة ، ورسخ فيهما التعليم ، لامتداد عصورهما ، وما كان فيهما من الحضارة ، فلما خربتا انقطع التعليم من المغرب إلا قليلا كان فى دولة الموحدين بمراكش » .

وبعد، فكيف نوفق بين قول ابن خلدون الذى ينتقص أحوال المسلمين بالمغرب علميا وفنيا فى عهده ، وبين أقوال بعض مؤرخى الإفرنج الذين ينوهون بشيء من الازدهار الأدبي، كان لا يزال يتمتع به أولئك المسلمون، فى العهد الذى نشأت فيه السلطنة العثمانية ؟

الجواب عن ذلك أن ابن خلدون كان يقارن بين ذلك العهد المضطرب، وبين ما يعرفه من ازدهار العلم والفن فى عصر المسلمين الذهبى ، فيشكو من الانحطاط ؛ على حين أن مؤرخى الفرنجة كانوا يلقون عند مسلمى تلك الحقبة تراثا من حضارة لا يزال براقا ، بالنسبة لما كانت عليه أوربة وقتئذ من الظلمة .

هذا فضلا عن أن الشمال الأفريقى قد أصاب حظا من الازدهار الأدبي بمصر، من جراء انتشار مهاجرى الأندلس فى أرجائه ، كما قدمنا . وإذ كان ذلك الازدهار سحابة صيف، فلعل ابن خلدون لم يأخذه بعين الاعتبار.

ع — مراكش :

الواقع أن العلوم الدينية كانت لاتزال تحتفظ بمكانتها فى جميع إفريقية الشمالية ، وأما فى مراكش فقد كنت لاتجد بلدة فيها خالية من الدروس الدينية ، ومن علماء الفقه ، وأدباء يحفظون الدواوين الشعرية ، والمقامات الحريرية .

وكانت جامعة مسجد القرويين بفاس ، هى المرجع لمن أراد التوسع فى العلوم الدينية واللسانية وغيرها ، يؤمونها من كل صوب، مثلما يؤمون الأزهر فى مصر، وجامعة مسجد الزيتونة فى تونس الخضراء . وكانت الطبابة والرياضيات تدرس فى هذه الجامعة فى عهد ازدهارها ، إلا أنها سبقت الدروس الأخرى إلى الاضمحلال خلال القرن التاسع عشر ، ثم لم يبق منها إلا دروس التوقيت .

وبلغ اهتمام المراكشيين بالتفقه فى الدين ، حدا جعل التقاليد المرعية توجب على الأسرة المالكة التضلع فى الشئون الإسلامية ، فضلا عن غيرهم من المتأهبين المناصب الكبرى .

هذا إلى أن المراكشيين احتفظوا أيضا بالإنشاء وصحته ، أشار إلى ذلك الشيخ محمد بيرم التونسى (ت ١٨٨٩) فى كتابه « صفوة الاعتبار » حيث قال : « ولعمرى إن صناعة الإنشاء فى الدول باللغة العربية ، كادت الآن أن تكون مقصورة على دولة مراكش . وأما غيرها من الدول العربية فقد تذبذبوا ، وكادت كتاباتهم أن تخرج عن الأسلوب العربى » .

وأراد السلطان مولاى حسن أن يتشبه ، أواخر القرن التاسع عشر ، بمحمد على باشا مؤسس الأسرة العلوية فى أوائل ذلك القرن ، فساقه اهتمامه هذا لتنظيم الجيش ، وإنشاء بعض المدارس ، وإرسال البعوث العلمية الى فرنسا وألمانيا ، فى سبيل طلب العلوم الرياضية والحربية ، وكان بعض تلك المدارس لايقتصر على العلوم الدينية والأدبية ، وإنما يتعداها إلى تدريس الطب والصيدلة والطبيعيات والعلوم الرياضية ؛ كما أن جمعية الأليانس الإسرائيلية فتحت وقتئذ بعض المدارس فى المملكة المراكشية ؛ وممن اشتهر فى ذلك العهد المؤرخ أحمد الناصرى السلاوى المتوفى سنة ١٨٩٧ .

وهم كذلك وإذا بالاستعمار الفرنسى يبسط جناحيه على البلاد ، ويعتمد فى التعليم والتربية على السياسة الاستعمارية ، التى جرى عليها من قبل فى الجزائر وتونس ؛ ومن المعلوم أن هدف هذه السياسة إنما هو المحافظة على الأمية والجهل ، احتفاظا بالسيطرة المؤبدة على شعوب المغرب العربى .

وقد صرح بعض المسئولين الفرنسيين فى مراكش ، بأن لا فائدة البتة من تعليم العرب ، كما أن المرشال ليوتى الذى كان مقيما عاما قال :

١) يجب أن تكون المدارس الموجودة فى مراكش فرنسية الروح والغاية .

٢) إنه ليست لنا أية فائدة من تدريس اللغة العربية ؛ ويجب أن تهدف سياستنا إلى إبعاد القبائل العربية عن تعلم أبنائها اللغة العربية، التى لن نجنى من ورائها خيرا .

وعلى ضوء هذه المبادىء فسحت حكومة الاحتلال المجال للإرساليات الدينية ، وأجزلت العطاء لها ، ووضعت العراقيل فى وجه مدرسى العلوم الإسلامية والعربية ، وضيقت على الفقهاء ورجال الطرق ، وهم فى أواسط إفريقية الشمالية المدرسون والمربون الذين كان لهم الفضل الكثير فى الحد من جهل القبائل .

وأما المدارس الحكومية التى فتحتها الإدارة الفرنسية ، فكانت جد قليلة؛ ذكر أندره ليختنبرجر A. Leichtenberger أن عددها سنة ١٩١٢ كان يبلغ ٣٧ مدرسة فقط ، فيها ثلاثة آلاف تلميذ ، ثم ازداد عددها فأصبح سنة ١٩١٧ يبلغ ١٨٠ مدرسة ، فيها عشرون ألف تلميذ فحسب . ومع ذلك لم يكن بين هؤلاء التلاميذ إلا عدد قليل من المسلمين ، لأن صلابة هؤلاء القومية والدينية ، كانت تحول بينهم وبين الإقبال على مدارس الاستعمار ، وهى تحارب دينهم وقوميتهم .

ف — تونس :

كان جامع الزيتونة بتونس ، الذى يرجع تأسيسه إلى القرن السابع الميلادى ، كجامع الأزهر بمصر ، المورد العذب لطلاب العلوم الدينية ، والآداب العربية فى المغرب، حتى إذا تبعت إيالة تونس تركية ، وتوالى تعيين قضاتها من الآستانة ، وبعض الموظفين من خريجى المدارس العليا فى العاصمة ، كان هؤلاء مصدرا لنهضة علمية جديدة فى البلاد التونسية ، خرجت عن نطاق رجال الدين ، إلى أوساط الطبقات العليا الشعبية . ثم غمرت الشرق الإسلامى موجة من اليقظة ، أصبحت ظاهرة للعيان منذ أواسط القرن

التاسع عشر . بدأت فى مصر، ثم امتدت، فشملت سائر الأمصار، وفى جملتها تونس ، وقد صاحبها تطلع عام إلى التجديد ، ورغبة فى الإصلاحات المدنية الحديثة ، ولا سيما فى الناحية الثقافية .

وترجع هذه اليقظة إلى عهد الحملة النابليونية على وادى النيل، وما أعقبها من تجديد قامت به الأسرة العلوية ، على أساس المشروعات والتصميمات التى وضعتها تلك الحملة .

لذلك ، لم تعد تونس تستسيغ الوقوف عند حد الإصلاح الذى أدخلته وقتئذ على منهج التعليم فى الجامعة الزيتونية ، بل خفت إلى إنشاء المدارس الحديثة ، وعلى رأسها المدرسة الصادقية ، التى كانت تدرس اللغات الأجنبية مع اللغة العربية ، وأخذت ترسل البعثات إلى البلاد الأوربية ، للتخصص فى جامعاتها ، حين قامت دور الطباعة فيها لنشر الكتب والصحف.

وقد نوه الشيخ محمد بيرم التونسى المشار إليه، فى أثناء كلامه عن المعارف فى وطنه، بجامعتى الزيتونة والقيروان ، وبمدارس السيد أبى زمعة الأنصارى، فى جوار ضريحه ، وأشار إلى وجود مدارس قليلة فى عصره ، وكتاتيب لأهل البلاد، ومدارس غيرها للأجانب ، ذاكرا أن المدرسة الصادقية التابعة للحكومة ، كان يدرس فيها العلوم العقلية والرياضية ، فضلا عن بعض دروس كانت تلقى فى المساجد ، وفى بعض زوايا الصالحين بين القبائل .

هذا ؛ وقد اشتهر فى تلك الحقبة الشاعر الكبير محمود قبادو (ت ١٨٦٨م)، والشاعر الأديب سليمان الحرائرى (ت ١٨٧٠) يعاصرهما الشيخ محمد بيرم (ت ١٨٨٩) وخير الدين باشا (ت ١٨٩٠) .

وخلال ذلك احتل الفرنسيون تونس (١٨٨١) ، وكان دأبهم محاربة اللغة العربية، لإحلال لغة فيكتور هيكو محلها ، لقطع صلة تونس بماضيها .

وفى سنة ١٨٨٣ أسست حكومة الاحتلال « إدارة العلوم والمعارف » ، ووضعت برنامجا لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية ، على غرار مدارس فرنسا

يؤمها الأطفال ، سواء كانوا تونسيين أو من الجاليات الأجنبية ، لينشئوا نشأة فرنسية صرفة .

ولم يكن للغة العربية أى حظ فى هذه المدارس . ولكن العرب لم يسكتوا عنها ، وقاطعوها ، إلى أن أجبروا السلطة الفرنسية على إدخال اللغة العربية فى المدارس الابتدائية المعدة للعرب وحدهم ، وكانت تسمى « المدارس العربية الفرنسية » . ومع ذلك اعتبرت السلطة لغة البلاد من المواد الاختيارية فى الامتحانات ، قصد إهمالها ، وعملت بذلك على صرف الطلبة عنها، إلى الاهتمام باللغة الفرنسية فقط ، قصد النجاح فى تلك الامتحانات، والحصول على الشهادات المدرسية .

وأما التعليم الثانوى فظل يقتصر على المدرسة الصادقية . وكانت المدارس الخصوصية تلاقى مقاومة من قبل الإدارة الفرنسية ، ولم تكن هذه الإدارة تمنح الرخص لطالبي إنشائها إلا بعد صعوبات تخلقها . كل ذلك كان يقع حين كانت السلطة تنشط المدارس الحكومية ، القائمة على المناهج الفرنسية ، وتساعد على نشرها للذكور وللإناث ، ابتدائية وثانوية ؛ كما أنها أقامت دارا للمعلمين . والواقع أنه كان إقبال الشعب التونسى على هذه المدارس دون إقبال الجزائريين على أمثالها ، ومع ذلك كانت كل محاولة حاولتها هذه المؤسسات الفرنسية ، لحط شأن القومية العربية ، كصرخة فى واد ، يسمع ضجيجها ، دون أن يكون لها أثر فعال .

ص — الجزائر :

يصدق على الجزائر إبان الاحتلال العثمانى ما أوردناه عن مراكش وتونس ، من حيث تضاؤل التعليم وقتئذ ، واقتصاره على الدروس الدينية والعربية . ولكن الجزائر منيت بالاحتلال الفرنسى منذ أكثر من قرن (١٨٣٠م) ، فأمست فريسة للاستعمار، الذى استفاد كثيرا من طول الزمن.

فالفرنسيون الذين تعرضوا لدين الجزائريين وللغتهم، باللجوء إلى أساليب تفضى إلى إضعاف كل منها مباشرة ، أو غير مباشرة، تمكنوا من فرنسة تلك البلاد العربية أكثر من أى قطر آخر .

وهنا ننقل عن كتابنا « قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور » العبارة التالية : « هذا إلى أن المستعمرين كانوا فى الوقت الذى يضيقون فيه على التعليم الوطنى ، يجرون معظم مخصصات المعارف على مدارس المبشرين والفرنسيين ، وفى جملتهم اليهود ظهراء الاستعمار .

« ومن جراء هذه السياسة تأخرت المعارف عقب الاحتلال وذبلت ، بعد أن كانت زاهية زاهرة ، ويستشهد الجزائريون على صحة ذلك بقولهم : إن ٢٢٢ مدرسة كانت موجودة فى مدينة الجزائر وحدها قبل الفرنسيين ، وقد أغلقت بفضل رسالة الحضارة والتمدين » .

والواقع أننا قد رأينا بأم العين نماذج من تلك الطبقة التى خلقتها سياسة الاستعمار بالجزائر ، مستعينة بالتربية والتعليم .

رأيناها بعد الحرب العالمية الأولى ، إبان احتلال جيوش الحلفاء ولاية بيروت ، إذ كان بعض أفراد الجيش الجزائرى ، وهم مسلمون ، لايحسنون الكلام بلغة آبائهم ، وهم إلى ذلك كانوا إذا سمعوا المؤذن يدعو إلى الصلاة بلغة القرآن ، يهزءون بالأذان علنا ، ويرجمون المؤذن بالحصى .

ق — التطور الثقافى فى ولاية طرابلس الغرب :

وربما كان تاريخ هذه الولاية فى صعيد العرفان ، يشبه الشبه الكثير التطور الذى حصل فى تونس، مع الفارق فى النسبة : ازدهار فى إبان الهجرة الأندلسية لشمال إفريقية ، أعقبه ذبول من جراء استحكام الفوضى ، ثم ازدهار آخر خلال عصر آل القرمنلى الذهبى ، تلاه نهضة موضعية شعبية ، ترجع إلى التماس مع أوربة ، ولكنها نهضة كانت محدودة . هذا إلى أن الإصلاحات

العثمانية التى بدأت منذ السلطان محمود الثانى ، وتحققت أيام السلاطين عبد المجيد وعبد العزيز وعبد الحميد ، طوال القرن التاسع عشر ، هذه الإصلاحات لم تلبث أن شملت ولاية طرابلس الغرب ، فأنشأت فيها طبقة شعبية متعلمة . وقامت فيها المدارس الرشدية والإعدادية والعسكرية ، أسوة بسائر الولايات العثمانية ، التى عملت على إنشاء العلوم الطبيعية والرياضية واللغات الأجنبية . وإلى ذلك ظل شمالى أفريقية محتفظا بالعلوم الدينية ، والآداب العربية ، على وجه عام ، ولا نستثنى من ذلك داخلية الجزائر وتونس ومراكش وليبيا . ويرجع الفضل فى نشر هذه العلوم ، فى الصحراء الكبرى وما حولها ، إلى مؤسسات دينية كانت على تنظيم كثير لا توجد أمثاله فى أى قطر آخر ؛ تلك هى الطرق الصوفيـة ذات الزوايا المنتشرة حتى فى أقاصى الواحات . ونخص بالذكر منها الطريقة السنوسية فى ولاية طرابلس الغرب ، وهى ذات تنظيم حكيم ، جعل زواياها الكثيرة حافلة بجيوش المريدين ؛ وكانت لهم ولمن جاورهم أفضل معهد للتهذيب والتربية . وبما لمشائخ الطرق من النفوذ الشخصى على مريديهم ، ذلك النفوذ الذى لا مثيل له عند سائر المدرسين والمربين فى العالم الراقى ، استطاعت الشعوب البدائية المنتشرة فى داخلية ليبيا ، وسائر أواسط إفريقية الإسلامية ، أن تعرف شيئا كثيرا من الآداب الدينية ، وقليلا من أصول الدين ، فتدمثت أخلاقها ، ورقت إلى حدّ ما طباعها البدوية .

———————

الفهـــرس

تصحيح الأخطاء

وقعت فى أثناء الطبع أخطاء مطبعية ، فنوجه إليها أنظار القراء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١١	١٧	موندروى	موندرس
٩٧	٠٥	موللى	مدلى
٩٧	١٢	لينبع	ليتبع
٩٧	٢٣	وانذشرت	وانتشرت
١٠٠	١٨	سبدان	سيدان
١٠٠	٢٠	اختبار	اختيار
١٠١	١٤	الذى	الذين
١٠٢	٢٢	البابات	البابايات
١٠٥	٠٤	فيه	فيها .
١٠٧	٠٥	السلطنة	السلطة
١٠٧	٢١	رجال	رحال
١١٢	١٦	الديلات	الدويلات
١١٦	٠٦	على الـكبير	محمد على الـكبير
١٢٠	١٨	أن يـاعد	وأن يساعد
١٢٢	١٤	Vulney	Volney
١٢٥	١٤	de valuy fonan cesè de la Turquai	de Valey : Essai sur l'histoire financiere de la Turquie
١٢٥	١٧	اكنذـاب	اكتساب
١٢٧	٠٧	Vayagenen	Voyage en
١٢٨	١٧	وآن	وأنى
١٢٨	٢١	ودلك	وذلك
١٢٩	١٨	عنها	عنه
١٣٣	٢٠	المغول	الغول
١٣٧	٠٦	الفضاء	القضاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٣٧	١٣	فليفيل	فيليبڤيل
١٣٨	٠٤	هوة منقطعة	هدن متقطعة
١٤٢	١٠	طرابلس فى الغرب	طرابلس الغرب
١٤٥	٢٠	عهد إليه فى تلزيم	عمد إلى تلزيم
١٤٥	٢٤	الخراج	الحراج
١٥٥	١٢	نشاء	إنشاء
١٦٦	١٠	من القانون	من ذلك القانون
١٧١	١٤	الأعاجم الصناع	الأعاجم بنقلهم الصناع
١٧٦	٨	بريك دافن	بريس دافن
١٧٦	٢٢	النشيع	التشيع
١٨١	٢٣	١٩٢١	١٩٢٩
١٨٣	١٠	مركز	مركزا
١٨٦	١٨	تفيد القيروانى	من تقليد القيروانى
١٩١	١١	Hse intellectual	Hre intellectuelle
١٩٦	١	بنص	بعض
٢٠٣	١٧	فنسنى	فتسنى
٢٠٧	١٤	Lamem	Lamens
٢٠٧	٢٢,٢٣	Trancassie	Françaises
٢١٧	١٨	وهم الحاج	إلى الحاج
٢٢٠	١٥	إقبال صاحب الوعى القومى حتى آخر عهد الثمانيين ، واستمد منه القوة	إلى إقبال على المعارف لا عهد للبلاد به رافقه وعى قومى حتى آخر عهد العثمانيين ، كان عمده بالقوة .
٢٢٠	١٦	لا عهد لليهود به	لا عهد للبلاد به
٢٢١	٠٧	المحكمة العالية	محكمة عالية .

كتب مطبوعة للمؤلف :

١ ـ المرأة فى التاريخ والشرائع	صفحاته ٢٧٦
٢ ـ فلسفة التاريخ العثمانى	« ٣٠٤
٣ ـ المرأة فى التمدن الحديث	« ٢٨٠
٤ ـ أوليات سلاطين تركيا	« ٠٨٠
٥ ـ الانتدابات فى العراق وسوريا	« ١٣٧
٦ ـ فلسطين أندلس الشرق	« ١٨٢
٧ ـ قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور (الجزء الأول)	« ٢٣٠
٨ ـ « « « « « « (الجزء الثانى)	« ٢٦٤

تطلب من :

مكتبة مصطفى البابى الحلبى وأولاده

مصر ـ ص. ب. الغورية ٧١